منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

مشروع

٣١ م/٤

الاستراتيجية المتوسطة الأجل

الإسهام في تحقيق السلام والتنمية البشرية في عصر العولمة من خلال التربية والعلوم والثقافة والاتصال

٢٠٠٢-٢٠٠٧

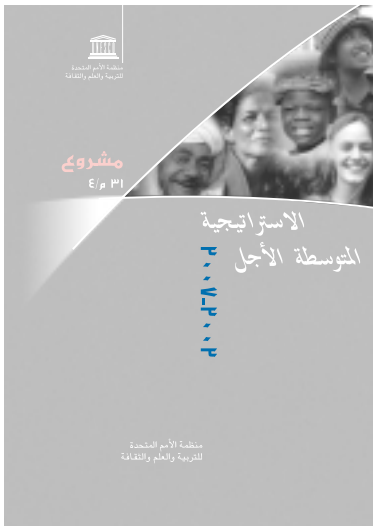

توخيا لتعزيز الصورة المرئية لليونسكو، اعتُمد تصميم تخطيطي جديد في إطار إعداد السياسة الجديدة للاتصال وإعلام الجمهور. وقد اختيرت لهذا الغرض صورة «الدلتا» المجازية بما تحمله من معاني التقارب والتلاقح وما تعبر عنه من أشكال جديدة للتضامن. ومن ثم فإن هذه الصورة ترمز إلى دور اليونسكو الحفاز وإلى مهمتها في تعبئة الطاقات وهي تسهم في تحقيق السلام من خلال تشجيع التنمية البشرية والتعددية الثقافية وتشاطر المعارف، في إطار الاحترام لتنوع الشعوب. ويشكل غلاف مشروع «الاستراتيجية المتوسطة الأجل» هذا فاتحة لتطبيق هذا التصميم التخطيطي الذي سيستخدم، بأشكال شتى، كعلامة مميزة لكل منتجات المنظمة خلال السنوات الست القادمة.

Published in 2001
by the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization
7, place de Fontenoy, 75352 Paris 07 SP
Composed and printed in the workshops of UNESCO

© UNESCO 2001

Printed in France

المحتويات

مقدمة المدير العام *i*

إسهام اليونسكو في تحقيق السلام والتنمية البشرية في عصر العولمة

أولا – البيئة العالمية ١

ثانيا – رسالة اليونسكو ٥

ثالثا – توفير الإمكانات ١١

التربية ١٥

الهدف الاستراتيجي ١ – تعزيز التعليم باعتباره حقاً من الحقوق الأساسية المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ١٦

الهدف الاستراتيجي ٢ – تحسين نوعية التعليم من خلال تنوع المضامين والأساليب وتعزيز القيم المشتركة على صعيد العالم ١٩

الهدف الاستراتيجي ٣ – تعزيز التجريب والتجديد ونشر وتشاطر المعلومات وأفضل الممارسات وتشجيع الحوار بشأن السياسات في مجال التعليم ٢٣

العلوم ٢٧

الهدف الاستراتيجي ٤ – تعزيز المبادىء والمعايير الأخلاقية التي يسترشد بها في تحقيق التنمية العلمية والتكنولوجية والتحول الاجتماعي ٢٨

الهدف الاستراتيجي ٥ – تحسين الأمن البشري من خلال تأمين إدارة أفضل للبيئة والتغيّر الاجتماعي ٢٩

الهدف الاستراتيجي ٦ – تحسين القدرات العلمية والتقنية والبشرية على المشاركة في مجتمعات المعرفة الناشئة ٣٢

الثقافة ٣٥

الهدف الاستراتيجي ٧ – تشجيع إعداد وتطبيق صكوك تقنينية في المجال الثقافي ٣٥

الهدف الاستراتيجي ٨ – حماية التنوع الثقافي وتشجيع التعددية والحوار بين الثقافات والحضارات ٣٧

الهدف الاستراتيجي ٩ – تعزيز الروابط بين الثقافة والتنمية من خلال بناء القدرات وتشاطر المعارف ٤٠

الاتصال والمعلومات ٤٣

الهدف الاستراتيجي ١٠ – تشجيع التداول الحر للأفكار والانتفاع العام بالمعلومات ٤٤

الهدف الاستراتيجي ١١ – تشجيع التعبير عن التعددية والتنوع الثقافي في وسائل الإعلام وفي الشبكات العالمية للمعلومات ٤٦

الهدف الاستراتيجي ١٢ – تأمين فرص الانتفاع بتكنولوجيات المعلومات والاتصال للجميع ولا سيما فيما يتعلق بمواد الملك العام ٤٧

استراتيجية الموضوع المستعرض:

القضاء على الفقر، ولا سيما الفقر المدقع ٤٩

استراتيجية الموضوع المستعرض:

إسهام تكنولوجيات المعلومات والاتصال في تطوير التربية والعلوم والثقافة، وفي بناء مجتمع المعرفة ٥٣

مقدمة المدير العام

يشرفني أن أقدم فيما يلي الاستراتيجيــة المتوسطة الأجل للمنظمة لفترة السنوات الست المقبلــة، وهي استراتيجيــة تعرض تصــوري للبرنامــج والإصلاح، كما تحدد معالم ورؤية جديدة للمنظمة، وتسعى إلى الربط بين مجالات البرنامج الرئيسية الأربعة من أجل تحقيق غرض عام مشترك وبلوغ عدد محدود من الأهداف الاستراتيجية.

فهذه الاستراتيجية الطموحة والاستباقية تمثل في نظري الدعامة الثانية لتجديد المنظمة وترتبط ارتباطاً وثيقاً بالإصلاحات الجارية في مجال الإدارة وشؤون الموظفين.

وتعرض هذه الوثيقة الخطوط العامة التالية:

- ثلاثة محاور استراتيجية رئيسية تنتظم حولها أنشطة اليونسكو خلال السنوات الست المقبلة؛
- الأهداف الاستراتيجية الرئيسية والفرعية لعمل المنظمة – في سعيها إلى الإسهام في الجهود الرامية إلى تأنيس العولمة – مع مراعاة أولويات جدول الأعمال الدولي في مجالات اختصاص اليونسكو، ومع التأكيد على ما تتمتع به المنظمة من ميزة نسبية بالمقارنة مع الوكالات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، وعلى خصوصية دورها كمنظمة دولية حكومية وهيئة للتعاون الفكري على الصعيد الدولي، وكجهة تقدم خدمات إلى الدول الأعضاء.
- النتائج المتوقع تحقيقها في نهاية عام ٢٠٠٧.

من الواضح أن على اليونسكو أن تبت في خيارات استراتيجية. فهي لا تستطيع أن توفر كل شيء للجميع. لذا فإن عليها أن تحدد الأطر المناسبة لعملها، وتتخلى عن الأنشطة الهامشية. فيجب علينا أن نعترف بأننا لسنا وحدنا في بيئة دولية يشتد فيها التنافس يوماً بعد يوم.

لذلك، فإن هذه الوثيقة تبين الكيفية التي ستعمل بها اليونسكو من أجل الوفاء بمطلب ذي شقين:

- ضمان التركيز اللازم لجهود المنظمة على عدد محدود من المجالات ذات الأولوية، لكي تكفل لعملها أثراً باقياً ويتعزز دورها في مجال تعزيز القدرات بوصفها الوكالة المتخصصة لمنظومة الأمم المتحدة في ميادين التربية والعلم والثقافة والاتصال.
- ضمان الاتساق بين الاستراتيجيات العالمية والأهداف التي تعمل المنظمة على تحقيقها، مع التأكيد بقوة على تحقيق اللامركزية والالتزام به، وعلى العمل بشكل متكامل استجابة للظروف والتطلعات والاحتياجات الإقليمية والوطنية والمحلية.

إن اليونسكو مستعدة – فكرياً وعملياً – للتفاعل والتشارك والتعاون مع العالم عن طريق إقامة شراكات وروابط وشبكات – مع الحكومات والوكالات الثنائية والمتعددة الأطراف، ولا سيما الوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، ومع المجتمع المدني والقطاع الخاص. وسيكون هذا التوجه عنصراً هاماً في برنامج عمل المنظمة في المستقبل.

وتوخياً للمرونة وتيسيراً للبرمجة المبنية على النتائج، صممت هذه الاستراتيجية على نحو قابل للتطوير بحيث يمكن للمؤتمر العام أن ينقحها عند الاقتضاء بحيث تعكس ما يلي:

- التطورات التي تشهدها الأوضاع الدولية والإقليمية في مجالات اختصاص المنظمة.
- النتائج المستخلصة من المشاورات والتقييمات القطرية التي تضطلع بها المكاتب الميدانية في إطار الإصلاح الذي أجريته في مجال تحقيق اللامركزية.
- نتائج جهودنا، مع الاستفادة أيضاً من حصيلة عمليات التقييم التي تتأكد أهميتها في كل مرافق المنظمة.
- العوامل الحرجة التي يمكن أن تهدد الجهود الرامية إلى تحقيق النتائج المتوقعة.

فسيكون السعي إلى تحقيق الأهداف المتوسطة الأجل إذن عبارة عن عملية متطورة ومستمرة للمراقبة والمراجعة.

وقد يعني اعتماد نهج تطوري، بشكله الصرف، قد يعني انتفاء الحاجة إلى تخطيط استراتيجي متوسط الأجل يتجدد كل ست سنوات. غير أن هذا ليس هو المقترح بالنسبة لليونسكو. فقد كان إعداد الخطط المتوسطة الأجل لليونسكو، تقليدياً، عملية شاملة تتم في إطارها مشاورات موسعة مع البلدان وجميع المناطق الإقليمية واللجان الوطنية والشركاء الآخرين. وكان اتساع هذه العملية، وانتشار الشعور بالمشاركة في وضع الاستراتيجية وامتلاكها، من النتائج الهامة التي أدت إلى بلورة الدعم العام للمنظمة. وسيكون الحفاظ على هذه العملية في المستقبل أمراً ذا أهمية استراتيجية وسياسية بالنسبة ليونسكو المستقبل.

ولذلك، فيرتأى أن يتاح للمؤتمر العام، بعد اعتماد هذه الاستراتيجية المتوسطة الأجل، وبناء على اقتراح المدير العام والمجلس التنفيذي، أن يبت مرتين، أي كل سنتين خلال الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٧، في التغيرات التي يتعين إجراؤها فيها. وقبيل انتهاء فترة الاستراتيجية المتوسطة الأجل، يشرع من جديد في مشاورات شاملة وواسعة النطاق تبدأ من الصفر لتنتهي بصياغة استراتيجية جديدة لفترة السنوات الست التالية، على أن تكون هي أيضاً عملية تطورية قابلة للمراجعة والتعديل مرتين أثناء الفترة المعنية.

ولا شك أن الموارد هي عنصر أساسي في كل مسعى. لذلك يجب على الدول الأعضاء، عند وضع الاستراتيجية المتوسطة الأجل لكي تكون بمثابة البوصلة التي تحدد وجهة المنظمة في المستقبل، أن تدرك تماماً متضمناتها على صعيد الموارد اللازمة. فلا يمكن لليونسكو أن تنفذ برامجها بشكل فعّال ما لم تتوافر لها الموارد الكافية. وإن اقتراحات ميزانية اليونسكو لفترة العامين ٢٠٠٢–٢٠٠٣ ستعدّ على أساس النمو الصفري الاسمي، أي في الواقع على أساس نمو سلبي، في حدود ميزانية مقدارها ٥٤٤ مليون دولار بما فيها اعتمادات لمواجهة التضخم والزيادات النظامية في الإنفاق. وإذا ما نجحت اليونسكو في الانتعاش، سيتعين على الحكومات أن تعيد النظر في موقفها لفترتي العامين التاليتين المشمولتين بهذه الاستراتيجية، وذلك للسماح بنمو صفري حقيقي على الأقل في الميزانية العادية أو بنموها بعض الشيء، وهو المستحسن.

مارس/آذار ٢٠٠١

كويشيرو ماتسورا

إسهام اليونسكو في تحقيق السلام والتنمية البشرية في عصر العولمة

من خلال التربية والعلوم والثقافة والاتصال

أولا - البيئة العالمية

١] لا يزال السلام في مناطق كثيرة من العالم ضعيفا هشاً. ولذلك فإن المساعدة في صون السلام بكافة أبعاده تظل تطرح تحديا دائماً أمام المجتمع الدولي عامة، وأمام اليونسكو بشكل خاص وهي رؤية تندرج في صلب الميثاق التأسيسي للمنظمة. وإن الاضطلاع بهذه المهمة يقتضي العمل على بناء الثقة والتفاهم بين مختلف الثقافات والحضارات وكذلك بين الأمم والجماعات والأفراد، ولا سيما في حالات النزاعات الحادة وفي مراحل ما بعد النزاعات. ذلك أن بناء حصون السلام إنما يبدأ في عقول الرجال والنساء الذين ينبغي أن تكون نفوسهم مفعمة بالأمل في المستقبل، ولا سيما بالنسبة للأجيال المقبلة.

٢] وإن التزام اليونسكو بتعزيز **ثقافة السلام** في جميع مجالات اختصاصها ما زال اليوم، وكما كان على الدوام، يكتسي أهمية بالغة إزاء النزاعات القائمة والنزاعات الجديدة التي بدأت تنشب بين الدول وداخلها، وإزاء الأنماط المستجدة من الأخطار المجتمعية، والتي تُلحق كلها أضراراً فادحة بالمدنيين وتزيد في ضعف العديد من المجتمعات.

٣] ومن هنا كانت ملاءمة الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها ٤٧/٥٥ والمتمثل في تعيين اليونسكو للاضطلاع بدور الوكالة الرائدة للعقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف من أجل أطفال العالم (٢٠٠١–٢٠١٠) مع تركيز الاهتمام في ذلك على التعليم. وقد حُدد الأساس البرنامجي لهذا العقد في إعلان وبرنامج عمل الأمم المتحدة بشأن ثقافة السلام (قرار الجمعية العامة رقم ٢٤٣/٥٣) اللذين حددا ثمانية مجالات للعمل هي:

- إشاعة ثقافة السلام من خلال التعليم؛
- التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة؛
- احترام جميع حقوق الإنسان؛
- المساواة بين المرأة والرجل؛
- المشاركة الديمقراطية؛
- التفاهم والتسامح والتضامن؛
- الاتصال القائم على المشاركة وحرية تدفق المعلومات والمعرفة؛
- السلم والأمن الدوليان.

٤] والمطلوب من اليونسكو، بالإضافة إلى الأطراف الفاعلة الأخرى في المجتمع الدولي، هو المساعدة على تهيئة الظروف التي يتسنى في ظلها لشعوب العالم والمجتمعات المحلية، بل ولكل فرد، التمتع **بالأمن البشري** الحقيقي. وإن الفقر والنزاعات هما السببان الرئيسيان اللذان يعرضان الأمن البشري للخطر ويهددان كرامة الإنسان والعدالة الاجتماعية. ولا يمكن تصور الأمن البشري بدون **التنمية المستديمة**، بما في ذلك حماية البيئة. وتحقيق هذا الهدف يتطلب إجراء تغييرات جذرية في مواقف الناس والمجتمعات وفي أنماط سلوكهم، وخاصة فيما يتعلق بالاستهلاك والإنتاج، كما يتطلب تعزيز التعاون الدولي.

٥] وإن ترسيخ جميع هذه العناصر في رؤية متسقة لليونسكو في بداية القرن الحادي والعشرين يمثل تحدياً هائلاً، بالنظر إلى أن بعض المشكلات الأخرى التي سبق للمنظمة أن تصدت لها في إطار اختصاصها في الماضي، ما زالت مستمرة، بل إنها ازدادت حدة.

٦] وقد نشأ على مدى العقد الماضي **توافق عالمي في الآراء** بشأن التحديات الرئيسية التي تواجهها البشرية، ولا سيما بشأن القضايا الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال مجموعة من المؤتمرات العالمية – كالمؤتمرات التي عقدت في جومتيين وداكار بشأن التربية، وفي ريو بشأن البيئة، وفي فيينا بشأن حقوق الإنسان، وفي بكين بشأن المرأة، وفي القاهرة بشأن السكان والتنمية، وفي كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية، وفي بربادوس بشأن الدول النامية الجزرية الصغيرة، وفي اسطنبول بشأن المستوطنات البشرية (الموئل)، وفي بودابست

بشأن العلوم، وفي استكهولم بشأن السياسات الثقافية. وقد عزز إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية الصادر في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٠، والذي سيكون دليلاً ارشادياً رئيسياً لاستراتيجية اليونسكو، التوافق الواسع في الآراء الذي تم تحقيقه بشأن أهداف معيّنة ذات أطر زمنية محددة. وبالإضافة إلى ذلك، تم وضع مجموعة من **الأهداف الدولية للتنمية تحدد عناصر رئيسية مختارة لجدول أعمال عالمي للقرن الحادي والعشرين** (انظر الإطار).

٧] **أصبح القضاء على الفقر هو الهدف الأول على الصعيد الدولي. ذلك أن الفقر يمثل إنكاراً لحقوق الإنسان، كما أنه النقيض الحقيقي للتنمية.** ولكن على الرغم من كل الجهود المبذولة في السنوات الأخيرة، **فقد تفاقم الفقر والاستبعاد** وأصبحا أوسع انتشاراً. وأصبح زهاء نصف البشر يكافحون من أجل البقاء بأقل من دولارين أمريكيين في اليوم ، ويعيش ربعهم على هامش الحياة بأقل من دولار واحد. وتمثل النساء نسبة سبعين في المائة من الفقراء، كما أن ثلثي الفقراء هم دون سن الخامسة عشرة. وقد ازدادت نسبة دخل الخُمس الأكثر ثراء إلى دخل الخُمس الأشد فقراً من البشر في العالم من ٣٠: ١ في ١٩٦٠ إلى ٧٥: ١ بعد ذلك بأربعين عاماً. بيد أن الفقر ليس فقط بلاء تعاني منه البلدان النامية، بل إنه يمثل أيضا واقعاً مثيراً للقلق في العديد من البلدان الصناعية. ومن ثم فإن اليونسكو مدعوة إلى الإسهام، من خلال جميع أنشطتها، في الحملة العالمية الرامية إلى تخفيض الفقر المدقع بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥.

٨] إنّ استمرار الفقر أمر يبعث على القلق، بوجه خاص لا سيما في هذه المرحلة من **العولمة** المكثفة التي تشمل **جميع** أنشطة المجتمع وتؤثر فيها، ولا تقتصر على المجالات الاقتصادية والمالية فحسب. فقد خلقت العولمة ثراء ورفاهية لم يسبق لهما مثيل، ولكن المنتفع الرئيسي هنا هو البلدان الغنية والشرائح السكانية الأكثر ثراء، في حين تم تجاوز الفقراء، بلداناً وأفراداً معاً، أو حتى إضعاف قدراتهم.

٩] وبالنسبة لكثير من الناس فإن العولمة تعني التهميش. فالعديد من المجتمعات تواجه ضغوطاً هائلة وهي تناضل من أجل التغلب على الصعوبات والتحكم في مصيرها ومن أجل تحقيق النمو في إطار الإنصاف. ويمكن لليونسكو، بما تملكه من كفاءات في مجالات التربية والعلم والثقافة والاتصال، أن تقدم مساهمات فعالة لمساعدة البلدان في الجهود التي تبذلها في هذا الصدد، وللسعي إلى تحقيق عولمة ذات وجه إنساني.

الأهداف الدولية للتنمية

الحد من الفقر المدقع: ينبغي خفض نسبة الأفراد الذين يعيشون ظروف الفقر المدقع في البلدان النامية بمقدار النصف على الأقل بحلول عام ٢٠١٥.

التعليم الابتدائي للجميع: ينبغي أن يكون التعليم الابتدائي قد عُمم في جميع البلدان بحلول عام ٢٠١٥.

المساواة بين الجنسين: ينبغي البرهنة على إحراز التقدم في تحقيق المساواة بين الجنسين وتعزيز صلاحيات النساء وذلك من خلال إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي بحلول عام ٢٠٠٥.

معدل وفيات الرضع والأطفال: ينبغي خفض معدل وفيات الرضع والأطفال دون سن الخامسة في كل بلد نام بمقدار ثلثي مستواه لعام ١٩٩٠ بحلول عام ٢٠١٥.

معدل وفيات الأمهات: ينبغي خفض معدل وفيات الأمهات بمقدار ثلاثة أرباع بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٥.

الصحة التناسلية: ينبغي توفير فرص الحصول على خدمات الصحة التناسلية لجميع الأشخاص ذوي العمر المناسب، من خلال نظام الرعاية الصحية الأولية، في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٥.

البيئة: ينبغي أن تكون هناك في كل بلد، بحلول عام ٢٠٠٥، استراتيجية وطنية جارية التنفيذ لتحقيق التنمية المستديمة، تكفل قلب مسار الاتجاهات الراهنة المتمثلة في فقدان الموارد البيئية قلباً فعليا على الصعيدين العالمي والوطني معاً بحلول عام ٢٠١٥.

ملاحظة: ليس في هذا الاختيار ما ينتقص من الالتزام بالأهداف الأخرى التي أقرها المجتمع الدولي، بما في ذلك الأهداف التي اعتمدت في مؤتمرات دولية أخرى.

١٠] **واليوم تتزامن عملية العولمة مع تحول جوهري نحو مجتمعات المعرفة** – التي تطغى فيها إلى حد كبير تكنولوجيات المعلومات والاتصال – حيث تحدد المعارف والمعلومات بصورة متزايدة أنماطاً جديدة للنمو وخلق الثروات وتتيح إمكانيات للحد من الفقر على نحو أكثر فعالية. وأصبحت المعارف تمثل في الواقع **قوة دافعة** رئيسية **للتحول الاجتماعي**. وقد أعرب قادة جميع البلدان تقريباً عن رغبتهم في تحويل بلدانهم إلى اقتصادات قائمة على التعلم وإلى مجتمعات للمعرفة؛ ذلك أن التنمية القائمة على المعارف والموجهة بها تحمل في طياتها ما يبشر بإمكانية التخفيف إلى حد كبير من المشكلات التي تواجه المجتمعات البشرية إذا ما تم استخدام المعلومات والدرايات الفنية اللازمة وتشاطرها بصورة منتظمة ومنصفة.

١١] وفي السنوات المقبلة، سيتمثل أحد التحديات الرئيسية التي يواجهها المجتمع الدولي في ضمان **التداول الحر للمعارف والمعلومات والبيانات وأفضل الممارسات والحصول عليها بصورة منصفة**، عبر جميع القطاعات والفروع العلمية. ولكي يكون هذا التداول ذا مغزى، فإن الحصول على المعارف لن يكون كافياً في حد ذاته، بل ينبغي أيضا تلبية احتياجات أخرى مثل **بناء القدرات البشرية والمهارات التقنية وتطوير المضامين** اللازمة لتحويل المعارف والمعلومات إلى عناصر فاعلة في تعزيز القدرات وفي الإنتاج.

١٢] وستكون اليونسكو مدعوة إلى الإسهام في التصدي لجميع هذه التحديات. ويتعين عليها، بوجه خاص، أن تركز اهتمامها على **ضرورة تعزيز الحق في التعليم، وتوثيق التعاون العلمي الفكري على المستوى الدولي، وحماية التراث الثقافي بما في ذلك التراث غير المادي المتزايد الأهمية، وتشجيع تطوير وسائل الإعلام وتوسيع نطاق الانتفاع بالمعلومات والمعارف التي تندرج في الملك العام**. وتعدّ هذه المهام أساسية لتكوين مجتمعات للمعرفة تكون قائمة على مبادئ الإنصاف والعدالة الاجتماعية وموجهة نحو تعزيز القدرات.

١٣] وتعدّ **حرية التعبير** شرطاً لا بد منه لكي يتسنى للمواطنين تحقيق الذات والمشاركة، ضمن بيئة ديمقراطية، في تعزيز التنوع، وإقامة مجتمع المعرفة، وفي تحقيق التقدم العلمي والحفاظ على السلام. وفي الواقع ستظل حرية التعبير ومن ثم حرية الصحافةْ ركنين من أركان كل مجتمع ديمقراطي. وينبغي أن يظلا من أهم مجالات اهتمام اليونسكو، ولا سيما في ظل التغيرات التي تشهدها البيئة العالمية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن وسائل الإعلام الجديدة تطرح تحديات جديدة وتتطلب نهوجاً جديدة لضمان حرية التعبير، وتوفير فرص الانتفاع للجميع، وتأمين حرية تداول المعلومات والمعارف.

١٤] **وتعتبر رسالة اليونسكو الخاصة بتعزيز التعليم عاملاً أساسياً بالنسبة لجميع مهامها ولمكانتها على المستوى الدولي**. وسيكون توفير **التعليم الجيد للجميع** تحدياً رئيسياً بالنسبة لجميع البلدان.

١٥] إن الحق في التعليم هو حق من حقوق الإنسان، ومن المؤكد أن عدم كفالة هذا الحق يؤثر سلبياً على جميع الأهداف الأخرى. ولذلك ينبغي أن **يتحول الحق في التعليم من مجرد فكرة مثالية إلى حقيقة واقعة** نظراً لأنه ما زال هناك في الوقت الحاضر، وحتى بعد عقود من الجهود المبذولة، أكثر من مائة مليون طفل غير ملتحقين بالمدارس و ١٥٠ مليون متسرب لم يتعلموا القراءة والكتابة والحساب. كما أن التفاوت بين الجنسين يشكل عائقاً أمام الحصول على التعليم والتحصيل الدراسي. ومن ناحية أخرى فإن الأمية التي يعيش فيها ٩٠٠ مليون من الراشدين تحدّ من قدرتهم على التنمية الشخصية وكذلك من إمكانيات التنمية الاجتماعية لمجتمعاتهم المحلية. ولئن تم تسجيل تقدم في هذا المجال من حيث الأرقام النسبية، فإن الأرقام المطلقة تشير إلى أن أعداد الأميين شهدت زيادة هائلة على المستوى العالمي وفي العديد من المناطق. إن عدد سكان العالم سيزداد بمقدار النصف خلال النصف الأول من هذا القرن بالمقارنة بعددهم في الوقت الراهن – أي إلى أكثر من تسعة مليارات نسمة. وسيكون نصفهم من الأطفال الصغار المحتاجين إلى التعليم والذين يتزايد إقبالهم عليه. وستكون تلبية هذا الطلب في حد ذاتها مهمة شاقة لم يسبق لها مثيل في تاريخ البشرية.

١٦] وسيشكل التعليم سمة أساسية في الحملة العالمية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشري/الأيدز. وإن الآثار المترتبة على **الفيروس/الأيدز وغيره من الأمراض المعدية** في العديد من البلدان لا تقل تدميراً عن الآثار التي تخلّفها أي حرب من الحروب. فوباء الأيدز لا يعوق التنمية فحسب، بل يؤدي أيضاً إلى تراجعها عن طريق تدمير القدرات في جميع الأنشطة المجتمعية. وهذا المرض يقضي الآن على نتائج الجهود المبذولة على مدى عقود في الاستثمار في مجال التعليم والتنمية البشرية. وهو لا يهاجم أجسام البشر فحسب بل يؤثر أيضا على البيئة السياسية. ومن ثم فإن لليونسكو التزاماً واضحاً وميزة نسبية في مجالات العمل المتعلق بالتربية الوقائية ضد مرض الأيدز، ولا سيما فيما يخص اعتماد نهوج تقوم على مراعاة الخصائص الثقافية في المبادرات الرامية إلى مكافحة هذا المرض، وفي تشجيع البحوث العلمية للتوصل إلى علاج، وفي تسليط الضوء على المتضمنات بالنسبة لحقوق الإنسان وعلى التحديات الأخلاقية، وفي أنشطة الترويج والحوار المتعلق بالسياسة العامة.

١٧] وفي الآونة الأخيرة، أوليت عناية كبيرة على المستوى الدولي لمسألة **التفاوت في مجال التكنولوجيا الرقمية**. فهذا التفاوت يعزز أوجه التفاوت في التنمية، ويؤدي إلى حرمان جماعات وبلدان بأكملها من المنافع التي يمكن أن توفرها الفرص المتعلقة بالتكنولوجيات الرقمية في مجتمعات المعرفة

المربوطة بشبكات. ولذلك ستصبح **إزالة التفاوت في مجال التكنولوجيا الرقمية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة وداخل البلدان ذاتها تحدياً استراتيجياً رئيسياً** تواجهه اليونسكو في جميع أنشطتها. وسيتطلب ذلك الاضطلاع بأنشطة لتعزيز القدرات والمهارات، ولاستحداث المضامين، ولتوسيع فرص الانتفاع، ولتعزيز البحوث العلمية ولتشاطر المعارف والمعلومات عن طريق الربط الشبكي ووسائل الاتصال ونظم المعلومات.

١٨] ونظراً للسرعة الهائلة التي تتحقق بها الاكتشافات والتطورات العلمية، فإن هناك **حاجة متزايدة إلى التعاون العلمي والفكري على المستوى الدولي**. وفي الواقع، أصبح التشاطر الفعلي للمعارف العلمية والربط الشبكي والمبادلات الإلكترونية أموراً ذات أهمية متزايدة لدعم الأمن البشري والتقدم، وينبغي أن تؤخذ في الاعتبار في عمليات رسم السياسات واتخاذ القرارات المدروسة لتحقيق التنمية المستديمة. وقد حدد **المؤتمر العالمي للعلوم** لعام **١٩٩٩** السبيل الذي ينبغي لليونسكو أن تسلكه لدعم وتشجيع التعاون العلمي على جميع المستويات، معتمدة في ذلك على ميزتها النسبية الفريدة من حيث أنها تجمع بين العلوم الطبيعية والإنسانية تحت سقف واحد.

١٩] وسيُطلب من اليونسكو أيضا أن تضطلع بدور مركزي في **إزالة التفاوت بين المعارف التقليدية والمعارف العلمية** عن طريق دمج منظور علمي في مجال المعارف على مستوى المجتمعات المحلية. وينبغي استكمال هذا النشاط عن طريق تعليم للعلوم تراعى فيه احتياجات المجتمعات المحلية، مما يتيح دمج آفاق علمية في الحياة اليومية للناس وفي أنشطتهم الإنتاجية.

٢٠] ويمثل علم الوراثة البيولوجي والتكنولوجيات الجديدة والاكتشافات الطبية وغير ذلك من التطورات العلمية مجالات تقتضي الاضطلاع **بتأمل أخلاقي**، وربما بأنشطة تقنينية من خلال رسم سياسات وإعداد وثائق ملائمة في هذا المجال. وستتاح لليونسكو فرصة لأداء مهمتها الأخلاقية في هذا المجال الذي قلّما يعنى به غيرها من المنظمات المتعددة الأطراف.

٢١] وستواجه اليونسكو أيضا أشكالا جديدة من التحديات في نشاطها الرامي إلى **تعزيز التنوع الثقافي، وصون التراث العالمي، بما في ذلك المجالات غير المادية من هذا التراث، وتشجيع الحوار بين الثقافات وبين الحضارات**. وقد أصبح التنوع الثقافي موضع احتواء بسبب رجحان نهوج ومضامين ثقافية ولغوية محدودة يتم نشرها بفعالية من خلال وسائل الإعلام الجديدة والقديمة. وهذا الوضع يؤثر تأثيراً بالغاً على الشعوب والثقافات الأصلية، ولذلك فإن لليونسكو رسالة هامة تضطلع بها، ألا وهي تقديم المساعدة للحفاظ على الخصائص الفريدة لهذه الشعوب والثقافات وعلى ذاتيتها. وفي هذا السياق فإن تكنولوجيات المعلومات والاتصال تنطوي على إمكانات لتشجيع أنماط لم تكن معروفة حتى الآن من التشارك والاتصال والتفاعل بين الأفراد والشعوب والمجتمعات المحلية والأمم والثقافات والحضارات، وهي إمكانات يمكن تسخيرها لإقامة التفاهم والتضامن والسلام على جميع المستويات وللحد من العزلة والاستبعاد اللذين يصاحبان الفقر في كثير من الأحيان. ومن المجالات المحتملة الأخرى لتدخل اليونسكو أسلوب الحكم التشاركي، والنهوض بالإبداع، وتكثيف الحوار بين الثقافات، وإيجاد أشكال جديدة من التبادل الثقافي والحوار بين الحضارات تؤدي إلى تحسين التفاهم والتفاعل.

٢٢] وبإمكان اليونسكو أيضا أن تساعد على تعزيز التوجه المتزايد نحو **التمركز المحلي** وتعزيز القدرات على المستويات المحلية – وهو ما يبدو متناقضاً في ظروف العولمة – ولا سيما في المجالات الثقافية والعلمية والتربوية، وبشكل أعم في مجال استحداث المعارف والحفاظ عليها ونشرها وتشاطرها. وهذا من شأنه أن يمكّن الناس من التعامل مع العولمة انطلاقاً من أوضاعهم الخاصة.

٢٣] لقد أضفت العولمة آفاقا وأبعاداً جديدة على مهمة اليونسكو الراسخة فيما يخص تعزيز الاحترام **للمعايير والقيم العالمية**. وسيظل العمل على تأمين احترام حقوق الإنسان وضمان التمتع بها، وإشاعة التسامح، وضمان حرية الصحافة، والالتزام بتعزيز نوعية الحياة وتحقيق الرفاه، من المهام الدائمة للمنظمة.

٢٤] ويتمثل أحد التحديات الجديدة المطروحة في الوقت الحاضر في بناء توافق في الآراء على المستوى الدولي بشأن المعايير والمبادئ التي أصبحت الآن ضرورية **لمواجهة التحديات والمعضلات الأخلاقية الآخذة في النشوء نتيجة للعولمة**. ويعدّ الاتجاه نحو تحقيق التجانس في الأنشطة التعليمية والثقافية والعلمية والاتصالاتية أمراً مثيراً للقلق ويهدد بإضفاء طابع موحد على المضامين والرؤى على حساب التنوع الإنساني المبدع في العالم. وإن التوجه المتزايد نحو إضفاء الطابع التجاري على العديد من المجالات التي كانت تعتبر خدمات تابعة للقطاع العام، كالتعليم والثقافة والمعلومات، أصبح يعرّض للخطر أشد فئات المجتمع العالمي ضعفاً وأقلها نفوذاً من الناحية الاقتصادية، والتي لا تقل مع ذلك أهمية عن غيرها من الفئات. ومن ناحية أخرى، وإزاء انتشار التجديدات التكنولوجية والآليات القوية للمراقبة، فقد أصبح من الضروري اعتماد نهوج جديدة لحماية حقوق الأفراد. وبوجه عام، هناك حاجة للاتفاق على آليات مقبولة على الصعيد العالمي لضمان المشاركة

في العولمة وإدارتها بصورة عادلة. ولكن لا يوجد حالياً سوى القليل من القواعد لضبط التعامل مع هذه المسألة، وما لم يتم تحديد إطار متفق عليه على الصعيد العالمي بهذا الشأن، فسوف يظل الفقراء وضعاف الحال محرومين من الانتفاع بفوائد العولمة. **ومن ثم يجب العمل على أن تعود العولمة بالنفع على الجميع.**

ثانياً - رسالة اليونسكو

٢٥] وإزاء هذا السياق العالمي، فإن رسالة اليونسكو، كما نص عليها ميثاقها التأسيسي، تبقى صالحة أكثر من أي وقت مضى. فلما كانت اليونسكو مدعوة إلى الإسهام، "عن طريق تعاون أمم العالم"، في "بلوغ أهداف السلم الدولي، وتحقيق الصالح المشترك للجنس البشري"، فإن الواجب يحتم على المنظمة أن تعبّئ مواردها وتجدّد نهوجها وتعزز عملها المتعدد الأطراف في سبيل "المساهمة في صون السلم والأمن بالعمل، عن طريق التربية والعلم والثقافة [وأضيف الاتصال لاحقاً]، على توثيق عرى التعاون بين الأمم".

٢٦] وعلى ضوء التحديات العالمية الجارية والمستجدّة، فإن رسالة اليونسكو طوال الخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٧ سوف تتمثل في الإسهام في تحقيق السلام والتنمية البشرية في عصر العولمة، عن طريق التربية والعلوم والثقافة والاتصال، استناداً إلى ثلاثة محاور استراتيجية رئيسية. وهذه المحاور الثلاثة المتميزة، ولكن المترابطة فيما بينها، هي:

(أ) استنباط مبادئ وقواعد عالمية، تنهض على قيم مشتركة، بغية الاستجابة للتحديات المستجدة في مجالات التربية والعلوم والثقافة والاتصال، وحماية "الصالح العام المشترك" وتعزيزه؛

(ب) تشجيع التعددية، عن طريق الاعتراف بالتنوع والنهوض به مع احترام حقوق الإنسان؛

(جـ) تشجيع التمكين والمشاركة في مجتمع المعرفة الناشىء، عن طريق الانتفاع المنصف وبناء القدرات وتشاطر المعرفة.

٢٧] وستسترشد اليونسكو في أنشطتها بثلاثة مبادئ أساسية متلازمة هي: **العالمية والتنوع والكرامة**. وهذه المبادئ مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بقيم **العدالة والتضامن والتسامح والتشاطر والإنصاف واحترام حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية**.

٢٨] ففي مطلع القرن الحادي والعشرين، يمكن لرسالة اليونسكو أن تتجسد في بنود العمل التالية:

- توفير قاعدة أساسية للحوار والعمل - يشترك فيها القطاعان العام والخاص معاً - بشأن القضايا الفكرية العالمية المشتركة؛
- تعزيز حرية تداول المعلومات والمعارف وتشاطرها، وأداء دور الوسيط العالمي لتبادل المعارف في كافة مجالات اختصاصها؛
- الإسهام في تحقيق أمن البشرية وفي الإدارة المنصفة والجامعة للتغيرات والتحولات الاجتماعية وكذلك الموارد الطبيعية؛
- القيام بدور الميسّر والمنسق للحركة العالمية من أجل "التعليم للجميع"؛
- الترويج لتطبيق عقد اجتماعي جديد بين العلم والمجتمع (مستمد من المؤتمر العالمي للعلوم)؛
- توفير منتدى للمناقشات بشأن القضايا الأخلاقية المستجدة، لا سيما ما يتصل منها بالعلم والتكنولوجيا؛
- أداء دور المدخل إلى تعزيز تفهّم التنوع الثقافي.

وظائف اليونسكو

٢٩] ستضطلع اليونسكو، في جميع أنشطتها ومشروعاتها، بمجموعة من الوظائف المطابقة لدورها كوكالة دولية رائدة في مجالات التربية والعلوم والثقافة والاتصال، فتعمل بوصفها ما يلي:

مختبراً للأفكار: تقوم اليونسكو بدور رئيسي فيما يتعلق باستباق أخطر المشكلات التي بدأت تلوح في مجالات اختصاصها وتحديدها على ضوء المبادئ الأخلاقية التي تدافع عنها، ورسم الاستراتيجيات والسياسات الملائمة لمواجهة هذه المشكلات؛

هيئة تقنينية: تعمل اليونسكو باعتبارها منتدى مركزياً يسعى إلى توضيح القضايا الأخلاقية والتقنينية والفكرية المطروحة على مجتمع اليوم، وتشجيع التبادل فيما بين التخصصات، والتفاهم، والعمل - عند الإمكان والحاجة - من أجل إبرام اتفاقات عالمية بشأن هذه القضايا، وتحديد الأهداف، وتعبئة الرأي العام الدولي؛

مركزاً لتبادل المعلومات: يشمل دور اليونسكو مهام جمع ونشر وتشاطر المعلومات والمعارف وأفضل الممارسات المتبعة في مجالات اختصاصها؛ وتحديد الحلول الجديدة واختبارها عن طريق مشروعات رائدة؛

هيئة لتنمية القدرات في الدول الأعضاء: تنظم اليونسكو التعاون الدولي لخدمة شركائها، ولا سيما الدول الأعضاء

فيها، في بناء القدرات البشرية والمؤسسية في جميع مجالات اختصاصاتها؛

عاملاً حفّازاً: تؤدّي اليونسكو، باعتبارها وكالة تقنية متعددة التخصصات، دوراً حفازاً لتنمية التعاون في مجالات اختصاصها. ولهذا الغرض، ستحرص على أن تحظى الأهداف والمبادئ والأولويات التي تدافع عنها بالمراعاة من جانب البرامج الأخرى المتعددة الأطراف والثنائية، وعلى أن يجري تنفيذ المشروعات، ولا سيما على الصعيدين الإقليمي والوطني، من خلال التجديد والمبادرات الفعالة والممارسات الحكيمة.

خطة تفصيلية لإنعاش اليونسكو: مبادئ للعمل والبرمجة

٣٠] لكي تتمكن اليونسكو من الوفاء بمهامها الاستراتيجية الرئيسية ومن الأداء الفعال لوظائفها المختلفة، فإن أنشطتها وبرامجها سوف تسترشد بمجموعة من المبادئ على النحو التالي:

٣١] **التركيز**: سيتم تركيز عمل المنظمة بما يحقق تحسين الأثر وإحداث التآزر من حيث الجوانب الاستراتيجية والبرنامجية والجغرافية.

(أ) تحدد لكل من مجالات اليونسكو الأربعة – التربية والثقافة والعلوم والاتصال – ثلاثة **أهداف استراتيجية في هذه الاستراتيجية المتوسطة الأجل**.

(ب) في كل من **البرامج والميزانيات لفترات العامين** الثلاث، التي تشملها فترة الأعوام الستة، ستحدّد أولوية رئيسية تخصص لها موارد مالية أكبر حجماً، وثلاث أولويات أخرى لكل قطاع من قطاعات البرامج، وذلك مع تحديد واضح للنتائج المتوقعة من أجل تيسير عملية البرمجة المبنية على النتائج.

(جـ) توجه أنشطة **برنامج** اليونسكو نحو تلبية **الاحتياجات العاجلة للفئات أو المناطق الجغرافية المحرومة والمستبعدة**. أما **احتياجات افريقيا وأقل البلدان نمواً والنساء والشباب** فستكون محل اهتمام في جميع البرامج (انظر الإطار أدناه). وبالإضافة إلى ذلك، ومن أجل تركيز الجهود على أهداف محددة بدقة، سيجري تحديد عدد قليل من البلدان (كما هو الأمر حالياً بالنسبة لنيجيريا وكمبوديا وهاييتي وكولومبيا والجزائر وفلسطين) أو من مجموعات البلدان (مثل بلدان البلقان والقوقاز ومنطقة البحيرات الكبرى وشبه الجزيرة الكورية) **كهدف تبذل المنظمة في سبيله جهوداً معززة ومنسقة** لفترة زمنية معينة. ويتعلق الأمر هنا ببلدان أو مناطق فرعية تمر بمرحلة انتقالية أو في أوضاع ما قبل النزاع أو بعده، وحيث يمكن الاضطلاع بأنشطة رائدة من شأنها أن تسفر عن نتائج ملموسة. ويمكن إعادة النظر في اختيار هذه البلدان، تبعاً لتطور الأوضاع، وذلك بمناسبة المراجعة الدورية للاستراتيجية المتوسطة الأجل.

(د) **إن إصلاح اللامركزية** الذي شرع فيه المدير العام يرمي إلى تقريب عمل اليونسكو إلى المستوى القطري، وترتيب برامج اليونسكو وأنشطتها بحسب الاحتياجات الحقيقية للمستفيدين منها، ومن ثم التوصل إلى برمجة "تنطلق من القاعدة نحو القمة". وسيكون محور هذه العملية متمثلاً في الشبكة الجديدة من مجموعات المكاتب الميدانية، الإقليمية والقطرية، التي ستتيح إجراء مشاورات وثيقة واستباقية مع كافة الأطراف المعنية.

(هـ) وبناء على العمليات والأولويات الحالية للتكامل الإقليمي، وبالترابط مع الجهود المبذولة في المنظمة من أجل التجديد واللامركزية، ستقوم اليونسكو بوضع **استراتيجيات خاصة إقليمية ودون إقليمية**. وسيتولى أصحاب المصلحة أنفسهم صياغة هذه الاستراتيجيات وفقاً لأهدافهم وأولوياتهم ومخططاتهم الخاصة.

٣٢] **المرونة**: ستحافظ اليونسكو على قدر كافٍ من المرونة يمكّنها من التعامل بروح من المبادرة مع ما يطرأ من قضايا وتحديات جديدة قد تستلزم إجراء تعديلات في تركيز أنشطتها، ويتيح لها أن تطوّع استراتيجياتها العالمية وفقاً للخصوصيات والأوضاع المحلية.

٣٣] **الامتياز والتجديد**: لن يتسنى لليونسكو أن تدّعي القيادة في مجالات التربية والعلم والثقافة والاتصال إلا بقدر ما تتسم به من امتياز. ولهذا الغرض ستقوم المنظمة بما يلي:

(أ) ستنظم اليونسكو نفسها بحيث تكون مركزاً لتحديد وجمع ومعالجة ونشر أفضل المعارف والخبرات المتوافرة في مختلف مجالات اختصاصها. وستبقى على اتصال دائم مع القوى الفاعلة في الأوساط الفكرية والعلمية والأوساط المهنية المختصة ومراكز الخبرة في العالم.

(ب) ستعبّئ اليونسكو كل الخبرة المتاحة والدعم العملي على مختلف المستويات في الأنشطة التي تضطلع بها.

(جـ) ستعمل اليونسكو على تعزيز **ثقافة للسياسة القائمة على الشواهد** – على المستوى القطري والإقليمي والدولي – من خلال جمع واستخدام بيانات ذات نوعية راقية وتوقيت جيّد في مجالات التربية والعلم والتكنولوجيا والاتصال والثقافة. ويمثل معهد اليونسكو للإحصاء هيئة التنسيق لكل جهود اليونسكو الخاصة بجمع البيانات. وسيتركز العمل على أربعة أنواع رئيسية من الأنشطة:

- حفظ البيانات المشتركة بين الأقطار من خلال عمليات منتظمة لجمع البيانات الأساسية، بما في

تلبية احتياجات افريقيا
وأقل البلدان نموّاً والنساء والشباب

فيما يتعلق بافريقيا، سيتركز عمل اليونسكو على أربعة أهداف متكاملة:

- النهوض بالتنمية وبتعزيز القدرات البشرية في الدول الأعضاء من المنطقة المعنية، وتشجيع مبادرات على المستوى دون الإقليمي، تسهّل تنسيق البرامج في مجال تعليم العلوم والتكنولوجيا، ولفتح أبواب التعليم الأساسي للجميع؛
- مساعدة البلدان الافريقية، عن طريق تصميم وتنفيذ خطط وطنية للتعليم ومراعاة القيم الثقافية، على وضع استراتيجية وقائية لمكافحة وباء الأيدز/السيدا وأمراض معدية أخرى؛
- تعبئة وحفز التعاون الدولي لمساندة مبادرات الدول الأعضاء، بتشجيع المبادلات والتشاور لا سيما مع منظمة الوحدة الافريقية والمنظمات الافريقية دون الإقليمية ومنظومة الأمم المتحدة والبنك الدولي وبنك التنمية الافريقي؛ بهدف صياغة وتنفيذ سياسات واستراتيجيات مشتركة في المجالات ذات الأولوية لليونسكو من أجل إقامة ثقافة مستديمة للسلام وضمان تنمية مستديمة في افريقيا.
- تشجيع المشاركة الفعالة للسكان وممثلي المجتمع المدني في تصميم وتنفيذ البرامج الإنمائية، وحملهم على المشاركة في اتخاذ القرارات على الصعيدين القطري والمحلّي؛ والعمل فضلاً عن ذلك، على تشجيع الممارسات الرامية إلى تعزيز عملية التعايش السلمي وتحقيق الديمقراطية وإحلال الحكم الديمقراطي والتسامح.

وفيما يخص أقل البلدان نمواً، والتي يوجد ثلثاها في افريقيا، تلتزم اليونسكو بما يلي:

- استهداف الفئتين الأكثر حرماناً (النساء والشباب)، وتحديد مبادرات خاصة لصالحهما؛
- بث وتكرار الأمثلة الناجحة من الحلول البديلة للتعليم النظامي التقليدي؛
- التشجيع على استخدام العلم والتكنولوجيا لتحسين ظروف الحياة المادية لأقل البلدان نمواً؛
- استخدام الثقافة كدعامة سياسية لمكافحة الفقر (النهوض بالإبداع الفني، وتنمية الصناعات الثقافية وحقوق المؤلف)؛
- تشجيع تنمية أقل البلدان نموا، وتيسير انتفاع هذه البلدان بتكنولوجيات المعلومات والاتصال.

وفيما يخصّ النساء، سيجري دمج منظور المساواة بين الجنسين في تخطيط السياسة العامة وفي أنشطة البرمجة والتنفيذ والتقييم في كل مجالات اختصاص اليونسكو بغية النهوض بتمكين النساء وتحقيق المساواة بين الجنسين. وسوف تراعى وتشجع أولويات النساء ورؤيتهن فيما يخصّ الأهداف والنهوج الإنمائية، وذلك من خلال زيادة مشاركتهن على كافة المستويات في جميع مجالات عمل اليونسكو. وستوضع برامج وأنشطة تراعي خصائص كل منطقة، لصالح الفتيات والنساء من مختلف الأعمار، من البنات الصغار إلى النساء المسنّات، تركز على إقامة الشبكات وعلى تبادل المعلومات وبناء التحالفات عبر الحدود وعبر الثقافات في إطار إعلان وبرنامج عمل الأمم المتحدة بشأن ثقافة السلام. كما أن زيادة ترويج وتطبيق الاتفاقية الخاصة بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وكل الوثائق التقنينية الأخرى التي تعزّز الحقوق الإنسانية للمرأة ستظل من الأمور التي تحظى بأولوية قصوى.

وأما سياسة اليونسكو الخاصة بتعميم العناية بالشباب – الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٥ سنة – فإنها ترمي إلى تأمين المراعاة التامة لشواغل الشباب ورؤاهم ومساهماتهم من خلال نهوج مختلفة. ويتمثل الهدف الرئيسي لجهود اليونسكو في تمكين الشباب بما يكفل ويعزّز مشاركتهم الكاملة كشركاء متساوين ومهمّين، لا سيما فيما يخصّ تصميم مجتمع المعرفة وصياغة معالمه. ويستند عمل اليونسكو إلى برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٩٥. كما يستمد هذا العمل الإلهام والإرشاد من التوصيات والإعلانات وخطط العمل الصادرة عن عدد من الاجتماعات والمنتديات الشبابية الإقليمية والدولية التي عقدت على مدى الأعوام الماضية.

ذلك البيانات اللازمة لرصد التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية الدولية، وتشاطر البيانات وتوزيعها.

- استنباط منهجية مناسبة لوضع مؤشرات جديدة، وتحسين المؤشرات الموجودة.
- تقديم المساعدة إلى البلدان بهدف تحسين قدراتها على جمع البيانات واستخدامها وتحليلها، من خلال التدريب وغيره من وسائل الدعم.
- تحليل وتفسير البيانات المشتركة بين الأقطار بغية إيجاد المعلومات اللازمة لترشيد عمليات تطوير السياسات ومراقبتها.

(د) ستسعى اليونسكو إلى تعزيز صورتها أيضا من خلال التركيز على **برامج طليعية** ومبادرات مثل مركز التراث العالمي، واللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات، الموصوفين في الأطر التي تتخلّل هذه الوثيقة، فضلا عن برامج أخرى.

٣٤] **التلاقي من خلال العمل الجامع للتخصصات والمشترك بين فروع علمية متعددة**: إن مشكلات اليوم تخترق حدود التخصصات التقليدية وتستدعي تطبيق استراتيجيات عمل ومهارات شاملة وجامعة للتخصصات ومشتركة بين القطاعات. وتعتبر اليونسكو، بوصفها منظمة متخصصة في إطار منظومة الأمم المتحدة، مستودعا للمعارف المتخصصة والدرايات الفنية، ولكنها ليست مع ذلك وكالة للتمويل. وتتمثل إحدى المزايا النسبية لليونسكو في الترابط والتكامل القائمين بين مجالات اختصاصها الأربعة ومع الشركاء الأخرين في منظومة الأمم المتحدة. وتستهدف الاستراتيجية المتوسطة الأجل تركيزاً للمهارات على موضوعات واستراتيجيات ومشروعات محددة بصورة جيدة، مشفوعاً بإقامة شبكات داخلية وخارجية لتشاطر المعارف وتبادلها. ويتجلى ذلك من خلال اختيار **موضوعين مستعرضين للفترة السداسية** يتناسبان مع جميع مجالات البرنامج، وهما:

- القضاء على الفقر، ولا سيما الفقر المدقع؛
- إسهام تكنولوجيات المعلومات والاتصال في تطوير التعليم والعلوم والثقافة، وفي بناء مجتمع المعرفة.

وقد أعدت لكل من هذين الموضوعين المستعرضين استراتيجية متكاملة أدرجت في هذه الوثيقة. وسيؤدي النهوض بهذين الموضوعين المستعرضين إلى ما يلي:

- تعزيز النهوج والأنشطة الجامعة للتخصصات والمشتركة بين القطاعات داخل اليونسكو؛
- تعبئة جميع قطاعات المنظمة من أجل قضية ممتازة ومحددة تحديدا واضحا وتحظى بأولوية عالية على الصعيد العالمي؛
- تسليط المزيد من الضوء على إسهام اليونسكو في تحقيق الأهداف المشتركة لجميع المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة.

٣٥] وسوف تستلزم استراتيجية اليونسكو الجديدة بشأن اللامركزية مزيدا من الاستراتيجيات والنهوج المتعددة التخصصات والمشتركة بين القطاعات. وبدعم خاص من المكاتب الجامعة، ستقوم أفرقة متعددة التخصصات بمساعدة الدول الأعضاء على إعداد شتى عمليات البرمجة التي تجري في إطار منظومة الأمم المتحدة. وسوف تسارع اليونسكو – في مسعاها لتصبح منظمة للتعلّم – إلى تصميم تقنيات للإدارة وإقامة الشبكات في مجال المعرفة وإدخالها وإرسائها على المستوى القطري، ومن ذلك على وجه الخصوص النهوج والأدوات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

٣٦] **التعاون من خلال الشراكات والتحالفات والروابط الأخرى**: تمثل الشراكات والتحالفات وغيرها من الروابط والآليات أدوات قوية لمعالجة القضايا العالمية. يعززها في ذلك تنامي الأبعاد الدولية للمجتمع المدني والقطاع الخاص، الذي يعزى أساسا إلى تأثير الشبكات الإلكترونية. ونظراً لضخامة الاحتياجات والتطلعات بالقياس إلى الموارد المحدودة المتاحة لليونسكو، فسوف يتعين على المنظمة أن تختار عدداً من مجالات العمل ذات الأولوية تسعى فيها إلى الاضطلاع بدور قيادي. أما فيما يخص المجالات الأخرى، فسوف يتعين عليها أن تختار المشاركة في برامج تنفذ بالتعاون مع عدد من الشركاء، وفي بعض الحالات مع الشركاء الذين يتولون القيادة. ولذلك فإن من الأمور البالغة الأهمية أن يجري تخطيط جميع الأنشطة، ومنذ البداية، في إطار نظام للشراكة يتيح أكبر قدر من الفعالية في توزيع العمل، ويضمن في الوقت نفسه متابعة فعالة لتنفيذ الأنشطة ولنتائجها. وينبغي أن يتخذ هذا الأمر في برامج وميزانيات فترات العامين شكل معالم سياقية.

- ستواصل اليونسكو تعاونها وتنسيق أنشطتها مع سائر أعضاء **منظومة الأمم المتحدة**، بحيث تسهم على هذا النحو في تعزيز منظومة الأمم المتحدة بأكملها من خلال تنفيذ أنشطة تتسم بقدر أكبر من الاتساق والتكامل. وتحقيقاً لهذه الغاية، ستشارك اليونسكو، على الصعيد العالمي، مشاركة كاملة في أعمال لجنة التنسيق الإدارية (ACC) وهيئاتها الفرعية. وعلى الصعيد الوطني، ستسهم في برمجة التعاون الإنمائي على المستوى القطري، مع تعزيزه من خلال الإصلاح الذي تقوم به اليونسكو حالياً في مجال تحقيق اللامركزية. وسوف تتركز الجهود بصورة رئيسية على التعاون في سياق الوثائق المتعلقة بالتقييم القطري المشترك (CCA) وبإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (UNDAF)؛

المحيطات
– برنامج طليعي لليونسكو –

أنشئت اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات (كوي) التابعة لليونسكو عام ١٩٦٠ كهيئة متخصصة في منظومة الأمم المتحدة تعنى بتنسيق البحث العلمي والخدمات في مجال المحيطات في كافة أنحاء العالم. وقد أتاح التزام أعضاء جمعيتها العامة البالغ عددهم ١٢٩ دولة عضواً قيام منتدى رفيع المستوى على مدى٤٠ عاماً لدعم التركيز بشكل قوي على علوم المحيطات. وقد اضطلعت اليونسكو ولا تزال تضطلع من خلال لجنتها هذه بدور طليعي في تنمية المعارف اللازمة لإدارة موارد المحيطات.

فقد نجحت كوي في التنسيق بين البرامج الرئيسية لعلوم المحيطات المسؤولة عن تكوين المعارف وجمع البيانات اللازمة لضمان ما يلي:

- فهم دور المحيطات في الدورة البيو–جيوكيميائية مع توجيه الاهتمام لعملية تغير المناخ والتغير العالمي؛
- فهم السريان المحيطي وعلاقته بالغلاف الجوي، بما يكفل زيادة نطاق التنبؤ بالطقس والمناخ؛
- تقييم دور النظم الإيكولوجية البحرية في دورة ثاني أوكسيد الكربون في البيئة البحرية؛
- وضع مرجعية قاعدية وإجراء عمليات تقييم منتظمة لأحواض المحيطات الكبرى بغية التحقق من مدى تأثير الأنشطة البشرية والتلوث.

وتنفيذاً لهذه المهام تقوم كوي بتنسيق نشاط دولها الأعضاء وإقامة شراكات قوية مع المنظمات الأخرى. فهي تتولى رعاية البرنامج العالمي لبحوث المناخ، مع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمجلس الدولي للعلوم؛ ورعاية البرنامج العالمي لديناميات النظم الإيكولوجية المحيطية، بالاشتراك مع البرنامج الدولي للغلاف الأرضي والمحيط الحيوي (IGBP)؛ ورعاية دراسة عن الجوانب الإيكولوجية والأوقيانوغرافية للانتشارات الطحلبية الضارة على الصعيد العالمي، بالاشتراك مع اللجنة العلمية لبحوث المحيطات (SCOR). كما أن "البرنامج العالمي لدراسة التلوث في البيئة البحرية"، الذي ينفذ بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمة البحرية العالمية (IMO)، يصدر تقييمات منتظمة لأحواض المحيطات الكبرى.

وقد أرست هذه الجهود القاعدة اللازمة لاضطلاع كوي بدور موسع في مواجهة تحديات التنمية المستديمة للمحيطات والسواحل. ففي إطار متابعة قمة الأرض في ريو (١٩٩٢) عهد إلى كوي بمسؤولية "معالجة أوجه عدم اليقين الحرجة بالنسبة لإدارة البيئة البحرية وتغير المناخ". وفي إطار ما تقوم به كوي من خلال برنامج التدريب والتعلم والمساعدة المتبادلة (تيما) من أجل تحسين قدرات البلدان النامية، وهي تنهض بالمسؤولية على الصعيد العالمي عن تقديم المساعدة لإنشاء المؤسسات المدعوة في إطار مؤتمر الأمم المتحدة لقانون البحار إلى الإشراف على إدارة شؤون المحيطات بوصفها أوسع مشاعات على كوكب الأرض.

تقوم كوي بتنمية الأوقيانوغرافيا الميدانية، والمراقبة المستمرة لأوضاع المحيطات من أجل توفير تشكيلة من الخدمات للمنتفعين من القطاعين العام والخاص. وتمثل التنبؤات بشأن ظاهرة النينيو العواصف البحرية والموجات السنامية نتاجات يتعين توفيرها بشكل روتيني.

أما برنامج كوي الخاص بالتبادل الدولي للبيانات والمعلومات (IODE) والذي يتضمن شبكة من المراكز الوطنية للبيانات الأوقيانوغرافية في ٦٦ بلداً، والمرتبط بالمراكز العالمية للبيانات الخاصة بالأوقيانوغرافيا، فإنه يروج ويطبق سياسة للتدفق المفتوح وغير المقيد لبيانات المحيطات لكي ينتفع بها المجتمع الدولي.

ومن المبادرات الرئيسية التي بدأت في هذا السياق منذ عام ١٩٩٨ تطبيق النظام العالمي لمراقبة المحيطات (غوس) GOOS، وهي مبادرة تقودها كوي بالتشارك مع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمجلس الدولي للعلوم (ايكسو). ونظام غوس هو جزء من الاستراتيجية العالمية المتكاملة للمراقبة (ايغوس)، التي تشارك فيها وكالات الفضاء في العالم. ولنظام غوس نظام فرعي لأعالي المحيطات يستهدف تحسين التنبؤ بالطقس والمناخ، ونظام فرعي آخر لتوفير المعلومات اللازمة لإدارة النظم الإيكولوجية والموارد الحية الساحلية وإصلاح ما فسد منها، والتنبؤ بالأخطار الطبيعية والحدّ من آثارها، والتمكين من القيام بالعمليات البحرية على نحو أسلم وأجدى من حيث التكاليف، ولحماية الصحة العامة.

وتشمل أنشطة الشبكة المتنامية للمراقبة العمليات التالية: الاستشعار عن بعد بواسطة السواتل، أجهزة خاصة بالسواحل بما في ذلك أجهزة قياس المد والجذر؛ واستخدام الطوّافات والعوامات الطليقة وغيرها من المنصات؛ والاستفادة من السفن السانحة (بما في ذلك العبّارات التجارية)؛ وإعداد سجلات متسلسلة ممتدة زمنياً تتعلق بأوجه التغيّر. ويؤدي النظام الأصلي للمراقبة التابع لغوس أعماله منذ عام ١٩٨٨ من خلال الدول الأعضاء في كوي ويشمل العناصر التنفيذية الموجودة. وهو ينمو عن طريق إعداد مشروعات رائدة قبل أن توضع موضع التنفيذ وذلك للتأكد من فائدة كل مشروع ومن فعاليته من حيث التكاليف، وعن طريق بناء القدرات في البلدان النامية، وحفز البحوث التي تعزز القدرات، والتفاعل مع المنتفعين لتحديد أنفع المنتجات. وسينفذ الكثير من تطبيقات غوس من خلال اللجنة التقنية الجديدة المشتركة بين المنظمة العالمية للأرصاد الجوية وكوي والمعنية بعلوم المحيطات والأرصاد الجوية البحرية.

التراث العالمي
– برنامج *طليعي لليونسكو* –

لمحة عن الإطار العام للأنشطة المتعلقة بالتراث العالمي

- اتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي (١٩٧٢)
- لجنة التراث العالمي
- الجمعية العامة للدول الأطراف في الاتفاقية (بلغ عدد الدول الأطراف ١٦٢ دولة في مارس/آذار ٢٠٠١)
- مركز التراث العالمي (WHC)، أمانة اللجنة
- الهيئات الاستشارية للجنة – التحالف الدولي من أجل الطبيعة (IUCN)، المجلس الدولي للآثار والمواقع (ايكوموس)، المركز الدولي لدراسة صون الممتلكات الثقافية وترميمها (ايكروم)
- ٦٩٠ ممتلكا من ممتلكات التراث الثقافي والطبيعي مدرجة في قائمة التراث العالمي.

تسهم اتفاقية اليونسكو للتراث العالمي في حماية التنوع الثقافي والطبيعي على الكرة الأرضية، وهو أمر يتسم بأهمية خاصة في سياق العولمة والتغير العالمي للبيئة. وينتهج مركز التراث العالمي ضمن إطار اليونسكو، نهجاً جامعاً للتخصصات إزاء صون التراث الثقافي والطبيعي الذي يعتبر ذا قيمة عالمية استثنائية بموجب قرارات تعتمدها لجنة التراث العالمي والجمعية العامة للدول الأطراف في الاتفاقية.

الإصلاح

- سيشرع في تنفيذ جدول أعمال تقني للتفكير الاستراتيجي ورسم السياسات، يستهل بالاحتفال **بالذكرى الثلاثين للاتفاقية في عام ٢٠٠٢**.
- سيجري إصلاح أساليب عمل اللجنة سعياً إلى ترشيد عملية اتخاذ القرارات الخاصة بصون التراث العالمي.
- سيجري تنقيح فني وقانوني لمعايير اختيار المواقع المدرجة في قائمة التراث العالمي وطرائق إدراج المواقع في **قائمة التراث العالمي المعرض للخطر**.
- سيؤدي تنقيح المبادئ التوجيهية لتنفيذ اتفاقية التراث العالمي إلى التأكيد مجدداً على مبادئ الصون الواردة في الاتفاقية وعلى إدارة مواقع التراث العالمي.

الاستراتيجية العالمية لضمان التوازن والصفة التمثيلية لقائمة التراث العالمي

لا يزال تنفيذ اتفاقية التراث العالمي يسهم في إعداد معايير دولية لصون التراث. وقد أدى التوسع الذي طرأ على تعريف التراث إلى ظهور تحديات جديدة. فما يستثيره التراث لدى الناس من مجمل استجابات روحية ومادية وتكنولوجية متميزة إزاء بيئتهم إنما يؤكد على **الصلات التي تربط بين الثقافة المادية وغير المادية**، وعلى التلاحم الذي لا ينفصم بين الطبيعة والثقافة. وأصبحت الدول الأطراف تقترح أعداداً متزايدة من الترشيحات بشأن مواقع ثقافية ليست من الآثار العمرانية، وبشأن مجموعة متنوعة من النظم الايكولوجية، كما ترشح مواقع تشهد بالتفاعلات الاستثنائية بين الناس والبيئة (**المناظر الطبيعية الثقافية**)، وأماكن تجمع بين قيم ثقافية وطبيعية معاً، ومواقع تتسم بقيم روحية مع ما يرتبط بها من اعتبارات أخرى. ولذلك فإن الاستراتيجية العالمية لضمان التوازن والصفة التمثيلية لقائمة التراث العالمي تركز الجهود على تحديد مواقع جديدة للتراث العالمي في **المناطق غير الممثلة تمثيلاً كافياً** وتحديد فئات التراث التي تعبر تعبيراً أفضل عن التنوع الثقافي والطبيعي في العالم، وكذلك **المواقع التي تعبر عن ذاتيات ثقافية متنوعة**.

محور التركيز الرئيسي

بغية مواجهة التحديات التي تطرحها حماية التراث سينشأ نظام جديد **للشراكات في مجال التراث العالمي** سيجري التركيز فيه على الإدارة الفعالة للتراث. وسيتمثل أحد أهدافه الرئيسية في إدراج أنشطة صون التراث العالمي في التخطيط الإقليمي والحضري وفي استراتيجيات التنمية المستديمة (بما في ذلك السياحة الإيكولوجية والثقافية). وستبذل قصارى الجهود من أجل الاستجابة بسرعة لمختلف الأخطار التي تهدد مواقع التراث العالمي، وذلك لضمان التنوع البيولوجي وصون التراث الثقافي. وسيجري تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص وستعد أنشطة جديدة لمعالجة الأخطار المحددة الناجمة عن استغلال الموارد (التعدين مثلاً) في مواقع التراث العالمي أو بالقرب منها. وسيستمر رفع التقارير الدورية كل ست سنوات على نحو ما أقرته الجمعية العامة، وستواصل عمليات المراقبة المعززة فيما يخص حالة صون ممتلكات التراث العالمي؛ وسيجري الترويج للمنافع الثقافية والبيئية والاقتصادية لصون التراث العالمي، باستخدام أمثلة عن أفضل الممارسات في مجال إدارة التراث (بما فيها أمثلة عن **نظم الإدارة التقليدية**).

وسينشأ برنامج **لعضوية التراث العالمي** يستهدف تعزيز **شبكة المعلومات عن التراث العالمي** الحالية والترويج لأخلاقيات عامة في مجال الصون من خلال بناء القدرات، والتربية (عن طريق شبكة من الجامعات، ومجموعة المواد "التراث العالمي بين أيدي الشباب")، وتوعية الجمهور، ومن خلال استراتيجيات خاصة بوسائل الإعلام. وسيكون الهدف المنشود هو تعبئة قاعدة دولية واسعة لدعم حماية أبرز مواقع التراث الثقافي والطبيعي في العالم.

وكذلك التعاون مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في سياق وثائق إطار التنمية الشاملة (CDF) والوثائق الاستراتيجية للحد من الفقر (PRSP). وفي هذا السياق، وفي أي عمليات خاصة أخرى، ستعمل اليونسكو على تجسيد مجالات اختصاصها تجسيداً مناسباً. وستدعم اليونسكو أيضاً الجهود الرامية إلى إشراك الجهات المانحة الثنائية الرئيسية في عمليات البرمجة المشتركة على الصعيد القطري.

- ستعمل المنظمة على توسيع نطاق علاقاتها وعلى إبرام اتفاقات للتعاون مع عدد آخر من المؤسسات الدولية الحكومية والدولية والإقليمية، وبنوك التنمية، والشركاء الثنائيين.
- ستعتمد اليونسكو أيضاً على علاقاتها العريقة والمثمرة مع العديد من المنظمات غير الحكومية ومع ممثلي المجتمع المدني والمنظمات التي ينتمون إليها.
- ستواصل اللجان الوطنية، باعتبارها من الشركاء المميزين، الاضطلاع بدور الهيئات المركزية للاتصال بين الدول الأعضاء واليونسكو، مع القيام في الوقت نفسه بتعزيز الوعي العام بمُثل المنظمة وأنشطتها. وقد تشمل طرائق العمل تعزيز القدرات البشرية والتنفيذية وكذلك القدرات على الربط الشبكي لدى اللجان الوطنية، بغية تيسير مشاركتها بمزيد من الفعالية في تنفيذ برامج اليونسكو وتقييمها.
- سيعطى دفع جديد لأندية اليونسكو ومراكزها ورابطاتها التي تضم ٥٠٠٠ عضو في ١٢٠ بلداً. وهذه الهيئات مؤهلة تماماً لتمثيل فئات متنوعة داخل المجتمع المدني وللإسهام في تثقيف المواطنين وفي تحقيق التفاعل بين الثقافات وبين الأجيال.
- سيساعد التعاون مع البرلمانيين (بما في ذلك رابطات اليونسكو للبرلمانيين) على تكوين جماعة أساسية مناصرة لليونسكو، وإقامة روابط بين الشقين التنفيذي والتشريعي، مع مراعاة مختلف جوانب صلاحيات اليونسكو وأنشطتها.
- أصبح التعاون والتحالفات والشراكات مع القطاع الخاص على مختلف المستويات تكتسي أهمية متزايدة لا بالنسبة للأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها فحسب، بل كذلك بالنسبة لليونسكو. وستبذل جهود حثيثة لإيجاد فرص لمثل هذا التعاون خلال فترة الاستراتيجية المتوسطة الأجل، مع الحرص على أن يحترم الشركاء القواعد الأخلاقية في ممارساتهم وأن يقدموا مساهمات نقدية هامة ومناسبة.

ثالثاً - توفير الإمكانات

تعبئة الموارد – اعتمادات الميزانية العادية والاعتمادات الخارجة عن الميزانية

٣٧] سوف تستلزم مواجهة التحديات الحالية والمستجدة معاً قدراً هائلاً من **الموارد البشرية والمالية** لا تقوى اليونسكو على تأمينه، بل ولا يستطيع توفيره نظام التعاون الدولي بأكمله. ففي الوقت الحالي، **هناك تفاوت بين الموارد المالية اللازمة لمواجهة المشكلات العالمية المعقدة والتدفقات المتضائلة للمساعدة الإنمائية الرسمية**. ويطرح هذا الأمر معضلة كبرى على المنظمات المتعددة الأطراف، نظراً لأن الافتقار إلى الموارد البشرية والمالية يمثل عائقاً أمام تنفيذ الأنشطة البرنامجية وضمان استدامتها.

٣٨] ونظراً لقلة الموارد المالية، فإن أحد الخيارات يتمثل في زيادة **المساهمات الخارجة عن الميزانية** التي تقدم من خلال اليونسكو، والتي تتجاوز الاعتمادات المتوافرة حالياً للبرنامج بنسبة ٥ إلى ١. ولذلك فإن الاعتمادات الخارجة عن الميزانية – التي تقدمها الجهات المانحة الحكومية الثنائية، ومنظمات التمويل التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، بما فيها البنك الدولي، والاتحاد الأوروبي، وبنوك التنمية الإقليمية والقطاع الخاص – أصبحت جزءاً لا يتجزأ من أساس موارد اليونسكو. وسوف تصبح هذه الاعتمادات من الآن فصاعداً عنصراً أساسياً في برمجة أنشطة اليونسكو. ومن هذا المنطلق، ستبذل اليونسكو جهوداً حثيثة لتحقيق **الاتساق بين البرنامج العادي وأهداف وتطلعات الجهات المانحة للأموال الخارجة عن الميزانية**.

٣٩] وستواصل اليونسكو أيضاً، بالتعاون مع شركاء التمويل الخارجيين، النظر في إمكانية تحديد **استراتيجيات للتمويل أطول أجلاً** وإدراج هذه الاستراتيجيات ضمن اتفاقات رسمية للتعاون. وفي هذا السياق، سيجري استطلاع إمكانية وضع **ترتيبات للتمويل من جهات مانحة متعددة ولعدة سنوات**. وفي سبيل الاستفادة من التأثير الحفّاز لبرامج اليونسكو، سيجري أيضاً الاضطلاع بدراسات مشتركة أو تكاملية مع الجهات المانحة في موضوعات معينة.

الموارد البشرية والتجديدات الإدارية

٤٠] إن لأولويات البرنامج تأثيرها الحتمي فيما يخص الاحتياجات من الموظفين، من حيث ملاءمة المهارات، والكفاءات، والأعداد، والتدريب، وتجديد الخبرات. وسوف يقتضي الأمر تعديل **سياسة الموارد البشرية** بما يتناسب مع هذه الاحتياجات، مع مراعاة تأثير العوامل الأساسية مثل توافر الحوافز، وروح المبادرة والإبداع، والتوازن بين الجنسين، والتوزيع الجغرافي للموظفين، وتفويض السلطة، وقابلية المساءلة. وسيكون **تجديد شباب ملاك الموظفين** هدفاً من الأهداف الرئيسية، وكذلك الشأن بالنسبة لتحسين **التقدم الوظيفي وتخطيطه**. وإن إدخال أساليب عمل وتقنيات وخدمات توثيقية حديثة تعتمد على تكنولوجيات المعلومات والاتصال، سيتيح إمكانيات للتعلم والتدرب عن بعد على الصعيد العالمي، ولتأمين الاتصالات الفورية بين المقر والمكاتب الميدانية وغيرها من الهيئات، والقيام بدور محور للربط الشبكي ولتشاطر المعارف وتبادلها.

٤١] وإن تحسين **عمليات التنظيم الإداري**، بما في ذلك التوسع في تفويض السلطة وزيادة فعالية آليات الإشراف والإجراءات، في المنظمة بأكملها، سيكون أيضاً عاملاً حاسماً بالنسبة لمصداقية اليونسكو وشفافيتها ومساءلتها وفعاليتها وتأثيرها. ولن يكون هذا الأمر مجرد حدث عرضي، بل سيتطلب بذل جهود دائبة على مدى عدة فترات عامين وعدة مراحل.

٤٢] وسوف يفضي **الإصلاح الرامي إلى تطبيق اللامركزية** في اليونسكو إلى زيادة الملاءمة المباشرة للمنظمة بالنسبة للدول الأعضاء، بالنظر إلى ما يُتوقع أن ينجم عن هذا الإصلاح من توثيق للمشاورات مع هذه الدول وزيادة مشاركتها المباشرة في الدورة التخطيطية، وتحسين فعالية تنفيذ البرامج. ويرمي الإصلاح بوجه عام إلى زيادة فعالية استخدام الموارد من خلال ترشيد العمليات الميدانية وزيادة ترابطها، وذلك مما يتيح تركيز الخبرات والموارد البشرية من خلال النهج القائم على تجميع المكاتب.

الاتصال بالعالم وتعزيز قدرة اليونسكو على الانتشار

٤٣] في جو دولي تتزايد فيه المنافسة والتوجه نحو النتائج، سيكون من الأمور البالغة الأهمية **إبراز صورة اليونسكو، وتعزيز قدرتها على الاتصال والانتشار**.

٤٤] وسيتم وضع آلية جديدة من أجل **تعزيز ذاتية المنظمة**. ولا يتمثل جوهر الأمر هنا في الحديث عن بنية المنظمة في حد ذاتها بقدر ما يتمثل في التعريف، من خلال النصوص المكتوبة والرسوم البيانية، بمهامها الأساسية وبالأهداف التي تعتزم تحقيقها خلال السنوات الست المقبلة. وسيكون الهدف من عملية الاتصال هو **تعداد رسائل** اليونسكو ومساندة تنفيذ برامجها.

٤٥] وستقوم هذه العملية على آلية منظمة ودائمة لمتابعة الرأي العام، مع الحرص على أن يشارك فيها، في المقام الأول، مديرو البرامج. وسيُنشأ لهذا الغرض مركز اتصال في كل قطاع من قطاعات البرنامج، وستنظم دورات تدريبية لتعزيز تنفيذ هذه الآلية الجديدة.

٤٦] وسيتعين على اليونسكو أن تقوم بإعادة توجيه خياراتها في مجال الوسائط الإعلامية وأن تعطي الأولوية للمعلومات الرقمية، مع الحرص على تمكين الجميع من الحصول على المعارف والمعلومات في مختلف مجالات نشاطها. كما أن خدمات الإعلام والنشر القائمة، والتي ستضاف إليها وظيفة جديدة تتعلق بتنسيق التحرير للمواد المنشورة عبر شبكة ويب، سوف تُجمع في إطار هيئة واحدة تعمل بالتآزر مع قطاعات البرنامج، وستسهم بذلك في نشوء "ثقافة اتصال" جديدة داخل اليونسكو.

●●●●●●●●●●●●●

٤٧] وتتضمن الأقسام اللاحقة عرضاً للأهداف الاستراتيجية الرئيسية والفرعية، وللاستراتيجيات التي ينبغي تطبيقها، وللنتائج المتوقعة. وهي تتضمن أيضاً وصفاً للأنشطة التي ينبغي الاضطلاع بها في مجالات اختصاص اليونسكو – التربية والعلوم والثقافة والاتصال – ومن خلال موضوعيها المستعرضين بشأن القضاء على الفقر، واستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال وإسهامها في مجتمعات المعرفة. ويعطي الجدول التالي صورة عامة ومنتظمة عن الموضوعات الأساسية والأهداف الاستراتيجية التي تقوم عليها الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢–٢٠٠٧.

موضوع موحّد

إسهام اليونسكو في تحقيق السلام والتنمية البشرية في عصر العولمة من خلال التربية والعلوم والثقافة والاتصال

ثلاثة محاور استراتيجية رئيسية

وضع وترويج مبادئ ومعايير عالمية، تستند إلى قيم مشتركة، بغية الاستجابة للتحديات المستجدة في مجالات التربية والعلم والثقافة والاتصال، وحماية "الصالح العام المشترك"

تشجيع التعددية من خلال الاعتراف بالتنوع وصونه مع احترام حقوق الإنسان

تشجيع التمكين والمشاركة في "مجتمع المعرفة" الناشئ من خلال تكافؤ فرص الانتفاع وبناء القدرات والتشاطر في مجال المعارف

إثنا عشر هدفاً استراتيجياً

التربية	العلوم	الثقافة	الاتصال والمعلومات
■ تعزيز التعليم باعتباره حقاً من الحقوق الأساسية المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛ ■ تحسين نوعية التعليم من خلال تنويع المضامين والأساليب وتعزيز القيم المشتركة على صعيد العالم؛ ■ تعزيز التجريب والتجديد ونشر وتشاطر المعلومات وأفضل الممارسات وتشجيع الحوار بشأن السياسات في مجال التعليم.	■ تعزيز المبادئ والمعايير الأخلاقية التي يسترشد بها في تحقيق التنمية العلمية والتكنولوجية والتحول الاجتماعي؛ ■ تحسين الأمن البشري من خلال تأمين إدارة أفضل للبيئة والتغيّر الاجتماعي؛ ■ تحسين القدرات العلمية والتقنية والبشرية على المشاركة في مجتمعات المعرفة الناشئة.	■ تشجيع إعداد وتطبيق صكوك تقنينية في المجال الثقافي؛ ■ حماية التنوع الثقافي وتشجيع التعددية والحوار بين الثقافات والحضارات؛ ■ تعزيز الروابط بين الثقافة والتنمية من خلال بناء القدرات وتشاطر المعارف.	■ تشجيع التداول الحر للأفكار والانتفاع العام بالمعلومات؛ ■ تشجيع التعبير عن التعددية والتنوع الثقافي في وسائل الإعلام وفي الشبكات العالمية للمعلومات؛ ■ تأمين فرص الانتفاع بتكنولوجيات المعلومات والاتصال للجميع، لا سيما فيما يتعلق بمواد الملك العام.

موضوعان مستعرضان:

■ القضاء على الفقر ولاسيما الفقر المدقع ■
■ إسهام تكنولوجيات المعلومات والاتصال في تطوير التعليم والعلوم والثقافة، وفي بناء مجتمع المعرفة ■

٤٨] عملا بمحاور اليونسكو الاستراتيجية الرئيسية الثلاثة، **ستعمل المنظمة على تعزيز التعليم باعتباره حقا أساسيا، وتحسين نوعية التعليم وحفز التجديد وتشاطر المعارف وأفضل الممارسات.**

٤٩] وكان المنتدى العالمي للتربية (داكار، السنغال، أبريل/نيسان ٢٠٠٠) عامل دعم لليونسكو. فقد أقرّ المنتدى بدور المنظمة بوصفها الهيئة المسؤولة عن التنسيق بين الشركاء في ميدان "التعليم للجميع" وعهد إليها بمهمة المحافظة على الدافع الجماعي لهؤلاء الشركاء. ومن ثم فإن اليونسكو تضع نتائج مؤتمر داكار والأولويات التي حددها في صميم أنشطتها للفترة ٢٠٠٢–٢٠٠٧. **وسيكون تحقيق الأهداف الستة لإطار عمل داكار (انظر الإطار) هو الأولوية الرئيسية لاستراتيجية اليونسكو في مجال التربية.** وفي الواقع فإن المتابعة الدقيقة والفعالة لنتائج منتدى داكار هي التي ستحدد طبيعة الأنشطة التي تضطلع بها المنظمة بكافة وحداتها في المستقبل.

٥٠] وأكد إطار عمل داكار من جديد الرؤية التي خلص إليها المجتمع الدولي في "المؤتمر العالمي حول التربية للجميع"

التعليم للجميع – أهداف داكار الستة

(اعتمدها المنتدى العالمي للتربية، داكار، السنغال ٢٦–٢٨ أبريل/نيسان ٢٠٠٠)

إننا نلتزم جماعيا في هذا الإعلان بالسعي إلى تحقيق الأهداف التالية:

(١) توسيع وتحسين الرعاية والتربية الشاملتين في مرحلة الطفولة المبكرة، وخاصة لصالح أكثر الأطفال تأثرا وأشدهم حرمانا؛

(٢) العمل على أن يتم بحلول عام ٢٠١٥ تمكين جميع الأطفال من الالتحاق بتعليم ابتدائي جيد مجاني وإلزامي، وإكمال هذا التعليم، مع التركيز بوجه خاص على البنات وعلى الأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة؛

(٣) ضمان تلبية حاجات التعلّم لجميع النشء والكبار من خلال الانتفاع المتكافئ ببرامج ملائمة للتعلم واكتساب المهارات الحياتية وبرامج المواطنة؛

(٤) تحقيق تحسين بنسبة ٥٠ في المائة في مستويات محو أمية الكبار بحلول عام ٢٠١٥، ولا سيما لصالح النساء، وتحقيق تكافؤ فرص التعليم الأساسي والتعليم المستمر لجميع الكبار؛

(٥) إزالة أوجه التفاوت بين الجنسين في مجال التعليم الابتدائي والثانوي بحلول عام ٢٠٠٥، وتحقيق المساواة بين الجنسين في ميدان التعليم بحلول عام ٢٠١٥، مع التركيز على تأمين فرص كاملة ومتكافئة للفتيات للانتفاع والتحصيل الدراسي في تعليم أساسي جيد؛

(٦) تحسين كافة الجوانب النوعية للتعليم وضمان الامتياز للجميع بحيث يحقق جميع الدارسين نتائج معترفا بها ويمكن قياسها، لا سيما في القدرات القرائية والحسابية والمهارات الحياتية الأساسية.

(جومتيين، تايلاند، ١٩٩٠)، ومؤداها أن **لكل طفل وكل يافع وكل راشد حقا إنسانيا في تعليم يلبي حاجاته الأساسية**. وقد أعطى منتدى داكار لرؤية جومتيين اتجاها تنفيذيا أكثر دقة وأولى عناية خاصة لما يلي:

- حاجات التعلّم لدى الفقراء والمستبعدين،
- الحد من أمية الكبار،
- توسيع الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة،
- تحسين نوعية التعلّم،
- إزالة الفوارق بين الجنسين،
- تعبئة الموارد اللازمة.

٥١] وبالإضافة إلى ذلك، ألقى منتدى داكار مسؤولية إعمال الحق في التعليم على عاتق الدول الأعضاء مباشرة. وشدّد المنتدى على ضرورة العمل على تحقيق أهداف التعليم للجميع بالتعاون الوثيق بين الحكومات والمجتمع المدني ومن خلال عملية تتسم بالشفافية والديمقراطية والتشارك. **وستتمثل مهمة اليونسكو في تعبئة وتنسيق الدعم المقدم للدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى الوفاء بالتزاماتها إزاء التعليم للجميع على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي**.

٥٢] **وكان منتدى داكار جزءا من قوى التغيير الحالية التي يشهدها عالم التربية**. وقد ساعد تقرير اللجنة الدولية المعنية بالتربية للقرن الحادي والعشرين بعنوان "التعلّم: ذلك الكنز المكنون"، بالإضافة إلى سلسلة من المؤتمرات العالمية لليونسكو (تعليم الكبار، هامبورغ، ١٩٩٧؛ والتعليم العالي، باريس، ١٩٩٨؛ والتعليم التقني والمهني، سيول، ١٩٩٩؛ والعلوم، بودابست، ١٩٩٩)، **على تحديد جدول أعمال دولي طموح تتوحد عناصره في إطار الجهود العالمية الرامية إلى بناء مجتمعات للتعلّم تقوم على التعليم بوصفه عملية مستمرة مدى الحياة**. وقد تزامن ذلك مع تجدد الاهتمام بالتعليم وبالسياسات التعليمية على أعلى المستويات في العديد من البلدان، في الشمال وفي الجنوب على حد سواء. ومن بين الأمور التي تكتسي أهمية خاصة ما برز من إجماع على أن التعليم يجب أن يكون عاملا مركزيا في الجهود الدولية لمكافحة الفقر والاستبعاد، وهو هدف من أهداف التنمية الدولية الرئيسية التي حددتها قمة الألفية (انظر الإطار في الصفحة ٨).

٥٣] **وسيكون لعمل اليونسكو بُعد "تمهيدي" وبُعد "متقدم" في آن معا**. ويعتبر الدوران اللذان تؤديهما، بوصفها مختبرا للأفكار التربوية وهيئة للتقنين في مجال التعليم، تعبيرا حيويا عن العمل الذي تضطلع به في المراحل التمهيدية والذي يشمل تقديم الخدمات الاستشارية للدول الأعضاء، وتحليل السياسات وصياغتها، وعمليات الرصد ووضع التقارير وإجراء البحوث. وهما يتيحان أيضا الفرصة للتعاون المثمر بين اليونسكو وشركائها (من الأوساط الأكاديمية والحكومية وغير الحكومية) وكذلك ضمن شبكاتها من المعاهد وغيرها من المؤسسات التعليمية في جميع أنحاء العالم.

٥٤] وسيكون دور اليونسكو في المراحل المتقدمة مركّزا على بناء القدرات وتبادل المعلومات، وغير ذلك من طرائق التعاون الدولي. وستولى عناية خاصة لاستحداث حلقات لجمع المعلومات عن نتائج الأنشطة بحيث تساعد الخبرات والمعارف المستمدة من الشبكات الخاصة ببناء القدرات وبالمعلومات على إثراء وتوجيه العمل في المراحل التمهيدية. وفي المقابل، سيساعد هذا العمل التمهيدي على صياغة واستيفاء الأنشطة المتقدمة التي تقوم اليونسكو من خلالها بتقديم الدعم للدول الأعضاء. وإلى جانب تركيز الجهود والموارد على التعليم للجميع، ستواصل اليونسكو اهتمامها بالشواغل والمسؤوليات التربوية الأخرى، مثل التربية من أجل ثقافة السلام، وتعليم العلوم والتكنولوجيا، والتعليم العالي، والتعليم التقني والمهني. وستكون هذه الجوانب من عمل اليونسكو هامة بوجه خاص بالنسبة لتجديد نظم التعليم وبناء مجتمعات المعرفة.

الهدف الاستراتيجي ١

تعزيز التعليم باعتباره حقا من الحقوق الأساسية المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

٥٥] يمثل تعزيز الحق في التعليم، المنصوص عليه في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، عنصرا أساسيا في مهمة اليونسكو. ويعتبر التعليم الابتدائي المجاني والإلزامي والشامل للجميع واحدا من أوضح هذه الحقوق وأدقها تحديدا والتي يقع على عاتق الحكومات واجب ومسؤولية العمل على تحقيقها. وتمثل التعهدات السياسية التي قطعها المجتمع الدولي في داكار، وكذلك إطار عمل داكار الذي اعتمده، تعبيرا عن الإرادة السياسية الجماعية في إحراز تقدم جوهري خلال السنوات القادمة. وفي هذا السبيل، ستعمل اليونسكو على تحقيق الأهداف الاستراتيجية الفرعية التالية:

إقامة الشراكات من أجل التعليم للجميع

٥٦] **ستضطلع اليونسكو بدور العامل الحفّاز للتعاون الدولي في مجال التعليم، من خلال تعبئة الشركاء والموارد لتحقيق أهداف التعليم للجميع**. وإدراكاً من اليونسكو لحقيقة أن الشركاء الرئيسيين في جميع أشكال التعاون المتعلق بالتعليم

المبادرة العالمية من أجل التعليم للجميع

ستقوم اليونسكو، في إطار مسؤولياتها التنسيقية، بتنسيق المبادرة العالمية الرامية إلى تعبئة الموارد من أجل تأمين الدعم الفعّال للجهود الوطنية في ميدان التعليم للجميع. وبناء على ما تمّ الاتفاق عليه في داكار، ستتضمن الاستراتيجية في هذا المجال الخيارات الستة التالية، التي سيجري تعديلها تبعا للظروف الخاصة بكل بلد: (١) زيادة التمويل الخارجي للتعليم، ولا سيما التعليم الأساسي؛ (٢) تحسين القدرة على التنبؤ بتدفق المساعدات الخارجية؛ (٣) تيسير قيام تنسيق أكثر فعالية بين المانحين؛ (٤) تعزيز نهوج تشمل قطاع التعليم بكامله؛ (٥) العمل بصورة أسرع وأعمق وأشمل على التخفيف من عبء الديون و/أو إلغائها بهدف الحد من الفقر، مع التزام قوي بالتعليم الأساسي؛ (٦) القيام بمراقبة أدق وأكثر انتظاما لما يحرز من تقدم نحو تحقيق أهداف وغايات التعليم للجميع، بما في ذلك إجراء عمليات تقييم دورية كجزء من السياسة القائمة على الشواهد.

ومن أجل تحقيق شتى الأهداف التي حددها المجتمع الدولي في داكار، فستكون هناك حاجة لنواة مالية أساسية استنادا إلى الهدفين الإرشاديين التاليين:

- التوصل بحلول عام ٢٠٠٥ إلى مضاعفة حجم المساعدات المقدمة للتعليم في عام ١٩٩٩، ومضاعفته من جديد بحلول عام ٢٠١٥؛
- زيادة الموارد المخصصة للتعليم بوجه عام، مع زيادة الاعتمادات المخصصة للتعليم الأساسي زيادة كبيرة جدا بالمقارنة بمخصصاته المالية لعام ١٩٩٩.

ويمكن تحقيق هذه الغاية عن طريق زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، أو من خلال إجراء تحويلات قطاعية وإعادة تخصيص الأموال في إطار الاعتمادات الحالية للمساعدة الإنمائية الرسمية، والتخفيف من أعباء الديون، أو عن طريق وسائل تمويلية مبتكرة.

للجميع هم الدول الأعضاء، فإنها ستقوم بتنسيق التخطيط الشامل والكامل والمستمر للسياسات العامة على جميع المستويات (الوطني والإقليمي والدولي)، بالتعاون الوثيق مع الشركاء الرسميين الأربعة في حركة التعليم للجميع (البنك الدولي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة – التي ستضطلع بأدوار تكاملية هامة ضمن نطاق اختصاصاتها)، ومع سائر المنظمات والبرامج التابعة للأمم المتحدة، وكذلك مع الوكالات الثنائية والمنظمات غير الحكومية. ومن أجل إقامة المزيد من العلاقات، فإن اليونسكو تشارك في أعمال "فريق الأمم المتحدة المعني بالتنمية" سيما فيما يخص القضايا المتصلة بالتعليم. وستستمر اليونسكو في تنسيق المبادرة العالمية الرامية إلى تصميم الاستراتيجيات وتعبئة الموارد اللازمة لدعم الجهود الوطنية في مجال التعليم للجميع. واستنادا إلى مبادىء للمبادرة العالمية مفهومة بنفس المعنى ومقبولة لدى الشركاء في مجال التعليم للجميع، أي جميع المنظمات الدولية الحكومية، والوكالات المانحة المتعددة الأطراف والثنائية والبنوك الإقليمية للتنمية، والمنظمات غير الحكومية، والبلدان المستفيدة، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، ستقوم اليونسكو بالترويج على مستوى عال لزيادة حجم الموارد التي يوفرها المجتمع الدولي لدعم الجهود الوطنية المتعلقة بالتعليم للجميع، وكذلك لتحسين طبيعة هذه الموارد وتنويعها. وستجمع في ذلك بين النهوج التقليدية والنهوج التجديدية لتعبئة الموارد واستخدامها وإدارتها، مثل تعبئة مساعدات إنمائية رسمية أكبر حجما وأكثر قابلية للتنبؤ بها، واستخدام نهوج على مستوى قطاعات بأكملها، وخطط لتخفيف أعباء الديون، واضطلاع الحكومات بالتنسيق بين الجهات المانحة، وذلك كتدابير لتأمين الفعالية (انظر الإطار).

النتائج المتوقعة:

- تحقيق التزام سياسي مستديم ووضع أهداف وأولويات التعليم للجميع في طليعة جداول أعمال السياسات العامة على المستويات الدولي والإقليمي والوطني؛
- توجيه المساعدات الدولية واستخدامها وإدارتها على نحو فعال لدعم الجهود الوطنية في ميدان التعليم للجميع؛
- تأمين مساعدات مالية خارجية أكبر حجما وأكثر قابلية للتنبؤ بها لصالح التعليم الأساسي، من أجل دعم الاستراتيجيات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية في مجال التعليم للجميع.

دعم إصلاح السياسات لصالح التعليم للجميع

٥٧] إن مدى النجاح في تحقيق أهداف داكار سيتحدد على المستوى القطري. وستتمثل إحدى المهام الرئيسية لليونسكو **في تقديم الدعم للدول الأعضاء في مجال إصلاح سياساتها، ولا سيما في تصميم وتنفيذ السياسات وخطط العمل الخاصة بالتعليم للجميع وكذلك الوثائق القانونية الرامية إلى تعزيز انتفاع الجميع بالتعليم الأساسي**. ويجب أن تضطلع الدول الأعضاء بالدور الرئيسي في تصميم أو تعزيز خطط العمل الوطنية للتعليم للجميع بحلول عام ٢٠٠٢، وهي خطط ينبغي أن تندرج في صلب الاستراتيجيات الوطنية الشاملة في مجالي التعليم والحد من الفقر في آن معا. وسيكون من بين أهم عوامل نجاح سياسات التعليم للجميع، وفقا لما أكد عليه مؤتمر جومتيين عام ١٩٩٠، هو أن **التعليم الأساسي يتجاوز بكثير مجرد التعليم الابتدائي**. فالتعلم يبدأ منذ الولادة ويستمر طوال الحياة. ولذلك ستؤكد اليونسكو على دمج الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة ضمن السياسات والنظم التعليمية. وستولي أيضا عناية خاصة لتعلّم الكبار وستعمل، في إطار عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية، على إحياء التعليم الأساسي غير النظامي لليافعين وللكبار. وستبذل المنظمة جهدها لكي تعتمد السياسات التربوية نهوجا جامعة تكفل التعليم للجماعات المهمشة وللأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة وللأقليات الإثنية.

٥٨] وسيجري تعزيز التعاون وتشاطر الخبرات فيما بين الدول الأعضاء والوكالات الشريكة، عن طريق **تنظيم منتديات وطنية وإقليمية ودون إقليمية للتعليم للجميع** وغير ذلك من آليات التعاون. وستركز اليونسكو اهتمامها بوجه خاص على أقل البلدان نموا وافريقيا وجنوب آسيا والبلدان التسعة ذات الأعداد الضخمة من السكان والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية أو تشهد أزمات. ومن أجل التشجيع على وضع سياسات تستند إلى الشواهد، ستقوم اليونسكو، بما في ذلك من خلال معاهد التربية التابعة لها، بتقديم المساعدة لتمكين الدول الأعضاء من استجلاء أوضاعها، وتصميم نظم تعليمية أفضل، وتوفير الخدمات ورصد النتائج. وسيتولى **مرصد التعليم للجميع**، الموجود في إطار معهد اليونسكو للإحصاء، رصد التقدم المحرز في تحقيق أهداف التعليم للجميع وبإعداد التقارير في هذا المجال، وذلك بالتعاون الوثيق مع الهيئات الوطنية والوكالات المانحة والمنظمات غير الحكومية التي تضطلع بأنشطة في ميدان التعليم للجميع. وسيقوم المرصد أيضا بالمساعدة على بناء القدرات وتيسير التداول الحر لجميع المعلومات والبيانات الملائمة وتشاطرها. ومن ثم فإن اليونسكو ستقدم إسهامات وخدمات إرشادية حيوية ومستمرّة للمسؤولين عن رسم السياسات على كافة المستويات، مع التركيز على صياغة السياسات وخطط العمل الوطنية للتعليم للجميع وعلى مراجعتها وتعديلها عند الاقتضاء.

النتائج المتوقعة:

- وضع عدد كبير من الخطط الوطنية للتعليم للجميع بحلول نهاية عام ٢٠٠٢ والشروع في تنفيذها؛
- زيادة التعاون على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي من خلال تنظيم منتديات إقليمية ودون إقليمية للتعليم للجميع وإنشاء آليات دائمة للتشاور وتشاطر الخبرات في العديد من المناطق والمناطق الفرعية؛
- قيام العديد من البلدان بوضع سياسات واتخاذ قرارات استنادا إلى الشواهد، من خلال عمليات منتظمة لرصد التقدم المحرز في تحقيق أهداف التعليم للجميع وتقييمه وإعداد التقارير بشأنه؛
- تعزيز القدرات في مجال جمع البيانات والمعلومات وتحليلها في العديد من البلدان والمناطق.

تعزيز الحق في التعليم

٥٩] إن الحق في التعليم ليس فقط حقا مكرّسا في المادة ٢٦ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان فحسب، بل هو حق معترف به أيضا في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (المادتين ١٣ و١٤)، وفي الاتفاقية الخاصة بحقوق الطفل (المواد من ٢٨ إلى ٣٠) وفي وثائق تقنينية عديدة أخرى. ومن ثم **فإن إنكار الحق في التعليم والحرمان منه يشكلان انتهاكا لحقوق الإنسان**. وسوف تضاعف اليونسكو جهودها الداعية إلى تأمين تطبيق أكفأ للوثائق التقنينية القائمة فيما يخص الحق في التعليم، وستتعاون لهذه الغاية مع المؤسسات المختصة، ولاسيما لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وستكون مراقبة تطبيق الاتفاقية الخاصة بمكافحة التمييز في مجال التعليم (١٩٦٠) من العناصر الهامة الأخرى في عمل اليونسكو. وستبذل اليونسكو مزيدا من الجهود لإشراك الدول الأعضاء والجهات الجديدة العاملة في توفير التعليم في **حوار يركّز الانتباه على التعليم باعتباره مصلحة عامة، ولتشجيع جميع الأطراف الفاعلة في ميدان التعليم على إيلاء العناية الواجبة في مشروعاتها لضرورة ضمان الإنصاف والاندماج والتماسك الاجتماعي** في المجتمعات المعاصرة.

٦٠] **يمثل تعزيز حق الفتيات في التعليم أولوية عالية بالنسبة لليونسكو**. وتمشيا مع إعلان الألفية، وسعيا إلى القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي بحلول عام ٢٠٠٥، فإن اليونسكو ستظل شريكا فعّالا في مبادرة الأمم المتحدة بشأن تعليم الفتيات. وسيكون الحرص على تأمين الإنصاف بين الجنسين سمة بارزة في برنامج

اليونسكو الخاص بالتربية برمته. وتتمثل إحدى وسائل إعمال الحق في التعليم في العمل من أجل محو الأمية. و بالنظر إلى تفاقم التفاوت بين الأميين والمتعلمين في الاستفادة من الفرص الاجتماعية والمدنية والاقتصادية، فإن اليونسكو ستضاعف جهودها من أجل تحقيق **محو الأمية للجميع**، مع التركيز أساسا في هذا المجال على الفتيات والنساء.

النتائج المتوقعة:

- تكثيف المناقشات العامة على الصعيد الدولي بشأن الحق في التعليم؛
- إعداد مبادئ توجيهية ومعايير مشتركة، بما في ذلك اقتراح إعداد وثيقة تقنينية جامعة بشأن الحق في التعليم؛
- إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي أو التقليل من هذا التفاوت إلى حد كبير في معظم الدول الأعضاء بحلول عام ٢٠٠٥؛
- إعداد واعتماد وتنفيذ عقد للأمم المتحدة لمحو الأمية وخطة عمل عشرية في هذا المجال، من أجل بلوغ الهدف المتمثل في إحراز تحسين بنسبة ٥٠ في المائة في مستويات محو أمية الكبار بحلول عام ٢٠١٥.

تمكين الفقراء والوصول إلى المحرومين عن طريق التعليم

[٦١] يتمثل أحد التحديات الرئيسية بالنسبة لليونسكو في تأمين الانتفاع بالتعليم للملايين من الأطفال والكبار الذين يعيشون في حالة من الفقر ويعانون من الحرمان بسبب وضعهم الاقتصادي أو الجغرافي، أو بسبب الحواجز الثقافية أو اللغوية، أو بسبب احتياجاتهم الخاصة. ومن أجل ضمان الاستجابة لاحتياجات الفقراء والمستبعدين والمهمشين، ستقدم اليونسكو مساعدتها لبناء القدرات اللازمة في أوساط الحكومات الوطنية والمجتمع المدني، وستقوم بجمع ونشر أفضل الممارسات، وحفز الحوار بشأن اعتماد نهوج اندماجية للاستراتيجيات في مجال التعليم.

[٦٢] وستسعى اليونسكو إلى **توسيع نطاق التعليم الأساسي غير النظامي** الذي يكفل للناس فرصاً متكافئة وميسّرة لمعرفة حقوقهم في المشاركة في الحوار المتعلق بالسياسة العامة، وفي اللجوء إلى القضاء، وفي الحصول على عمل، وفي الانتفاع بالخدمات الاجتماعية والمرافق المدنية الأساسية، بما فيها مرافق التربية البدنية والرياضية، ولمعرفة الإجراءات والممارسات الكفيلة بتحسين نوعية حياتهم بوجه عام. وستعمل اليونسكو أيضاً على النهوض بالتعليم الأساسي غير النظامي الذي يؤكد على مفهوم التعرض للمخاطر وكيفية التصرّف تجاهها، وخاصة فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز وإساءة استعمال العقاقير.

[٦٣] واليونسكو ملتزمة أيضاً بتقديم الدعم لتلبية الاحتياجات التعليمية للبلدان والجماعات السكانية التي تمر بأزمات. وسيشمل ذلك تقديم مساهمات لشبكة للتعاون بين الوكالات بشأن التعليم في حالات الطوارئ يركز الاهتمام فيها على اللاجئين والمهجّرين والنساء والأطفال المتأثرين بالنزاعات. وستقوم اليونسكو أيضاً بجمع المعلومات ونشرها بهدف تعبئة الرأي العام والدعم على الصعيد الدولي لمواجهة الأوضاع الصعبة التي يعيش فيها أطفال اللاجئين وكذلك أطفال الشوارع والأطفال العاملون المحرومون من حقهم في التعليم.

النتائج المتوقعة:

- توسيع نطاق الانتفاع بالتعليم في العديد من البلدان من خلال وضع استراتيجيات شاملة واندماجية في مجال التعليم لصالح الفقراء والمستبعدين؛
- وضع برامج للتعليم الأساسي غير النظامي كوسيلة للمساعدة على تنمية المهارات الحياتية، ومن ثم للتخفيف من وطأة الفقر وتحسين نوعية الحياة للناس؛
- تعزيز آليات مشتركة بين الوكالات من أجل التعليم في حالات الطوارئ، وتقديم دعم أكثر فعالية للدول الأعضاء التي تمرّ بمرحلة ما بعد النزاعات أو التي تشهد أزمات.

الهدف الإستراتيجي ٢

تحسين نوعية التعليم من خلال تنويع المضامين والأساليب وتعزيز القيم المشتركة على صعيد العالم

[٦٤] ستشجع اليونسكو اعتماد نهوج جديدة **لتحسين نوعية التعليم للجميع مدى الحياة**. ويجب أن يتجاوز العمل على توفير التعليم الجيد مجرد زيادة الإسهامات المادية في النظم المدرسية أو تعزيز فعالية المدرسة، على الرغم من أهمية هذين العنصرين. فالتعليم الجيد يجب أن يكون موجهاً نحو تعزيز قدرات كل فرد ونحو التنمية الكاملة لشخصية الدارس. بما في ذلك اعتماد طرائق مرنة ومطوعة لتوفير التعليم. وهذا يقتضي توفير تعليم يمكن تطويعه بصورة ميسرة لملاءمة الأوضاع الخاصة ويكون في الوقت ذاته مشبعا بالقيم التي تشكل الأساس للتماسك الاجتماعي ولاحترام كرامة الإنسان. وإن التعليم الجيد لا بدّ أن يسهم في تحقيق السلام والتضامن.

[٦٥] وإن السعي إلى تأمين التعليم الجيد يرتبط الآن ارتباطا وثيقا بعمليات العولمة وآثارها. ومع التركيز على تعزيز القيم المشتركة على الصعيد العالمي وعلى تنويع للمضامين والأساليب التعليمية يراعي مختلف الخصائص الثقافية، فإن نهج اليونسكو في توفير التعليم الجيد سيتناول مجموعة

واسعة من الموضوعات: التربية من أجل ثقافة السلام والتنمية المستديمة؛ وتعليم العلوم والتكنولوجيا للجميع؛ واحترام التنوع الثقافي واللغوي (انظر أيضا الهدفين الاستراتيجيين ٨ و١١)؛ والتربية الوقائية إزاء فيروس نقص المناعة البشرية/مرض الأيدز وإساءة استعمال العقاقير؛ والتربية البدنية والرياضة (لا سيما وأن المؤتمر الثالث للوزراء المسؤولين عن التربية البدنية والرياضة أكد من جديد على دور اليونسكو كهيئة تنسيق فيما يخص التربية البدنية والرياضة في منظومة الأمم المتحدة، كما أعاد التأكيد على أهمية التربية البدنية والرياضة باعتبارهما عنصرا أساسيا وجزءا لا يتجزأ من عمليات التعليم المستمر والتنمية البشرية والاجتماعية وتأمين الرفاه الشخصي)؛ وتشجيع المواقف وأنماط السلوك وأساليب الحياة التي تكفل تحقيق الرفاه والصحة الجيدة؛ والتربية البيئية والسكانية.

٦٦] ستعمل اليونسكو على تحقيق الأهداف الاستراتيجية الفرعية التالية:

تعزيز القيم المشتركة على صعيد العالم من خلال التعليم

٦٧] في مثل هذا العالم الذي ما زال يعاني من التحيز والجهل ويمزقه العنف والنزاع والتعصب، فإن مساعدة الناس على تعلم العيش معاً تعتبر إحدى المهام الرئيسية المنوطة بالتعليم. واليونسكو ستواصل **الترويج لتعليم يعزز أنماط السلوك والقيم التي تكفل قيام مجتمعات مسالمة وديمقراطية وتعددية**. ومن الأمور الأساسية في هذا الصدد تعزيز التفاهم بين الشعوب وتشجيع الاحترام المتبادل والاعتراف بالقيم العالمية، مثل حقوق الإنسان والديمقراطية والتسامح واللاعنف والتضامن والتفاهم بين الثقافات. وستسعى اليونسكو، بالتعاون الوثيق مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، إلى تحقيق أهداف "عقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان" (١٩٩٥-٢٠٠٤). وسوف تستند الأنشطة أيضاً إلى "برنامج العمل بشأن ثقافة السلام" الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وتربط بأنشطة "عقد الأمم المتحدة لثقافة السلام واللاعنف من أجل أطفال العالم" (٢٠٠١-٢٠١٠).

النتائج المتوقعة:

- وضع وتنفيذ الخطط الوطنية المتعلقة بالتربية في مجال حقوق الإنسان وما يرتبط بها من مواد وموارد تعليمية، نتيجة للجهود التعاونية بين السلطات الوطنية والمجتمع المدني والأطراف الفاعلة الجديدة في مجال التربية؛
- تعزيز قيم ثقافة السلام من خلال تنقيح المضامين والعمليات التعليمية وإعادة توجيه نظم التعليم الوطنية؛
- تعزيز القيم العالمية والتربية المشتركة بين الثقافات من خلال الربط الشبكي بين المدارس والتعاون مع رابطات المعلمين ومنظمات الشباب ووسائل الإعلام.

تحسين وتنويع مضامين التعليم وأساليبه

٦٨] ينبغي أن يجسد التعليم تنوع **الاحتياجات والتطلعات والاهتمامات التعليمية وتنوع البيئات الثقافية**. ويطرح هذا الأمر تحديات خاصة في ظروف العولمة نظراً لنزوعها القوي إلى التوحيد. وتحقيقاً لهذه الغاية، ستعمل اليونسكو على نشر أساليب ومواد وتكنولوجيات أكثر تركيزا على الدارس، وذلك من خلال تنويع مضامين التعليم وتجديد الأساليب البيداغوجية لتطويعها على نحو أفضل لظروف الدارسين الخاصة. وسوف تولى أهمية كبيرة لتحسين نوعية مواد التعليم والتعلّم، ومهارات المعلمين المهنية، واستخدام اللغة (أو اللغات) المناسبة للتعليم واعتماد التعليم بلغتين تعزيزا للتنوع. ولكي تتحسن نوعية التعليم حقا لا بدّ من تحسين بيئة المتعلّم بكاملها أي الصحة والتغذية وعوامل أخرى. ومن الأهمية بمكان العمل على إدخال المعارف والكفاءات وأنماط السلوك الجديدة في المناهج الدراسية المرتبطة بالثقافة والتي يمكن أن يجري تعليمها وتعلمها باستخدام لغة محلية.

النتائج المتوقعة:

- صياغة سياسات واستراتيجيات تعليمية تعزز التنوع الثقافي واللغوي في المنهج الدراسي **بأكمله**؛
- زيادة القدرات في مجالات تجديد المناهج الدراسية، وإعداد المعلمين، وتطوير المواد التعليمية، ورصد التحصيل الدراسي وتقييمه.

تعزيز التعليم العلمي والتكنولوجي للجميع

٦٩] وفقاً لتوصيات المؤتمر العالمي للعلوم (بودابست، ١٩٩٩)، ستعمل اليونسكو على **إعداد خطة عمل متكاملة لتعليم العلوم والتكنولوجيا** وستسعى إلى **تجديد وتنويع التعليم الأساسي للعلوم والتكنولوجيا في التعليم النظامي وغير النظامي على حد سواء**. وفضلاً عن تشجيع تعليم الموضوعات العلمية والتكنولوجية، ستؤكد المنظمة على القضايا الأخلاقية التي يطرحها التقدم العلمي والتكنولوجي،

والنتائج المترتبة على العلوم والتكنولوجيا فيما يخص الديمقراطية والتنمية المستديمة. ولكي يكون تعليم العلوم فعّالا لا بدّ من اعتماد نهج متسق يستمر من التعليم الابتدائي إلى التعليم العالي. وينبغي أيضا إدخال البعد العلمي في الحياة اليومية والإنتاجية للجماعات السكانية الفقيرة. وفيما يخص مساعدة الدول الأعضاء على بناء قدراتها، سوف تعمل اليونسكو أيضاً على تشجيع التوسع في استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال في تعليم العلوم، مع التركيز خاصة على تدريب المعلمين وعلى البرامج التي تقدم للشباب خارج المنهج الدراسي (انظر أيضا الهدف الاستراتيجي ٦، في الصفحة ١١٥).

النتائج المتوقعة:

- وضع مباديء توجيهية وتعزيز قدرات الدول الأعضاء على تخطيط المناهج الدراسية لتعليم العلوم والتكنولوجيا، ولا سيما إدخال تعليم العلوم والتكنولوجيا في التعليم الأساسي، وإعداد مواد تعليمية متكاملة تراعي قضايا الجنسين وتكون ملائمة من الناحيتين الاجتماعية والثقافية؛
- مساعدة الدول الأعضاء على تطوير نماذج أولية لأشكال من التعليم غير النظامي تهدف إلى تبسيط تعليم العلوم والتكنولوجيا وتعزيز فهم الجمهور العام لهذا التعليم.

وضع استراتيجيات فعالة للتربية الوقائية

٧٠] **يعد الارتقاء بالصحة والتربية الوقائية من العناصر الرئيسية في الرؤية الموسعة للتعليم للجميع** حيث تراعى احتياجات الأطفال والشباب والكبار الذين يعانون من فيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز وتعاطي المخدرات ومن الجوع والصحة السيئة. **فوضع استراتيجية فعالة لمكافحة وباء الأيدز** يعد من أكثر الأمور إلحاحاً على الإطلاق. وبات من الواضح الآن أن التربية هي أهم الوسائل الكفيلة برصد انتشار الأيدز، وثمة أمثلة كثيرة لممارسات جيدة وناجحة ينبغي التشبّه بها ومجاراتها (انظر الإطار). وسوف تولي اليونسكو، بوصفها شريكة في برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس الأيدز/السيدا، درجة عليا من الأولوية للتعليم والوقاية من أجل الحد من انتشار الفيروس. وسيكون التعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان من أجل تعزيز الصحة التناسلية بين المراهقين، بما في ذلك عمليات التدخل في المدارس، واحدا من عناصر نهج اليونسكو الشامل في هذا المجال. كما ستساهم اليونسكو في البرامج الطليعية المشتركة بين الوكالات والمعدّة لمكافحة المشكلات المرتبطة بالصحة التي تجعل الناس في البلدان النامية حبيسي حلقة مفرغة قوامها المرض والفقر.

تصدي اليونسكو لوباء الأيدز/السيدا
التركيز على التربية الوقائية

يهدد وباء الأيدز/السيدا بالقضاء على الجهود التي بذلت خلال عقود من أجل الاستثمار في التعليم والتنمية البشرية، وخاصة في أرجاء واسعة من افريقيا جنوب الصحراء. ولم يعد وباء الأيدز/السيدا مجرد مشكلة صحية وإنما أصبح يمثل «مشكلة إنسانية عامة» وكارثة إنمائية. وهو يتسم بخطورة خاصة بين الشباب، فيصيب في كل مكان الفقراء وغير المتعلمين؛ وتبتلى به في الكثير من البلدان الافريقية جماعات تملك معارف ومهارات تتسم بأهمية حيوية بالنسبة للتنمية. وفي هذا السياق وضعت جمعية الألفية للأمم المتحدة هدفاً صريحاً يتمثل في تخفيض معدلات الإصابة بفيروس الأيدز بين الأشخاص الذين تتراوح أعماهم بين ١٥ و ٢٤ سنة بنسبة ٢٥ في المائة في البلدان الأكثر إصابة قبل سنة ٢٠٠٥ وبنسبة ٢٥ في المائة في العالم كله قبل سنة ٢٠١٠.

وأفضل إسهام يمكن لليونسكو أن تقدمه لتقليل مخاطر هذا الوباء يتمثل في ممارستها لدور قيادي في مجال التربية الوقائية ضمن الإطار العام لمنظومة الأمم المتحدة، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس الأيدز. ويمكنها أن تعتمد على خبرتها الفريدة المتعددة التخصصات فتجمع بين السياسات والنهوج والممارسات التعليمية، والمعارف المستقاة من العلوم، والتفهم لمختلف السياقات الثقافية والاجتماعية، والخبرة في بناء القدرات في مجال الاتصال. وستركز استراتيجية اليونسكو على تلبية احتياجات الفئات الأكثر عرضة لمرض الأيدز/السيدا بما فيهم الفقراء، والفتيات والنساء، والأطفال والشباب غير الملتحقين بالمدارس.

وستعمل اليونسكو، في إطار التصدي لوباء الأيدز/السيدا، على مكافحة التواكل، ومقاومة الوصم بالعار، والتغلب على طغيان الصمت، والتشجيع على اعتماد مواقف تنطوي على قدر أكبر من الرعاية. وبالتعاون مع الأطراف المشاركة في رعاية برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة فيروس الأيدز، ومع الدول الأعضاء والشركاء من المجتمع المدني والقطاع الخاص، سوف يركز إسهام اليونسكو في مكافحة وباء الأيدز/السيدا على الأمور التالية:

- إدماج التربية الوقائية من الأيدز/السيدا في الخطط الإنمائية العالمية وفي السياسات الوطنية: ستنخرط اليونسكو في نشاط ترويجي على أعلى مستوى للتوصل إلى تعبئة أفضل للموارد وإدماج فعال للوقاية من وباء الأيدز/السيدا في الأطر الإنمائية الموسعة، بما فيها استراتيجيات القضاء على الفقر، والاستراتيجيات الشاملة للتربية الوقائية والصحية لمكافحة الملاريا والسلّ، وأنشطة متابعة منتدى التعليم للجميع. وعلى الصعيد الوطني ستشجع اليونسكو على قيام حوار موسع في مجال السياسات وزيادة إعلام الجمهور فيما يتعلق بالوقاية من فيروس الأيدز/السيدا. وستعنى اليونسكو أيضا بالتأثير المؤسسي للوباء، وخاصة عن طريق الإسهام في استقرار النظم التعليمية.
- تكييف التربية الوقائية بما يتفق مع تنوع الاحتياجات والبيئات: ستعمل اليونسكو على تحسين نوعية وفعالية التربية الوقائية وتوسيع نطاق الانتفاع بالمعلومات العلمية الناجمة عن البحوث الأساسية الخاصة بفيروس الأيدز/السيدا. وسيشتمل هذا النشاط على استنباط أدوات جديدة ذات أغراض أوضح في مجال التربية الوقائية، تستفيد من النهوج الاجتماعية والثقافية التجديدية المعتمدة في مجال الأوبئة. وستولى عناية خاصة لنشر معلومات دقيقة بشأن أساليب نقل العدوى، والممارسات السليمة، وخدمات تقديم المشورة من خلال التعليم النظامي وغير النظامي ومن خلال الشبكات، من أجل الوصول إلى الطلبة والمؤسسات والمجتمعات المحلية. كما ستعمل اليونسكو على تعزيز التعاون الدولي وتعزيز قدرات معاهد التعليم العالي على إنتاج ونشر البحوث والمعلومات ذات الصلة بفيروس الأيدز/السيدا.
- تشجيع التصرفات المسؤولة والتقليل من إمكانية التعرض للأذى: إن التربية الوقائية هي شاغل الجميع ومسؤولية تقع على عاتق الجميع بمن فيهم الذين يعيشون مع فيروس الأيدز/السيدا. وسوف تطور اليونسكو أساليب ومواد لتمكين صانعي القرار، والأوساط التعليمية والشباب من أداء دور فعّال ومسؤول في مجال الوقاية من فيروس الأيدز/السيدا ولمنع ممارسة التمييز ضد المصابين به. كما ستشجع الاستجابات المجتمعية المبتكرة التي تمكن الضعفاء وتعزز احترام حقوق الإنسان في سياق تفشي فيروس الأيدز/السيدا.
- وأخيراً ستواصل اليونسكو استكشاف الأبعاد الأخلاقية لهذا الوباء، بما في ذلك فرص الحصول على العلاج واختيار اللقاحات في هذا المجال.

النتائج المتوقعة:

- شن حملات تعليمية ووقائية شاملة وواسعة النطاق في مجال مرض الأيدز/السيدا، لا سيما بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ سنة في افريقيا وجنوب آسيا؛
- تصميم وتنفيذ سياسات فعالة للتربية الوقائية في الدول الأعضاء التي يتفشى فيها هذا الوباء، بما في ذلك المبادرة الخاصة بتركيز الموارد من أجل صحة مدرسية فعلية (FRESH) ؛
- إعداد وسائل ومواد للتربية الوقائية تكون واضحة الأهداف وذات بعد ثقافي.

الهدف الاستراتيجي ٣

تعزيز التجريب والتجديد ونشر وتشاطر المعلومات وأفضل الممارسات وتشجيع الحوار بشأن السياسات في مجال التعليم

٧١] إن التطورات العلمية والتكنولوجية **تفسح**، في ميدان التربية، **مجالات وبيئات جديدة أمام التعليم والتعلم وبناء مجتمعات للمعرفة**، يمكنها أن تحدث تحوّلا في المجتمعات وأن تعمل كمحرك للتقدم والتنمية المستديمة. فدور اليونسكو ومسؤوليتها في مجال تعزيز تشاطر المعارف على أوسع نطاق ممكن وعلى أكبر قدر من الإنصاف يتسمان اليوم بأهمية لم يسبق لها مثيل. وستعمل اليونسكو في هذا السياق على تعزيز تبادل المعلومات والخبرات بشأن النهوج التجديدية والحلول المحلية من خلال الأنشطة الترويجية وشبكات الدارسين ومهنيي التعليم وصانعي القرار. وستساهم اليونسكو، عن طريق وظيفتها كمركز لتبادل المعلومات وبفضل الدعم التقني المناسب، في بناء القدرات المؤسسية للدول الأعضاء سعياً إلى تجديد نظمها التعليمية والاستجابة بسرعة للاحتياجات المجتمعية المتغيرة. كما ستواصل اليونسكو العمل على دعم التعاون الإقليمي والدولي، وتعزيز الشبكات وتشاطر المعارف، وتيسير الحوار والتنسيق فيما بين جميع الشركاء، بما في ذلك الأطراف الفاعلة الجديدة في مجال التعليم، كالمنظمات غير الحكومية، والمنظمات التطوعية، والقطاع الخاص.

٧٢] وستسعى اليونسكو إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية الفرعية التالية:

تحديد اتجاهات جديدة لتطوير التعليم وتشجيع الحوار بشأن السياسة العامة

٧٣] من خلال ملاحظة وتحليل الاتجاهات والأنماط، **سوف تحدد اليونسكو التحديات المقبلة وتستبقها، وتسدي المشورة للدول الأعضاء بشأن القضايا والخطط الجديدة في مجال التعليم**. كما ستقدم الدعم الفكري، عن طريق معاهدها بوجه خاص، إلى صانعي القرار والعاملين في مجال التعليم بشأن تحديد الأولويات وأفضل الممارسات والتجديدات بهدف تعزيز الاستراتيجيات التربوية ودعم إصلاح السياسات في هذا المجال. وستعمل اليونسكو كمختبر للأفكار فتدعم البحوث وتجري الدراسات المقارنة وتغذي الروابط مع مراكز البحوث والجامعات والمؤسسات المهنية. ومن خلال هذه العمليات، وبالأخص بواسطة المطبوعات الدورية والتقارير، سوف تنتج اليونسكو قاعدة معرفية غنية وديناميّة بشأن الفكر الجديد والمناهج التجديدية في مجال التعليم والتعلّم.

٧٤] وستشجع اليونسكو الحوار بشأن السياسة العامة بين جميع الأطراف الفاعلة وأصحاب المصلحة في مجال التعليم (الجهات الحكومية وغير الحكومية – ولا سيما رابطات المعلمين – والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات الدولية الحكومية). وستساعد اليونسكو الدول الأعضاء على بناء توافق في الآراء وتعبئة الدعم للتعليم، ولا سيما للخطط الوطنية للتعليم للجميع، وذلك من خلال تعزيز حوار أكثر انفتاحاً وفهم أفضل في أوساط الجمهور لقضايا التعليم. فعلى مدى عقود عديدة **كان ينظر إلى التعليم باعتباره خدمة عامة تعزز الإنصاف عن طريق توفير التعليم الأساسي المجاني وتدعم التماسك الاجتماعي**، واليوم أصبح توفير التعليم يشمل بصورة متزايدة، وإلى جانب المؤسسات التعليمية الحكومية، المؤسسات التعليمية التابعة للقطاع الخاص، والمؤسسات التعليمية العاملة بترخيص حكومي، وطرائق التعلم المفتوح والتعلم عن بعد بواسطة شبكة انترنيت وغيرها من تكنولوجيات المعلومات والاتصال، التي توفر كلها خدمات تعليمية متنوعة. وفي هذه القضايا، يمكن لليونسكو أن تشكل إطاراً للحوار ووسيطاً موثوقاً به للاتصال بين مقدمي المواد والخدمات التعليمية من القطاعين العام والخاص.

النتائج المتوقعة:

- وضع سياسات واستراتيجيات تربوية أفضل من حيث الصياغة والإعداد، تستند إلى نتائج البحوث والدراسات المستقبلية والتحليلات؛
- تعزيز إمكانيات وضع خطط وطنية فعالة للتعليم في الدول الأعضاء من خلال التوصل، عن طريق حوار واسع النطاق، إلى بناء توافق في الآراء بين جميع أصحاب المصلحة في التعليم وتعزيز شعورهم بالمسؤولية في هذا المجال؛
- تحسين فهم النهوج التعليمية وعمليات التعلم، وتأمين المزيد من التعاون الفعال وتضافر الجهود بين جميع الأطراف الفاعلة، بما فيها الجهات العاملة في توفير التعليم من القطاع الخاص، وذلك من خلال تنظيم حلقات عمل وحلقات تدارس على المستويات الوطني والإقليمي والعالمي.

٧٥] ستواصل اليونسكو تقديم المشورة والمساعدة إلى الدول الأعضاء **من أجل تجديد نظمها التعليمية**. وستعمل على وجه التحديد على **تشجيع إصلاح التعليم الثانوي العام وتطوير التعليم التقني والمهني**. وفيما يتعلق بالتعليم التقني والمهني، وبناء على توصيات مؤتمر سيول (١٩٩٩)، ستؤكد اليونسكو على اتباع نهوج متكاملة تركز على احتياجات الشباب ومصالحهم، وتجمع بين المهارات المهنية والقيم والمهارات الحياتية. وستدعو اليونسكو إلى أن يكون التعليم التقني والمهني عملية تستمر طوال الحياة وتساعد الشباب على تكييف معارفهم ومهاراتهم للاحتياجات السريعة التغير لمكان العمل. وستعزز شبكة مراكز يونيفوك الوطنية والإقليمية لكي تصبح بمثابة المحور الذي تدور حوله آلية دولية ومشتركة بين الوكالات لبناء القدرات وتبادل المعلومات على نحو متخصص.

٧٦] إن نتائج المؤتمر العالمي للتعليم العالي (باريس، ١٩٩٨) توفر الاتجاهات الاستراتيجية الرئيسية لنشاط اليونسكو في مجال **التعليم العالي**. يؤدي التعليم العالي مهمة محورية في مجال تجديد النظم التعليمية والتنمية بشكل عام، نظراً لدوره وتأثير مؤسساته وبرامجه على الأنشطة المجتمعية برمتها. وسوف تساعد اليونسكو الدول الأعضاء على رفع مستوى نظم التعليم العالي وإعداد المعلمين فيها عن طريق وضع مبادئ إرشادية دولية وإقليمية في مجال صياغة السياسات مع التأكيد على نهج يشمل القطاع بكامله. كما ستتخذ اليونسكو التدابير من أجل تيسير حراك المعلمين والطلبة وتشجيع مشاركة النساء على نطاق واسع في التعليم العالي. وهذا يتطلب العمل بالتشارك الوثيق مع وزارات التربية والرابطات المهنية، والشبكات الأكاديمية، بما فيها شبكات توأمة الجامعات وكراسي اليونسكو الجامعية، ومع عموم المجتمع.

النتائج المتوقعة:

- مساعدة الدول الأعضاء على إعادة توجيه التعليم الثانوي وتعزيز التعليم التقني والمهني من خلال تعاون تجديدي أكثر فعالية بين المؤسسات التعليمية وأرباب العمل؛
- وضع مبادىء توجيهية للسياسة العامة على الصعيدين الدولي والإقليمي من أجل تحسين نوعية نظم التعليم العالي وإعداد المعلمين؛
- تعزيز قدرة مؤسسات التعليم العالي عن طريق إقامة الشبكات وترتيبات التوأمة، وإعداد مبادئ إرشادية من أجل الحرية الأكاديمية والاستقلال المؤسسي باعتبارهما عوامل أساسية لضمان الجودة في التعليم العالي؛
- تيسير الحراك الأكاديمي للطلبة والمعلمين عن طريق تعزيز تطبيق الترتيبات الإقليمية والدولية المتعلقة بالاعتراف بالمؤهلات التعليمية.

تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصال لأغراض التربية

٧٧] تتيح تكنولوجيات المعلومات والاتصال القدرة على توسيع نطاق عملية التعلّم، والتخلص من قيود المكان والزمان التقليدية واختراق حدود النظم التعليمية الحالية. إن **تسارع خصخصة السلع والخدمات التعليمية**، والذي يعزى جزئياً إلى الإمكانات التي توفرها تكنولوجيات المعلومات والاتصال وتأثيرها، يطرح تحدياً جديداً تماماً أمام المجتمع الدولي. ويتمثل هذا التحدي في تحديد الاستخدام الأفضل لهذه التكنولوجيات من أجل تحسين نوعية التعليم والتعلّم، وإدخال قدر أكبر من المرونة في الاستجابة للاحتياجات المجتمعية، وخفض تكاليف التعليم، وتحسين الكفاءة الداخلية والخارجية للنظم التعليمية. وسوف تدخل تكنولوجيات المعلومات والاتصال في عِداد المواد الدراسية بالنظر لأن محو الأمية الحاسوبية بات من المهارات الأساسية للنجاح في مجتمع المعرفة. كما أن هذه التكنولوجيات توفر الوسائل الكفيلة بتحسين إدارة واستخدام الموارد التعليمية. **وستشجع اليونسكو الاستخدام السديد لهذه التكنولوجيات باعتبارها أدوات تجديدية وتجريبية لأغراض تجديد التربية**. كما أنها ستستكشف الإمكانيات التي تتيحها هذه التكنولوجيات كآليات جديدة لتوفير التعليم

والتوسع في تقديمه في نطاق النظام التعليمي ككل، وتحسين نوعيته ولا سيما من خلال التعليم عن بعد ومن خلال التركيز على التعليم غير النظامي. وباستغلال إمكانات هذه التكنولوجيات أكثر فأكثر ستقيم اليونسكو صلات أوثق بين منتجي ومستخدمي المواد التعليمية لتعزيز النوعية وتشجيع المشاركة في كافة الأطر الثقافية واللغوية.

النتائج المتوقعة:

- نشر واسع النطاق للمعارف وأفضل الممارسات المتعلقة بتأثير تكنولوجيات المعلومات والاتصال على التعليم، من خلال مركز لتبادل المعلومات يعمل بالاتصال المباشر، وقاعدة للمعارف، ومركز للموارد متعدد الوسائط؛
- توسع استخدام الحكومات لنظم توفير التعليم النظامي وغير النظامي القائمة على تكنولوجيات المعلومات والاتصال، باعتماد تراكيب مختلفة من الوسائط الجديدة والتقليدية والمنهجيات الملائمة؛
- نشر نتائج البحوث بشأن ديناميات التغيير في عملية التعليم والتعلّم الناجمة عن تكنولوجيات المعلومات والاتصال وتأثيرها على المضمون والتفاعل بين المعلِّم والمتعلّم، لا سيما فيما يتعلق بالتعليم عن بعد وإعداد المعلمين والتنمية؛
- تعزيز النقاش والتأمل على الصعيد الدولي من أجل إعداد توصيفات ومعايير متوافقة دولياً لبرامجيات التعلّم عن بعد والتعلّم بالوسائل الإلكترونية، ولمؤسسات التعلّم بالوسائل الإلكترونية، بما في ذلك ضمان الجودة ومنح الشهادات.

العلوم

٧٨] إن التحديات التي تطرحها العولمة والتطورات المستجدة في ميادين عديدة تتزايد تعقيداً يوماً بعد يوم، وهي ناشئة في كثير من الأحيان عن المعارف والكشوف العلمية والتكنولوجية، ولها متضمنات متعددة الأبعاد. فالسياسات الرامية إلى مواجهة هذه التحديات تتطلب على نحو متزايد تقديم المشورة العلمية القائمة على التحليل والفهم والتشاطر والاستباق. وفي بداية القرن الحادي والعشرين، أصبح من الواجب أكثر من أي وقت مضى أن **تتم عمليات صنع القرار ورسم السياسات بالاستناد إلى المعرفة التامة بمتضمناتها وعواقبها مع الاستعانة في ذلك بإسهام العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية والإنسانية في آن معاً**. وتتمتع اليونسكو بمكانة فريدة لتزويد الحكومات بالمساعدة والمشورة في هذا الصدد إذ أنها تجمع تحت سقفها قدرات وخبرات تنتمي إلى فروع علمية رئيسية يمكن الاستفادة منها على نحو متكامل ومتماسك. فبرامج اليونسكو العلمية هي مجهود متعدد التخصصات مصمم لتمكين البلدان من التكيف مع التغيرات من أجل أن تنتقل على نحو متوازن وعادل إلى مجتمعات للمعرفة.

٧٩] وستتمثل استجابة اليونسكو، في المقام الأول، في تعزيز البحوث والنتائج والمعارف العلمية وفي التشجيع على نقلها وتشاطرها بغية تمكين كل المجتمعات من الاستفادة منها بشكل عادل. وانسجاماً مع رسالة اليونسكو ومع موضوع هذه الاستراتيجية سيظل السعي إلى تحقيق **التنمية المستديمة** مبدأً رائداً مركزياً لأنشطة المنظمة في مجال العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية والإنسانية على حد سواء. وسيكتسي هذا الأمر أهمية خاصة فيما يجري بالتعاون مع الوكالات الأخرى والصناديق التابعة للأمم المتحدة، لمتابعة شتى المؤتمرات العالمية ومؤتمرات القمة التي نظمت خلال العقد المنصرم، وفي الإعداد للقمة العالمية بشأن التنمية المستديمة (ريو + ٥) المقرر عقدها في جنوب افريقيا عام ٢٠٠٢. وستركز اليونسكو على تطوير مختلف أبعاد **الأمن البشري** مع الاهتمام بوجه خاص باحتياجات الفئات السكانية الأقل حصانة.

٨٠] كما ستسعى اليونسكو إلى تأمين الاهتمام التام **بالأبعاد الأخلاقية للتطور العلمي والتكنولوجي الراهن**. فالتقدم العلمي يفتح طرقاً جديدة للتعبير عن القيم المشتركة وهذا ما يمكّن اليونسكو من أداء رسالتها كوكالة دولية رائدة فيما يخص القضايا الأخلاقية. أما البعد الأخلاقي، فهو نابع من حقوق الإنسان المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي العهود والصكوك الدولية ذات الصلة والتي ستواصل اليونسكو العمل على تعزيزها وحمايتها في جميع مجالات اختصاص المنظمة.

٨١] وستتصدى اليونسكو لهذه التحديات على أساس إطار عمل متكامل يلبي مقتضيات **العقد الاجتماعي الجديد بين العلم والمجتمع للقرن الحادي والعشرين** على نحو ما حددته نتائج المؤتمر العالمي للعلوم الذي عقد في بودابست، في المجر، في عام ١٩٩٩. ويتمثل التعبير العلمي عن هذا العقد الجديد في الاعتراف بأن إسهام العلم لا يمكن أن يقاس فقط بمقياس البحوث والمعارف وإنما يجب أن يجد مبرره أيضاً في مدى ملاءمته وفعاليته لتلبية احتياجات المجتمعات وتطلعاتها. علاوة على ذلك، فالعلاقة بين البحث العلمي، والتعليم، والتجديد التكنولوجي، والفوائد العلمية لهذه الأمور، هي علاقة متشابكة أصبحت تشمل اليوم تشكيلة واسعة النطاق من الأطراف الفاعلة. وضماناً لأن تكون العلوم موجهة نحو العمل من أجل السلام المستديم والتنمية المستديمة، يجب أن تكون كل الفئات الاجتماعية وكل المجتمعات قادرة على المشاركة الديمقراطية في صنع القرار بشأن الأمور العلمية. وبالتالي، فإن أنشطة اليونسكو ستستهدف تعزيز العلم بوصفه رصيداً مشتركاً لفائدة كل الشعوب يقوم على مبدأ التضامن.

الهدف الاستراتيجي ٤

تعزيز المبادئ والمعايير الأخلاقية التي يسترشد بها في تحقيق التنمية العلمية والتكنولوجية والتحول الاجتماعي

٨٢] لقد تناول المؤتمر العالمي للعلوم العلاقة المتبادلة بين العلم والمجتمع وسلط الضوء على ضرورة وضع معايير أخلاقية لتوجيه الممارسة العلمية والتحول الاجتماعي. واستناداً إلى الرسالة الأخلاقية لليونسكو وإلى دورها الرائد والقيادي في هذا المجال، فإنها ستستغل نتائج ما سبق القيام به في هذا المضمار، بما في ذلك نتائج ما اضطلعت به الهيئات التي أنشأتها المنظمة، كما ستعمل على تعزيز تطبيق الوثائق التقنينية والمبادئ التوجيهية المعتمدة بالفعل. وستعمل، فضلاً عن ذلك، على تشجيع المزيد من التعاون الدولي في هذا الميدان ودعم بناء القدرات الوطنية، مع رفد العمل لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في مجالات اختصاصها بزخم جديد.

٨٣] وتحقيقاً لهذا الهدف الاستراتيجي، ستركز اليونسكو على الأهداف الفرعية التالية:

وضع المعايير ورسم السياسات والتوعية بشأن القضايا الأخلاقية

٨٤] بالاستناد إلى أعمال اللجنة الدولية لأخلاقيات البيولوجيا، واللجنة الدولية الحكومية لأخلاقيات البيولوجيا، واللجنة العالمية لأخلاقيات المعارف العلمية والتكنولوجية، ستعمل اليونسكو **كمنتدى جامع للتخصصات ومشترك بين الثقافات وتعددي للتفكير بشأن القضايا المتعلقة بأخلاقيات العلم والتكنولوجيا**. وستحرص على الجمع بين الأوساط الفكرية والعلمية والأطراف الفاعلة على الصعيد السياسي، والمجتمع المدني، وقطاع الصناعة، بغية تحديد تحديات أخلاقية ومواقف مشتركة وتشجيع التعاون في هذا الصدد. وستزود المنظمة الدول الأعضاء بالمساعدة والمشورة لإعداد مبادئ توجيهية وسياسات ملائمة وصياغة وثائق تقنينية. وستعزز في هذا الشأن نشر وتطبيق الإعلان العالمي بشأن المجين البشري وحقوق الإنسان، والمبادئ والتوجيهات الرائدة التي أعدتها اللجنة العالمية لأخلاقيات المعارف العلمية والتكنولوجية.

٨٥] كما ستقدم اليونسكو دعمها للدول الأعضاء في ما تبذله من جهود للحفز على قيام نقاش عام ومفتوح يستند إلى أسس متينة بشأن القضايا والتحديات المتعلقة بالتقدم العلمي والتقني والتطبيقات التكنولوجية، وستعمل كمرصد للتطورات الجارية. وستركز على توعية أصحاب القرار في القطاعين العام والخاص وتوعية الصحافة وعامة الجمهور. وتحقيقاً لهذا الغرض، ستقدم اليونسكو المساعدة من أجل بناء القدرات والخبرات وتشاطرها وذلك بتقديم الدعم لإقامة هيئات وطنية تعنى بالقضايا الأخلاقية، وبغية إنشاء شبكة دولية للمؤسسات والأخصائيين في هذا المجال، وتعزيز الأنشطة التربوية.

النتائج المتوقعة:

- زيادة وعي صانعي السياسات بالتحديات الجديدة المتصلة بالقضايا الأخلاقية التي تطرحها التطورات العلمية والتكنولوجية؛
- العمل تدريجيا على أن تتجسد في التشريعات الوطنية، الوثائق التقنينية التي تعدها اليونسكو، مثل الإعلان العالمي بشأن المجين البشري وحقوق الإنسان؛
- إنشاء كيانات وطنية تعنى بأخلاقيات العلم والتكنولوجيا، وإقامة شبكات إقليمية ودولية؛
- تبادل دولي مكثف للمعلومات بشأن التطورات الجارية في المجالات العلمية والتكنولوجية، لا سيما تلك التي يحتمل أن تنطوي على تهديد للأمن البشري.

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

٨٦] وسيركز عمل اليونسكو، بالتعاون الوثيق مع مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، على **حماية حقوق الإنسان والمبادىء الديمقراطية والحريات الأساسية المتصلة بمجالات اختصاص المنظمة** من خلال تطبيق مختلف الوثائق التقنينية المعتمدة من اليونسكو وعن طريق الإجراء الذي استحدثه المجلس التنفيذي في قراره ١٠٤م ت/٣,٣ الذي يحدد دور اليونسكو في التعامل مع البلاغات المتعلقة بانتهاكات لحقوق الإنسان في مجالات اختصاص المنظمة. كما ستواصل اليونسكو إقامة آليات مؤسسية لنشر المعلومات عن انتهاكات حقوق العاملين في الأوساط الفكرية. وستراقب مدى العمل بهذه الآليات بالتعاون الوثيق مع الحكومات والمنظمات الدولية الحكومية

والمنظمات المهنية والمنظمات الدولية غير الحكومية المعنية. وستشجع بصفة عامة أنشطة التعليم والبحوث والإعلام.

٨٧] **وستضطلع المنظمة بالترويج والتوعية وتشاطر المعارف بشأن حقوق الإنسان** من خلال أنشطة تعليمية وإعلامية مع التركيز بوجه خاص على حقوق المرأة. كما ستسعى إلى تيسير ونشر البحوث في مجال حقوق الإنسان، ولا سيما فيما يتعلق بالعوائق التي تحول دون الإعمال التام للحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وذلك مع إيلاء المراعاة التامة للنهوج القائمة على احترام حقوق الإنسان لتحقيق التنمية. وسيكون للشبكة العالمية لكراسي اليونسكو الجامعية عن حقوق الإنسان، والديمقراطية، والسلام، والتسامح، دورها في هذه الجهود.

٨٨] كما ستضع اليونسكو خبرتها ومعارفها في خدمة **القضاء على التمييز بجميع أشكاله**، ولا سيما ضمن إطار متابعة المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، المقرر عقده في دوربان، بجنوب افريقيا، في عام ٢٠٠١.

النتائج المتوقعة:

- تعزيز حماية حقوق الإنسان التي تندرج في نطاق اختصاصات المنظمة، وذلك عن طريق تعزيز تطبيق الوثائق التقنينية، وصياغة وتطبيق آليات وإجراءات للمراقبة؛
- تعزيز البحوث والإعلام في مجال حقوق الإنسان، من خلال تحسين كفاءة الربط الشبكي بين كراسي اليونسكو الجامعية، مع التركيز بشكل خاص على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وعلى النهوج القائمة على حقوق الإنسان لتحقيق التنمية؛
- تحسين حماية حقوق المرأة عن طريق الترويج للوثائق التقنينية القائمة؛
- تحديد الاتجاهات والعقبات الجديدة، بما في ذلك تغير أنماط العلاقات الاجتماعية، التي تؤثر على التمتع الكامل بحقوق الإنسان.

الهدف الاستراتيجي ٥

تحسين الأمن البشري من خلال تأمين إدارة أفضل للبيئة والتغيّر الاجتماعي

٨٩] إن صون الأمن البشري وتعزيزه اليوم يتطلب صياغة استراتيجيات متكاملة لمواجهة الأخطار والتهديدات المتعددة الوجوه في مجالات اختصاص المنظمة. وبالتالي، فإن المطلوب من العلوم هو أن **تعيد توجيه نهوجها لكي تركز على تلبية الاحتياجات المجتمعية الكبرى والملحة وتشمل الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان**. فثمة قضايا معقدة، كتغيّر المناخ، والأمن الغذائي والمائي، والفقر، وفيروس مرض الأيدز/السيدا وأمراض معدية أخرى، والتنوع البيولوجي وتأثير التحولات الاجتماعية المفاجئة، تتطلب كلها من العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية والإنسانية أن تتبع **نهوجاً تجديدية مشتركة بين التخصصات**.

٩٠] **وتشكل برامج اليونسكو العلمية الدولية والدولية الحكومية الخمسة أداة متميزة لمعالجة هذه القضايا على نحو مشترك بين التخصصات من خلال البحوث، والتدريب، والمشورة في مجال السياسات، والتوعية**. وستتيح الجهود المبذولة حالياً إمكانية التصدي بمزيد من الفعالية للتحديات الكبرى التي تواجه التنمية المستديمة، وتطبيق توصيات المؤتمر العالمي للعلوم.

٩١] **فسيسعى البرنامج الهيدرولوجي الدولي** (بهد) – وهو آلية اليونسكو الرئيسية للإسهام في القضية ذات الأولوية المتمثلة في الموارد المائية وما يتصل بها من نظم إيكولوجية (انظر أيضا الفقرتين ١٠٤ و١٠٥) – إلى التخفيف إلى أقصى قدر ممكن من الأخطار المحيقة بنظم الموارد المائية، مع إيلاء المراعاة التامة للتحديات والتفاعلات الاجتماعية، وإعداد نهوج ملائمة لإدارة المياه إدارة سليمة. وسيتمثل أحد الأهداف الرئيسية لهذا البرنامج في تقييم توزيع المياه العذبة واستخدامها في العالم بحسب الزمان والمكان، مع إعداد نهوج للحد من سرعة تأثر النظم الهيدرولوجية وما تعتمد عليه من نظم إيكولوجية، وتحسين إدارة الموارد المائية للمناطق السريعة التأثر. وسيجري تعزيز بناء القدرات والتعليم والتدريب في مجال المياه، بالإضافة إلى تطوير الطابع المؤسسي – مع التشديد على استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال في التدريب والبحوث في مجال المياه – كما ستؤخذ الآراء الاجتماعية والأخلاقية للمنتفعين بالمياه في الحسبان عند إعداد المبادئ التوجيهية بشأن درء النزاعات وحلها.

٩٢] أما **لجنة اليونسكو الدولية الحكومية لعلوم المحيطات (كوي)**، فإنها تعنى بتنسيق البحوث والخدمات العلمية بشأن المحيطات في شتى أنحاء العالم. وتضطلع اليونسكو من خلال أنشطة هذه اللجنة، بدور قيادي في تطوير المعارف اللازمة لإدارة موارد المحيطات إدارة مستديمة (انظر الإطار الوارد في الصفحة ١٥). وستتولى كوي مع شركائها تنسيق البرامج الرئيسية المعنية بعلوم المحيطات بغية فهم دور المحيطات في تغيّر المناخ ودورة الكربون، وستقيّم تأثير النشاط البشري على المحيطات؛ كما ستواصل توجيه عمليات تنمية وتنفيذ النظام العالمي لمراقبة المحيطات (غوس) كجزء من استراتيجية عالمية متكاملة للمراقبة (IGOS)، بغية تحسين التنبؤ بالظواهر الطبيعية وإدارة المناطق البحرية المحاذية للشواطئ وإدارة مواردها الحية. كما ستعزز قدرات البلدان النامية، ولا سيما فيما يتعلق بإدارة وتبادل البيانات والمعلومات البحرية اللازمة لتحقيق التنمية المستديمة. وستقوم اللجنة أيضا بتحسين الخدمات التي تقدم إلى الدول الأعضاء فيما يخص المحيطات، وذلك من خلال اللجنة التقنية الجديدة المشتركة بين المنظمة العالمية للأرصاد الجوية وكوي والمعنية بعلوم المحيطات والأرصاد الجوية البحرية.

٩٣] وسيسهم **البرنامج الدولي للمطابقة الجيولوجية (مطاجيو)** في تحسين المعارف عن علوم الأرض بغية استغلالها في إدارة الموارد الطبيعية وبغية الاضطلاع بدور عامل حفاز للتعاون الدولي من أجل دعم التنمية المستديمة ومراقبة البيئة.

٩٤] أما **برنامج الإنسان والمحيط الحيوي (الماب)** – وهو جزء لا يتجزأ من نشاط اليونسكو في المجال البيئي – فسوف ينهض بنهوج لإدارة النظم الإيكولوجية على نحو قابل للتطويع، وسيقيم شراكات بين جميع قطاعات المجتمع. وسيعمل من خلال الشبكة العالمية لمعازل المحيط الحيوي على تعزيز القدرة الشاملة على مراقبة التغيّر الإيكولوجي، والتوعية بقيمة التنوع البيولوجي وصلاته بالتنوع الثقافي. وسيجري التشجيع على استخدام نهج متكامل لإدارة النظم الإيكولوجية – ولا سيما النظم المهمة لحماية وتنمية المياه العذبة – وذلك عن طريق بحوث إيكولوجية مبتكرة يتم القيام بها بالشراكة مع الأوساط المعنية بتغيّر البيئة على الصعيد العالمي. وعن طريق التعليم والتدريب سيواصل الماب تعزيز القدرات على معالجة قضايا البيئة.

٩٥] وسيواصل **برنامج إدارة التحولات الاجتماعية (موست)** تطوير النتائج التي تحرزها شبكاته الخاصة بالبحوث، وذلك – وعن طريق نشر أفضل الممارسات ونشر منهجيات جديدة – بغية تحقيق هدفين هما تجديد مضامين مناهج التعليم الجامعي للعلوم الاجتماعية، وإعداد استراتيجيات لتيسير التفاعل والتعاون بين البحوث والسلطات العامة والمجتمع المدني فيما يخص رسم السياسات من أجل تحقيق التحول الاجتماعي والتجديد.

٩٦] وبغية تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي، ستعمل اليونسكو على تحقيق الأهداف الاستراتيجية الفرعية الثلاثة التالية:

تشجيع فهم أفضل للنظم الطبيعية والاجتماعية

٩٧] **وفي حين باتت المشكلات الإيكولوجية تتخذ أبعادا عالمية فإن الحلول الممكنة، أصبحت تتسم بطابع محلي أكثر فأكثر، وخاصة من خلال إدارة النظم الإيكولوجية.** والعامل الأكيد الوحيد هو أن **التغيّر في النظم المجتمعية والإيكولوجية سيتزايد في حين أن احتمالات التنبؤ باتجاه التغيير ستتناقص.** وستظل أنشطة اليونسكو الخاصة بإدارة النظم الإيكولوجية تستند إلى أسس العلم، إلا أنها ستتضمن أيضاً معارف السكان والمجتمعات المحلية. وستزداد أنشطة المراقبة والتقييم في مجال الإيكولوجيا مع تأمين الصلة بالمهمة الأساسية المتمثلة في الحد من آثار تغيّر المناخ العالمي.

٩٨] وفي مجال **علوم الأرض** يحتاج الأمر إلى فهم أفضل للبارامترات الجيولوجية والجيوكيميائية، والمتعلقة بالمعادن والجيوفيزيائية بغية دعم التنمية المستديمة عن طريق المراقبة الملائمة. ويستدعي وضع النماذج عن آثار تغيّر البيئة والمناخ والتنبؤ بها، اعتماد تكنولوجيات جديدة وأكثر تطوراً وما يصاحبها من بناء القدرات وجمع البيانات ذات الصلة.

٩٩] وتزداد باطراد أهمية دور **المحيطات ونظمها الإيكولوجية في** تغير المناخ مما يستلزم فهماً أفضل للجوانب العلمية ونقلا أفضل لنتائج البحوث إلى صانعي القرار وإلى الجمهور كما يتطلب إنشاء نظم للمراقبة، وإعداد قواعد للبيانات وتنبؤات معززة بالأرقام.

١٠٠] وباتت **المناطق الساحلية** في العالم تتعرض لضغوط تتزايد شدة نتيجة لانتقال مجموعات كبيرة من السكان نحو أجزاء الشريط الساحلي، ولا سيما نحو المدن الساحلية، ونتيجة لتزايد الضغط الناجم عن نمو السياحة. وصار التنافس والتنازع على الموارد الساحلية للجزر الصغيرة والبلدان

القارية المحاذية للسواحل يتسببان في تهميش وإفقار شرائح كبيرة من سكان المناطق الساحلية. وعليه، فإن اليونسكو ستستمر في مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من مجموعات الجزر على تحديد جداول أعمالها الخاصة بتحقيق الأمن البشري والتنمية المستديمة، وعلى تمكينها من الانتفاع بالمعارف العلمية اللازمة لدعم التنمية المستديمة.

١٠١] ومازالت **الأخطار الطبيعية** تصيب البلدان والمناطق في العالم أجمع. ونظراً لما تسببه هذه الأخطار من خراب مع ما يترتب على ذلك من عواقب اقتصادية واجتماعية هائلة – ولا سيما بالنسبة للبلدان الفقيرة وللفقراء – ستعمل اليونسكو على تعزيز الاستعداد لمواجهة الكوارث ودرئها على أساس علمي وسوف يعد برنامج جامع للتخصصات يستهدف تحسين الفهم العلمي للأخطار الطبيعية، مع إيلاء عناية خاصة لإعلام الجمهور والعناصر التعليمية المؤسسية المتصلة بالأخطار الطبيعية وبالتخفيف من آثارها السلبية عن طريق وضع نماذج للعمليات الجيوديناميةية، الزمانية والمكانية التي تشهدها الأرض.

١٠٢] أما فيما يخص **الطاقة**، فستعمل اليونسكو على ترويج وتشجيع استخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، ولا سيما الطاقة الشمسية. وستركز في إطار إسهامها في **البرنامج العالمي للشمس** للفترة ١٩٩٦–٢٠٠٥، على تنمية البرنامج العالمي للتعليم والتدريب في مجال مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة الذي سيوجه بشكل خاص نحو تلبية احتياجات البلدان الافريقية.

١٠٣] كما ستواصل اليونسكو إيلاء الأولوية **لشبكة البحوث بشأن التحولات الاجتماعية** – أي دراسة مختلف الطرق التي تؤثر بها قوى العولمة على المجتمعات المحلية والوطنية التي تتسم بتجارب تاريخية وأنماط اقتصادية واجتماعية ومؤسسات سياسية وثقافات في غاية التنوع. وستركز هذه البحوث على ثلاثة ميادين واسعة النطاق هي إدارة شؤون المجتمعات المتعددة الثقافات والإثنيات؛ وإدارة المدن، والقضايا الاجتماعية والبيئية للمناطق الحضرية؛ والاستراتيجيات الخاصة بالتصدي لآثار الضغوط العالمية، ذات الصلة بالعمليات البيئية والتكنولوجية والاقتصادية، على الصعيدين الوطني والمحلي. وستعطى الأولوية في هذا السياق، لمتابعة المؤتمرات الكبرى للأمم المتحدة بشأن البيئة والتنمية، والسكان والتنمية، والتنمية الاجتماعية، والموئل، وللربط على نحو أفضل بين الثوابت الأساسية في جدول أعمال الأمن البشري الذي يشهد تطوراً سريعاً.

النتائج المتوقعة:

- تحسين البحوث وإعداد ونشر بيانات في مجالات البرامج العلمية الخمسة تفيد في معالجة مختلف أبعاد الأمن البشري، واستحداث قاعدة أفضل للمعارف من أجل تطبيق استراتيجيات لتحقيق التنمية المستديمة؛
- إعداد نهوج للإدارة المتكاملة لشؤون البيئة، مع التركيز على المناطق الحساسة، كالمناطق الساحلية، ووضع خطط للحد من آثار الكوارث على الفئات السريعة التأثر؛
- نشر المبادىء التوجيهية لليونسكو الرامية إلى الاستعداد للكوارث والتخفيف من عواقب الكوارث الطبيعية؛
- اعتماد أدوات لوضع النماذج والتنبؤ واستخدامها لدعم السياسات الهيدرولوجية والإيكولوجية والجيولوجية، وتطبيقاتها في عدة بلدان ومناطق؛
- تقييم أفضل لتأثير الأنشطة البشرية والتكنولوجية على المحيطات؛
- إدخال تحسينات على كيفية استغلال الدول الجزرية الصغيرة النامية للموارد الطبيعية الساحلية؛
- زيادة استخدام أنواع الطاقة الجديدة والمتجددة، ولا سيما الطاقة الشمسية، وتشجيع هذا الاستخدام وتوجيهه خاصة لتلبية احتياجات البلدان الافريقية؛
- استخدام أفضل لنتائج البحوث المنبثقة عن أنشطة اليونسكو وإدماجها في عملية رسم السياسات وشؤون الحكم، لا سيما في البلدان التي تمر بمرحلة تحوّل.

إرساء أساس علمي للأمن البيئي

١٠٤] ستحظى **الموارد المائية والنظم الإيكولوجية المساندة للمياه** بأولوية عالية في أنشطة اليونسكو خلال الفترة من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠٠٧ نظراً لأن التصدي لقضايا المياه العذبة بات يسلّم على نطاق واسع بأنه أمر مؤات وعاجل وباعتباره عنصراً رئيسياً من عناصر الأمن البشري والبيئي. وبالتعاون الوثيق مع الشركاء في منظومة الأمم المتحدة، مثل المنظمة العالمية للأرصاد الجوية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، سيولى اهتمام خاص – وخاصة من جانب البرنامج الهيدرولوجي الدولي (بهد) – للتخفيف إلى أقصى قدر ممكن من الأخطار التي تهدد النظم السريعة التأثر

للموارد المائية، وإيلاء المراعاة التامة للتحديات والتفاعلات الاجتماعية والتنوع الثقافي. وسيسفر هذا، فيما يخص المناطق البيولوجية المناخية المختلفة، عن إعداد نهوج ملائمة للإدارة المتكاملة للموارد المائية وتعزيز القدرات. وسيجري التركيز بشكل خاص على الجزر الصغيرة والمناطق الساحلية وذلك تنفيذاً لنتائج المؤتمر الذي عقد في بربادوس بشأن البلدان الجزرية الصغيرة النامية ولنتائج الاستعراض اللاحق الذي أجرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر/أيلول ١٩٩٩. كما ستسعى اليونسكو إلى استيضاح أسباب النزاعات التي تنشأ بشأن المياه، وتطوير نهوج وأدوات للمساعدة على درء هذه النزاعات وحلها في نهاية المطاف.

١٠٥] واستجابة لطلب لجنة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية المستديمة، تضطلع اليونسكو بدور قيادي، بدعم من موارد خارجة عن الميزانية، في تنسيق وإعداد برنامج التقييم العالمي للمياه الذي ينفذ على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وذلك فيما يخص موارد المياه العذبة. وبالتعاون مع ثلاث وعشرين وكالة أخرى تابعة للأمم المتحدة، تستضيف اليونسكو هذا البرنامج الذي سيتكلل بصدور **التقرير الأول عن تنمية المياه في العالم**، في أوائل عام ٢٠٠٣ بمناسبة انعقاد المنتدى العالمي الثالث عن المياه المزمع عقده في كيوتو، اليابان. وستُعد التقارير التالية بمعدل تقرير كل عامين.

١٠٦] وستواصل لجنة اليونسكو الدولية الحكومية لعلوم المحيطات وشركاء هذه اللجنة تنمية وتنفيذ **النظام العالمي لمراقبة المحيطات** بغية تحسين التنبؤات بشأن الطقس والمناخ وإتاحة معلومات لضمان الإدارة المستديمة الآمنة للمناطق البحرية المحاذية للشواطئ.

١٠٧] وستعمل اليونسكو على تطوير **البحوث عن مختلف أبعاد الأمن البشري** ولا سيما من أجل استجلاء الأخطار والتهديدات الجديدة التي تحيق بهذا الأمن على الصعيد الإقليمي. وستعبأ لهذه الغاية كل شبكات البرامج العلمية، وخصوصاً شبكات برنامج موست، للإسهام في وضع نهوج متكاملة لزيادة مشاركة السكان المعنيين.

١٠٨] كما ستسعى اليونسكو إلى تشجيع وتيسير التأمل في التطورات العلمية والتكنولوجية في مختلف السياقات الاقتصادية والثقافية. وستعنى أيضاً بمسألة **درء النزاعات في منشئها وباحتياجات السكان الأشد تأثراً**، على الصعيدين الإقليمي وشبه الإقليمي، من خلال شبكتها من مؤسسات البحوث والتدريب في مجال السلام، فتعمل بذلك على تعزيز الأمن البشري وتسهم في تنفيذ العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف لأطفال العالم.

النتائج المتوقعة:

- تعزيز القدرات الإقليمية وشبه الإقليمية والوطنية على مواجهة تحديات الأمن البشري في مجالات نشاط اليونسكو – لا سيما في مجال الموارد المائية ونظمها الإيكولوجية المساندة؛
- تطبيق مبادىء اليونسكو التوجيهية بشأن استخدام الموارد المائية، لا سيما فيما يتعلق بالنظم المائية الشديدة التأثر، في جميع المناطق؛
- إعداد نهوج متكاملة لضمان الأمن البشري على المستوى الإقليمي وشبه الإقليمي والوطني، تستهدف الاهتمام بالسكان الأشد تأثراً، ويشمل ذلك إعداد منهجيات لدرء النزاعات وحلها وخصوصاً فيما يتعلق بالموارد المائية؛
- إعداد أدوات محسنة للتنبؤ العلمي بشأن المحيطات والمناطق الساحلية وتأثيرها على الموارد الحية؛
- إعداد التقرير عن تنمية المياه في العالم ونشره؛
- وضع نهوج متكاملة لتعزيز مشاركة السكان وفهمهم للتطورات العلمية ورسم السياسات المتصلة بهذه التطورات.

الهدف الاستراتيجي ٦

تحسين القدرات العلمية والتقنية والبشرية على المشاركة في مجتمعات المعرفة الناشئة

١٠٩] إن ظهور مجتمعات المعرفة يمثل تحولاً مفاهيمياً بالنسبة للجهود الإنمائية في المستقبل ويفتح الطريق لإمكانات ومسؤوليات جديدة بالنسبة لليونسكو. فيجب على المنظمة أن تتصدر الجهود الدولية التي تبذل من أجل تقدم المعارف ونقلها وتشاطرها ونشرها. وستواصل اليونسكو بذل الجهود في هذا المجال بالتركيز على بناء القدرات البشرية والمؤسسية، وإقامة الشبكات في مجال العلوم الأساسية والهندسية، وكذلك على جمع البيانات، وأنشطة الرصد، وتقديم المشورة بشأن السياسات، وذلك من أجل رسم سياسات علمية ملائمة للسياقات المعنية ولمواجهة التحديات الأخلاقية ذات الصلة. وبغية تحليل وإيضاح أبعاد التطورات المرتبطة بظهور مجتمعات المعرفة وتأثيرها، ستسهم اليونسكو أيضاً في إعداد أدوات لفهم عالم اليوم فهماً أفضل.

١١٠] وستركز المنظمة على تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية في مجال العلوم

١١١] بغية الحد من أوجه التفاوت في القدرات العلمية للدول الأعضاء، ستركز اليونسكو جهودها على تنمية القدرات المؤسسية والموارد البشرية في شتى فروع العلم، ولا سيما في أقل البلدان نمواً. كما ستولي المنظمة اهتماماً خاصاً لصون الموارد العلمية وتأمين تكاملها في البلدان التي تعاني من نزاعات أو تشهد تحولات اقتصادية واجتماعية مفاجئة أو تمر بمرحلة انتقالية صعبة.

١١٢] وستشدد اليونسكو على تعزيز التعليم والبحوث في المستوى الجامعي على الصعيد الوطني، وعلى مساعدة الدول الأعضاء على تنمية قدراتها في مجال الانتفاع بالبيانات، وعلى المشاركة في المبادلات الدولية للمعلومات العلمية والتكنولوجية، وعلى تيسير مشاركة الباحثين – ولا سيما العلميات والعلميين الشباب – في البحوث التعاونية والدولية. كما ستشجع المنظمة النساء والشباب على المشاركة في التنمية العلمية والتكنولوجية وستشجع أيضاً الشراكات والتعاون بين العلم والتكنولوجيا في الجامعات وبين معاهد البحوث، وستعزز تطبيق النتائج في مجال الصناعة والقطاع الخاص. وستعمل، على نفس المنوال، على رعاية وتشجيع الاستثمارات التعاونية الطويلة الأجل والأنشطة التي تتضمن مساهمة مراكز دولية. وستسعى إلى تأمين الربط الشبكي بين المؤسسات الوطنية مع التشديد على بناء القدرات وخصوصاً في مضمار التكنولوجيات والمجالات المتقدمة مثل البيوتكنولوجيات أو التكنولوجيات المستجدة البالغة الدقة. فبناء مثل هذه القدرات يشكل مستلزماً لإتاحة مجال مفتوح لجميع البلدان يمكنها أن تتنافس فيه على صعيد الاقتصاد العالمي وأن تستفيد فيه من كل إمكانات الجهود العلمية بما يخدم تقدم المجتمع وتحقيق التنمية المستديمة.

١١٣] وستواصل المنظمة أيضاً دعمها للأوساط العلمية المعنية بشتى فروع العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية والإنسانية، ولا سيما من خلال برنامج اليونسكو لتوأمة الجامعات، وشبكات كراسي اليونسكو الجامعية. وستستمر في دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وسيساعد ذلك على إعطاء زخم جديد لصلات التعاون بين اليونسكو ومؤسسات التعليم والبحوث في كل المناطق كما سيعزز شراكاتها المؤسسية مع أبرز المنظمات والشبكات العلمية، كما سيساعد على تعزيز هذه الصلات والشراكات، وذلك على نحو يكفل الاهتمام بكل فروع العلم.

١١٤] وبغية تأمين الانتفاع على نطاق واسع بالمعلومات الموثوقة عن العلم والتكنولوجيا، ولا سيما منها المعلومات المندرجة في عداد الملك العام، ستساعد اليونسكو في إعداد مبادئ توجيهية لضمان الانتفاع بالمعلومات العلمية المتواجدة على الشبكات، وتعزيز التدريب على مهارات الاتصال العلمي. وستعزز أيضا تبادل أفضل الممارسات في مجال التبسيط العلمي بغية زيادة قدرة العلميين والصحفيين على الاتصال بشأن العلم والتكنولوجيا، وهو ما من شأنه أن يثري المعلومات والنقاش العام.

١١٥] وفي إطار أنشطتها المتعلقة بالتعليم العلمي والتكنولوجي للجميع (انظر القسم الخاص بالتربية، الهدف الاستراتيجي ٢، الصفحة ٢٧) ستقدم اليونسكو المساعدة لكليات العلوم في الدول الأعضاء النامية بغية تحسين نوعية وجدوى برامج التعليم والبحوث في مجالي العلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية، مع التركيز على إعداد مدرسي العلوم للمرحلة الثانوية والمستوى الجامعي وعلى تدريبهم أثناء الخدمة. كما ستقدم المنظمة تدريباً عالياً على البحوث في جميع فروع العلم وخصوصاً في أقل البلدان نمواً وستزيد من مشاركتهم في البحوث التعاونية بالاعتماد على الشبكات الدولية والإقليمية والمؤسسات العلمية الوطنية.

النتائج المتوقعة:

- تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية على المستوى الوطني، ودعم الربط الشبكي في مجال العلوم لصالح البحوث والتدريب، على الصعيدين الإقليمي والدولي؛
- تدعيم قدرات المؤسسات الوطنية في البلدان النامية من أجل تقييم مشكلات البيئة وإيجاد حلول لها والتكيف مع متطلبات مجتمعات المعرفة؛
- تكثيف المبادلات بين الباحثين الأكاديميين والمشاركة في البرامج التعاونية؛ والتوسع في التدريب بما يفضي إلى الحد من هجرة الكفاءات من خريجي جميع الفروع العلمية؛
- زيادة انتفاع البلدان النامية بتكنولوجيات المعلومات والاتصال بغية تسخيرها لنشر البيانات والمعلومات العلمية؛ والانتفاع عن طريق الاتصال المباشر، بوسائل الإعلام والشبكات التي تعالج قضايا العلم والتنمية؛
- زيادة استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال وزيادة فعالية هذا الاستخدام من أجل تحسين بث وتشاطر المعلومات العلمية على كل المستويات، بما في ذلك إقامة جامعات افتراضية؛
- تعزيز قدرات العلميين والصحفيين على الاتصال بشأن العلم والتكنولوجيا، مما يسهم في إغناء وتنوير النقاش العام بشأن القضايا المتعلقة بالعلم؛

- تحسين نوعية برامج التعليم والبحوث؛ وتوسيع نطاق مشاركة العلميين من البلدان النامية في البحوث التعاونية، ولا سيما مشاركة العلميات؛
- تحسين التعاون بين الجامعات وقطاع الصناعة من أجل تشجيع التجديد؛
- زيادة مشاركة مختلف الأطراف الفاعلة في الميدان الاجتماعي والسياسي، بما في ذلك البرلمانيين، في عدة بلدان، في دراسة التطورات العلمية وتأثيرها على المجتمعات.

تطويع السياسات العلمية لتلبية الاحتياجات المجتمعية

١١٦] ستعمل اليونسكو على تعزيز التعاون الدولي بشأن السياسات العلمية والتكنولوجية التي تسخّر العلم لتلبية الاحتياجات المجتمعية. وسيسفر ذلك عن إعداد مبادئ توجيهية وجمع وتحليل البيانات الملائمة لرسم السياسات، وترويج أفضل الممارسات، وإجراء ونشر دراسات عن قضايا السياسات، ونقل النتائج إلى أصحاب القرار.

١١٧] وستكون المساعدة التي تقدم إلى الدول الأعضاء في مجال رسم السياسات منسجمة مع الاعتبارات الأخلاقية وتهدف إلى اعتماد نهوج متكاملة محورها الإنسان من أجل الاستفادة من التطور العلمي والتكنولوجي، وتعزز مشاركة جميع الأطراف المعنية. كما ستشجع اليونسكو التعاون بين اللجان البرلمانية المعنية بالعلم والتكنولوجيا وستدعم الشبكات الإقليمية وستشجع على إقامة برامج تعاونية تجديدية. وسيولى اهتمام خاص لتعميم المساواة بين الجنسين بوصفه عنصراً أساسياً في جميع العمليات الخاصة برسم السياسات.

النتائج المتوقعة:

- تحسين تحليل السياسات العلمية وإعداد سياسات وطنية وميزانيات وتشريعات بالاستناد إلى مبادئ توجيهية موضوعة؛ وتحقيق التجانس بين سياسات العلم والتكنولوجيا وذلك كجزء من عمليات التكامل شبه الإقليمي والإقليمي؛
- تعزيز القدرات المحلية على إجراء البحوث والتنفيذ الميداني ضمن إطار النظم الوطنية للعلم والتكنولوجيا، بما في ذلك إنشاء مراكز امتياز إقليمية؛
- زيادة مشاركة الجمهور في رسم السياسات؛
- تنوير البرلمانيين من أعضاء اللجان المعنية بالعلم والتكنولوجيا، وأصحاب القرار.

تطوير أدوات تعين على فهم العالم المعاصر

١١٨] بغية إدراك التعقيد في التطورات العالمية، ولا سيما ما يتعلق منها بظهور مجتمعات المعرفة، ستجري اليونسكو دراسات وتضع سيناريوهات مستقبلية تستند إليها. والغرض من هذا الجهد هو تحليل واكتناء أهم العناصر والعمليات الملازمة لمجتمعات المعرفة، سعيا إلى تكوين رؤية موحدة ومشتركة، وتصميم استراتيجيات لتنمية مجتمعات مفتوحة للمعرفة. وستشمل أنشطة اليونسكو في هذا المجال على: (١) تقرير يصدر كل عامين عن إحدى القضايا المستقبلية الكبرى، ويتضمن تحليلا لأهم العوامل والاتجاهات ذات الصلة بمجالات اختصاص اليونسكو، و(٢) تعزيز الربط الشبكي والصلات المهنية بالهيئات والمؤسسات العامة والخاصة المعنية بالبحوث والتي تضطلع بدراسات وتنبؤات مستقبلية، (٣) دعم بناء القدرات على تحليل السياسات والتنبؤ في مجالات اختصاص المنظمة. وتكميلا لهذه الأنشطة، ستجري اليونسكو، بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية وبتمويل من موارد خارجة عن الميزانية، تأملا تستعرض فيه توجهاتها وأنشطتها وإنجازاتها الماضية، وتفاعلاتها مع الدول الأعضاء في هذا الصدد.

النتائج المتوقعة:

- الاضطلاع بدراسات مستقبلية يجري جمعها بعد ذلك في تقرير عالمي يصدر عن اليونسكو كل عامين، وحفز نقاش على الصعيد الدولي بشأن الجوانب المتعلقة بمجتمع المعرفة؛
- تنمية القدرات الإقليمية والوطنية على إجراء تحليلات استشرافية ودراسات مستقبلية في مجالات اختصاص المنظمة.

الثقافة

١١٩] يجب الاعتراف بأن الثقافات تشمل مجموعة المعارف والمهارات الموروثة التي تقوم عليها الذاتيات وبأنها تجسّد الرؤى والطاقات الإبداعية التي تمكّن الإنسان من إثراء وتجديد هذه الذاتيات من خلال التفاعل مع ثقافات أخرى، بهدف تعزيز السلام والتنمية. وقد جرى التشديد في تقرير اللجنة العالمية المعنية بالثقافة والتنمية المعنون "التنوع الإنساني المبدع" (ستوكهولم، ١٩٩٨) وفي المؤتمر الدولي الحكومي بشأن السياسات الثقافية من أجل التنمية، على أن الثقافات بكل تنوعها يجب أن تنهض بدور أساسي في تحقيق التنمية والتعايش على الصعيد العالمي.

١٢٠] وستركز اليونسكو عملها خلال السنوات الست القادمة، انسجاماً مع رسالتها، على تحقيق ثلاثة أهداف استراتيجية وثيقة الترابط فيما بينها هي:

- إعداد وتطبيق صكوك تقنينية في مجال الثقافة، وهو مجال تتمتع فيه اليونسكو بميزة نسبية هامة، لا سيما فيما يتعلق بحماية التراث الثقافي.
- حماية التنوع الثقافي وتشجيع التعددية والحوار بين الثقافات والحضارات.
- تعزيز الروابط بين الثقافة والتنمية من خلال بناء القدرات وتشاطر المعارف، بغية تدعيم مساهمة المنظمة في متابعة مؤتمر ستوكهولم بشأن السياسات الثقافية من أجل التنمية، ولا سيما من خلال إسداء المشورة القائمة على الشواهد فيما يخص السياسات الثقافية لدولها الأعضاء في عدد محدود من المجالات.

الهدف الاستراتيجي ٧

تشجيع إعداد وتطبيق صكوك تقنينية في المجال الثقافي

١٢١] يمثل **التراث الثقافي** عنصراً رئيسياً في تشكيل الذاتيات وقد أخذ يتحول بسرعة إلى عامل رئيسي في تحقيق النمو الاقتصادي والتلاحم الاجتماعي. ويؤدي التراث الثقافي دوراً متزايد الأهمية في تعزيز شعور الشباب بوجه خاص بهويتهم وبأصولهم وبمغزى حياتهم. فالمباني والمواقع والمعالم التاريخية والأعمال الفنية والحرفية واللغات والعادات والممارسات المحلية والمهارات التقليدية، كلها أمور تجسد الذاتيات والمفاهيم على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية. وقد اتسع مفهوم التراث الثقافي نفسه ليشمل المناظر الطبيعية الثقافية، والعادات الثقافية الحيّة، والقيم الرمزية والروحية.

١٢٢] ومن أجل حماية هذا التراث، ستعزز المنظمة بوجه خاص الجهود الرامية إلى التعريف على نطاق أوسع بالصكوك المعتمدة، بحيث يزداد الامتثال لها وتنضم إليها أو تصدّق عليها أطراف جديدة في سياق السعي إلى تحقيق الطابع العالمي لهذه الصكوك.

١٢٣] ولا تزال **اتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي**، التي اعتمدت في ١٩٧٢، وأدرج في إطارها ٦٩٠ موقعاً من مواقع التراث الثقافي والطبيعي في قائمة التراث العالمي، تشكل أداة فريدة لحماية التنوع الطبيعي والثقافي. غير أنه يتعين تعزيز هذه الأداة من أجل مواجهة التحديات الجديدة المرتبطة بعملية العولمة ومراعاة التطور في تعريف التراث نفسه. والواقع أن تفاعل الناس مع بيئتهم بكل أبعاده الروحية والمادية والتقنية المميزة، إنما يؤكد الروابط الموجودة بين التنوع الطبيعي والثقافي، ويعزز الطابع الفريد

للاتفاقية. ومن شأن تطبيق الاتفاقية من قبل الدول الأطراف فيها البالغ عددهم ١٦٢ دولة، أن يسهم في حد ذاته في تعزيز المعايير الدولية الخاصة بصون التراث. وستواصل الجهود الرامية إلى زيادة التوازن والصفة التمثيلية في قائمة التراث العالمي، وذلك بتحديد مواقع جديدة في مناطق غير ممثلة تمثيلاً كافياً وبتحديد أنواع من التراث تعبر عن التنوع الثقافي والطبيعي والذاتيات المتعددة الثقافات (انظر أيضا الإطار في الصفحة ١٦).

١٢٤] ومما سيساعد على تجديد الاهتمام بمبادئ الصون التي تقوم عليها الاتفاقية إجراء تنقيح معمق للمبادئ التوجيهية لتنفيذها، وتعزيز مشروعات التعاون التقني وتجديد الشراكات ومضاعفة الجهود الترويجية. وسيتمثل أحد الجوانب الرئيسية في دمج استراتيجيات صون التراث في التخطيط الإقليمي والحضري وفي استراتيجيات التنمية المستديمة (بما في ذلك السياحة الإيكولوجية الثقافية)، وفي الاعتراف بنظم الإدارة التقليدية. كما ستركز اليونسكو، في جهودها من أجل صون التراث، على المناطق التي تعيش مرحلة نزاع مسلح، وعلى ظروف استغلال الموارد، ولا سيما في مجال التعدين. وسيعاد النظر على هذا الأساس في طرائق إدراج المواقع في قائمة التراث العالمي المعرض للخطر، وفي طرائق استخدام هذه القائمة.

١٢٥] وستقوم أنشطة الترويج بدور حاسم في نجاح استمرار العمل بهذا النظام في مجال التراث وزيادة تعزيزه. وستضطلع اليونسكو بحملة خاصة لتوسيع نطاق فهم **اتفاقية عام ١٩٥٤ لحماية الممتلكات الثقافية في حالة وقوع نزاع مسلح وبروتوكوليها**، وزيادة الامتثال والانضمام لها. وسيضطلع بالأنشطة التحضيرية لدخول بروتوكولها الثاني حيز التنفيذ ولإنشاء اللجنة الدولية الحكومية المشار إليها فيه. كما ستعزز اليونسكو أنشطتها الرامية إلى مكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية، مما سيؤدي إلى تعزيز تنفيذ **الاتفاقية الخاصة بالتدابير الواجب اتخاذها لحظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة** (١٩٧٠) والاتفاقيات الصادرة عن **المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص (يونيدروا)**. وستسعى المنظمة عموماً إلى تشجيع أطراف جدد على الانضمام إلى هذه الاتفاقيات وإلى التشجيع على صياغة تشريعات وطنية وتحسين التدريب المهني.

١٢٦] وبغية الاستجابة للطلب المتزايد على وضع قوانين جديدة في المجال الثقافي، ولا سيما فيما يخص **التراث الثقافي غير المادي والتراث المغمور بالمياه**، ستضطلع المنظمة بمبادرة كبرى من أجل تشجيع الانضمام إلى الصك الجديد بشأن حماية التراث الثقافي المغمور بالمياه (إذا ما اعتمده المؤتمر العام في دورته الحادية والثلاثين كما هو متوقع)، بما في ذلك تقديم المساعدة في مجال إعداد التشريعات الوطنية التنفيذية وإصدار منشورات ترويجية في هذا الصدد.

١٢٧] إن **التراث الثقافي غير المادي** يشمل أشكالاً متشعبة وواسعة النطاق ومتنوعة من التراث الحي المتطور باستمرار. وفي هذا السياق، ستشجع اليونسكو الترشيحات لبرنامج "روائع التراث الشفهي وغير المادي للبشرية" وستحثّ على استخدام المبادئ التوجيهية لإقامة نظام "الكنوز البشرية الحيّة". وستسهم جميع هذه الأنشطة في العمل التحضيري لإعداد صك تقنيني يرمي إلى تحسين التوصية الخاصة بصون الفولكلور، واستحداث إطار فكري وقانوني جديد يركز على أهمية التراث الثقافي غير المادي.

١٢٨] وستواصل اليونسكو جهودها من أجل حماية **الإبداع المعاصر والنهوض به** بالعمل على تحسين وضع الفنان وظروف معيشته وعمله في إطار التوصية الخاصة بوضع الفنان وتوصيات المؤتمر العالمي بشأن أوضاع الفنان (١٩٩٧)، وعن طريق تعزيز أنشطة اليونسكو في مجال حقوق المؤلف والحقوق المجاورة بالتعاون الوثيق مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو).

النتائج المتوقعة:

- ازدياد عدد الدول الأطراف في كل من الاتفاقيات بنحو خمس عشرة دولة؛ واعتماد أو تعديل خمسة عشر قانوناً وطنياً لمراعاة أحكام هذه الاتفاقيات؛
- توسيع نطاق المشاركة في صياغة النصوص واعتمادها، وتجسيد مبادئها في التشريعات الوطنية، ورصدها من جانب اللجان الدولية الحكومية المعنية؛
- زيادة مشاركة المواطنين في حماية التراث على نحو يكفل التصدي للإفقار الثقافي والاقتصادي ويصون التنوع الثقافي، وذلك بالإضافة إلى وضع صك تقنيني جديد بشأن التراث غير المادي؛
- إعداد مبادئ رائدة بشأن الحقوق الاجتماعية للفنان ودمجها في التشريعات الوطنية لخمس دول أعضاء.

الهدف الاستراتيجي ٨

حماية التنوع الثقافي وتشجيع التعددية والحوار بين الثقافات والحضارات

١٢٩] في إطار هذا الهدف الاستراتيجي، ستسعى اليونسكو إلى تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

حماية التنوع الثقافي

١٣٠] استناداً إلى تقرير اللجنة العالمية المعنية بالثقافة والتنمية المعنون "التنوع الإنساني المبدع"، وخطة عمل المؤتمر الدولي الحكومي بشأن السياسات الثقافية من أجل التنمية (ستوكهولم، ١٩٩٨)، ستواصل اليونسكو جهودها للترويج للدور الحاسم الذي تضطلع به الثقافة في الاستراتيجيات الوطنية والدولية من أجل التنمية. وتوصي هاتان الوثيقتان بوجه خاص بإعداد سياسات ثقافية تهدف إلى تعزيز التنوع الثقافي من أجل ضمان التعددية الثقافية المستديمة والتنمية البشرية.

١٣١] والمقصود بهذه الفكرة هو توجيه التنوع نحو تحقيق تعددية بنَّاءة تيسيراً لإنشاء آليات حكومية واجتماعية ترمي إلى تعزيز الإدارة المتسقة للتفاعلات بين الثقافات. وتحقيقاً لهذه الغاية، يتعين على الدولة والمجتمع المدني أن يؤديا دوراً هاماً في العمل على تعزيز المساواة والاندماج، وليس التوحيد النمطي، وذلك بالاعتراف بأهمية الشعور بالانتماء، وتعزيز قدرات الناس بحيث يتمكن كل فرد من التمتع الآمن بذاتيته الخاصة داخل إطار اجتماعي مقبول قائم على الديمقراطية.

النتائج المتوقعة:

- استمرار النقاش على الصعيد الدولي بشأن أهم القضايا المطروحة في تقرير "التنوع الإنساني المبدع"، وذلك من خلال التصدي، بوجه خاص، لآثار العولمة على قضايا الذاتية وقدرة الجماعات على التفاعل؛
- استحداث آليات للكشف عن بوادر التوتر في المجتمعات التعددية؛
- مساعدة الأفراد والمجتمعات المحلية على إعادة بناء ذاتياتها التي تعرضت للاختلال نتيجة نزاع أو هجرة أو تخطيط عمراني.

١٣٢] إن **حماية التراث الثقافي وصونه** يشكلان عاملاً أساسياً في حماية التنوع الثقافي. وستواصل اليونسكو إسداء المشورة في مجال السياسات وتقديم الدراية التقنية من أجل صون المواقع غير المدرجة في قائمة التراث العالمي. وسيستند ذلك إلى تصورات كلية ومتنوعة ثقافياً للتراث – الفكري والروحي والمادي – كما أن من شأنه أن يقف في وجه الآراء المتكونة تاريخياً عن الثقافة، ولا سيما على مستوى القانون الدولي والسياسات.

١٣٣] وستدعم اليونسكو لهذا الغرض المبدعين وناقلي الثقافة، وستركز جهودها على تعزيز النظم المحلية والتقليدية للمعرفة وآليات نقلها إلى الشباب، ولا سيما عبر المسنين والنساء. وستساهم اليونسكو أيضاً في النقاش الدولي بشأن حقوق السكان الأصليين وتراثهم، بغية التوصل إلى توافق في الآراء حول ضرورة وضع صكوك تقنية في هذا المجال.

١٣٤] وسيشغل البعد الإنمائي مكانة هامة في أنشطة اليونسكو المتعلقة بصون التراث. فبإمكان أنشطة الصون أن تسهم في التخفيف من وطأة الفقر من خلال إتاحة فرص جديدة لكسب العيش والعمل وممارسة مهن مدرة للدخل. وستحرص اليونسكو على ضمان مشاركة جميع السكان الذين يعيشون داخل مواقع التراث أو بجوارها في وضع وتنفيذ سياسات الصون وإدارتها.

١٣٥] **وإلى جانب الجهود التقنينية، ستركز اليونسكو على إنعاش التراث الثقافي غير المادي** بكافة أبعاده كاللغات، والتقاليد الشفهية، والقيم، والدراية الفنية اللازمة لإبداع مواد الثقافة المادية، وفنون الأداء، وكذلك المعارف التقليدية المتعلقة بالحياة الأخلاقية والاقتصادية والاجتماعية السياسية والبيئية، بما في ذلك أساليب تسوية النزاعات وحماية البيئة ومعالجتها. وتتيح التكنولوجيات الحديثة فرص جديدة في هذا الصدد، وستستعين اليونسكو بهذه التكنولوجيات من أجل دعم تسجيل التراث غير المادي وحفظه ونشره، ومن أجل استحداث أشكال هجينة للتعبير الثقافي. وسوف ترتبط الأنشطة في هذا المجال مع العمل الذي تضطلع به اليونسكو في مجالات ذات صلة بها مثل التراث الثقافي للسكان الأصليين والنظم المعرفية المحلية.

النتائج المتوقعة:

- سعياً إلى تعزيز الوعي بالتراث غير المادي على المستوى الدولي ستعلن اليونسكو ١٥٠ مصنفاً جديداً بوصفها من "روائع التراث الشفهي وغير المادي للإنسانية".
- بغية بناء القدرات في الدول الأعضاء، ستعد اليونسكو أدلة ميسّرة تبين الإطار المنهجي لإعداد قوائم حصر وطنية من أجل صون التراث غير المادي المحلي والوطني، وستنظم دورات تدريبية لهذا الغرض.
- ستعزز اليونسكو مشاركة مستأمني التراث والمبدعين من خلال آليات للحماية وحوافز إدارية وقانونية تستند إلى نظام "الكنوز البشرية الحية"، ومن خلال تنفيذ خطط العمل الرامية إلى حماية وإحياء روائع التراث الشفهي وغير المادي للبشرية ولا سيما من أجل تعزيز الاعتراف بأهمية دور النساء بوصفهن مؤتمنات على التراث غير المادي.
- من أجل إبراز الدور المركزي للغات في حماية التنوع الثقافي، ستحرص اليونسكو على إصدار الطبعة المنقحة "لأطلس اللغات المهددة بالاندثار" ونشر إصدارين من "التقرير عن اللغات في العالم" وعلى توزيع هذه المطبوعات على نطاق واسع.

الحوار بين الثقافات والحضارات

١٣٦] وترتبط حماية التنوع الثقافي ارتباطاً وثيقاً بالإطار الأوسع المتمثل في **تشجيع الحوار بين الحضارات والثقافات**، وهو حوار يهدف إلى إعطاء معنى جديد ومعاصر لمفهوم التراث الثقافي، ومن شأنه أن يؤدي بالفعل إلى إرساء الأسس اللازمة من أجل توافر فهم أفضل للتأثير الدينامي والإثراء المتبادل، إن لم يكن التقارب والالتقاء بين الحضارات والثقافات على مر الزمن وحتى يومنا هذا. فهو يشمل القيم والمعتقدات والمفاهيم الفلسفية والسياسية والإنجازات الثقافية والعلمية لمختلف المناطق والشعوب.

١٣٧] وقد قامت اليونسكو من خلال مصنفات تاريخ البشرية والتواريخ الإقليمية ومن خلال المشروعات المشتركة فيما بين المناطق وفيما بين الثقافات (ولا سيما مشروعي "طريق الحرير" و "طريق الرقيق")، بإلقاء الضوء على العمليات المعقدة التي ينطوي عليها التفاعل الثقافي، وعلى أهمية هذه العمليات بالنسبة لحياة الإنسان في عالم اليوم. وقد أتاحت الأنشطة التي اضطلع بها في إطار "سنة الأمم المتحدة للحوار بين الحضارات – سنة ٢٠٠١" فرصة للتفكير في هذه العلاقات المتبادلة وفي متضمناتها الراهنة، من جوانب مختلفة. وستعمل المنظمة على زيادة الوعي بهذه العمليات والعلاقات المتبادلة، وعلى تحسين المعرفة المتبادلة. كما ستشجع على إجراء بحوث تستهدف توثيق وإبراز أوجه النفع والإثراء المتبادل بين الحضارات والثقافات، التي عادت بالفائدة على البشرية جمعاء. وستدعم اليونسكو إنشاء مرافق للربط الشبكي بالاتصال المباشر فيما بين مؤسسات البحوث على الصعيد الدولي كما ستدعم التفاعل بين هذه المؤسسات من أجل تعزيز التآزر والتعاون وإحراز نتائج متعددة التخصصات.

١٣٨] إن الحوار بين الحضارات يتجاوز أبعاد الثقافة والتراث ليؤثر على جميع مجالات اختصاص اليونسكو. فهو يشمل جدول أعمال أوسع نطاقاً يتضمن أموراً كالنهوج المختلفة التي اتبعتها المجتمعات لتحديد علاقتها بالبيئة وحمايتها، والتعبير عن التضامن، وتسخير المعارف العلمية والتكنولوجية بأساليب تجديدية، والإعراب عن التجربة الإنسانية على صعيد المجتمع من خلال الأدب والفنون. وستسعى اليونسكو إلى إدخال جوانب تتعلق بضرورة الحوار بين الثقافات وبقيمة هذا الحوار، في مناهج تعليم التاريخ والجغرافيا والتربية في مجال المواطنة، استناداً إلى نتائج مشروعات التواريخ والطرق التي تضطلع بها. وستسعى اليونسكو إلى أن تكفل تكييفها على النحو السليم لأغراض التعليم بشتى مستوياته، وتضمينها في المناهج التعليمية المختلفة.

١٣٩] ويخضع الحوار بين الحضارات بدوره لتأثير لا بل لتوجيه ديناميات الإبداع المعاصر وأشكال التعبير المتأصلة فيه. فالإبداع وسيلة فعّالة لتشجيع الحوار وتحسين التفاهم بين الثقافات. وستشجع اليونسكو اتباع أساليب تجديدية لتعزيز التربية الفنية، سواء في التعليم النظامي أو غير النظامي، وستسدي المشورة للدول الأعضاء في مجال السياسات ذات الصلة. فمن شأن مثل هذه الأنشطة التربوية أن تساعد على توضيح وتوثيق العلاقة بين الثقافات التقليدية والمعاصرة.

تشجيع التعددية

١٤٠] وسيمثل الإسهام في بناء مجتمعات متعددة الثقافات تحترم مبدأ التعددية، تحدياً آخر بالنسبة لليونسكو فالتعددية هي في صميم أي مجتمع ديمقراطي دينامي وتشكل شرطاً لا غنى عنه للتفاعل المتجانس بين الثقافات والشعوب وتتعزز بالاستناد إلى الحوار والنقاش والتسامح والاحترام المتبادل بغض النظر عن أصل الآخر أو جنسه أو عرقه أو عقيدته. كما إن احترام مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان شرط أساسي للنهوض بالتعددية وتعزيزها. وستعمل اليونسكو، بالاستناد إلى تحليل أفضل الممارسات، على استحداث مبادئ توجيهية للتعددية القائمة على المشاركة، وستسعى إلى توعية السلطات الوطنية بالدور الحاسم الذي يمكن أن تؤديه المؤسسات الثقافية والتربوية والمنظمات غير الحكومية في هذا الصدد.

١٤١] وتتطلب حماية التنوع **الاعتراف بالوضع لخاص للسلع والخدمات الثقافية**. وتعتبر المنشآت الثقافية والصناعات الإبداعية قنوات مميّزة للإبداع ومصادر متزايدة الأهمية للعمالة والإثراء. وهي تحمل في طياتها منابع الدينامية الاجتماعية والاقتصادية اللازمة لإثراء حياة البشر. وبالاستناد إلى المبادىء الواردة في إعلان اليونسكو بشأن التنوع الثقافي الذي سيعرض مشروعه على المؤتمر العام في دورته الحادية والثلاثين ستقدم المنظمة دعمها للدول الإعضاء الراغبة في وضع سياسات ثقافية ترمي إلى تعزيز حرية تداول وتبادل الأفكار والأعمال، وفي وضع إطار لأشكال التعبير الثقافي الحر والمتنوع عن طريق تمكين الصناعات الثقافية من أن تكون ممثلة على الصعيد العالمي.

التحالف العالمي من أجل التنوع الثقافي

يمثل التصور الذي يقوم عليه التحالف العالمي من أجل التنوع الثقافي شراكة مرنة بين القطاعين الخاص والعام والمجتمع المدني بغية تعزيز التنوع الثقافي وحمايته، وذلك بالتركيز على استحداث وتداول السلع الثقافية على الصعيد العالمي. ويشكل هذا التحالف نهجاً تجديدياً لتشجيع التعاون بين بلدان الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب ومن شأنه أن يصبح أداة فعّالة في الجهود المبذولة للتخفيف من أوجه عدم التناظر الراهنة في التدفقات التجارية للسلع الثقافية.

وستدعى الشركات والرابطات والمؤسسات المنضمة إلى التحالف إلى تقديم دعم فعال للأنشطة الرامية إلى فتح أسواق جديدة للسلع الثقافية المحلية التي تنتجها البلدان النامية، والاستثمار في منشآت طلائعية في هذه البلدان، ونقل الدرايات المهنية الملائمة إلى قطاع الصناعات الثقافية، والمشاركة في أنشطة التدريب. وسيُطلب من حكومات البلدان المعنية أن تعمل بروح من الشراكة الحقيقية على تأمين الحماية اللازمة لحقوق المؤلف وعلى إعمال هذه الحقوق بالشكل الملائم، وذلك سواء لأغراض التجارة التقليدية أو التجارة في المجال الإلكتروني.

ومن المتوقع أن يؤدي هذا التحالف إلى توافر عرض أوسع نطاقاً وأكثر تنوعاً من المنتجات الثقافية المتعددة الأصول على المستوى العالمي وإلى تعزيز نقل الدرايات والتكنولوجيا. وسيجري التشجيع على إقامة شراكات تجارية، ومن المتوقع أن تنشأ أسواق جديدة متسقة ومفتوحة للجميع يتم فيها تداول منتجات ثقافية تتمتع بحماية حقوق المؤلف.

النتائج المتوقعة:

- إبراز الإرادة السياسية الحريصة على التنوع الثقافي على المستوى العالمي وتجسيد مفهوم "الثقافة والتنمية" في أنشطة عملية قائمة على الشراكة؛
- البرهان على تضامن الشركات في بلدان الشمال مع البلدان النامية، وتسليط الضوء على مفهوم المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات؛
- الاطلاع بشكل أفضل على تأثير المنتجات الثقافية المتعددة الأصول على الذاتيات الوطنية؛
- استكشاف ردود فعل المستهلكين ومدى إقبال الجمهور على المنتجات الثقافية الوطنية والأجنبية في عدد من الأسواق؛
- إتاحة فرص جديدة لمبدعي وفناني البلدان النامية من أجل إنتاج وتسويق منتجاتهم؛
- زيادة وتنوع المنتجات الثقافية المعروضة على الصعيد العالمي؛
- توسيع نطاق نقل درايات وتكنولوجيات الإنتاج من الشمال إلى الجنوب، وتسويق وتوزيع منتجات ثقافية، والتشجيع على تكوين الشراكات في مجال الأعمال؛
- إقامة توازن أفضل بين المنتجات الثقافية الوطنية والأجنبية المتوافرة في أسواق البلدان النامية، وذلك بفضل التنمية المستديمة للصناعات الثقافية المحلية؛
- تحسين الانتفاع بحماية حقوق المؤلف لصالح المبدعين والصناعات الثقافية في بلدان الجنوب والشمال، وبالتالي ظهور أسواق جديدة للمنتجات الثقافية مفتوحة للجميع؛
- تعبئة عالمية لصالح التنوع الثقافي من شأنها تيسير المفاوضات التجارية في مجال السلع والخدمات الثقافية.

وستساند اليونسكو إقامة شراكات تجديدية على الصعيدين العالمي والإقليمي من أجل تشجيع المنتجات الثقافية المحلية وتعزيز القدرات الوطنية. ومن بين الأنشطة المقترحة لهذا الغرض إنشاء منتدى دولي جديد يحمل اسم "**التحالف العالمي من أجل التنوع الثقافي**"، سيشرع فيه في بداية فترة الأعوام الستة. وسيضم هذا التحالف جميع الأطراف الفاعلة، من بلدان الشمال والجنوب ومن القطاع الخاص والقطاع العام والمجتمع المدني، بغية بحث إمكانيات الاضطلاع بأنشطة عملية لمساندة البلدان النامية في إقامة صناعات ثقافية تليق بعصر المعلومات، وذلك عن طريق جملة أمور، من بينها:

- استحداث وإنتاج مضامين متنوعة،
- نشر هذه المضامين وصونها،
- الاضطلاع ببرامج للتمكين،
- تأمين انتفاع الجميع بهذه المضامين، مع التركيز بوجه خاص على صون مواد الملك العام وتنميتها.

١٤٢] وفي هذا الصدد، ستتعاون اليونسكو مع مجموعة كبيرة من الأطراف الفاعلة في **المجتمع المدني**، كالمعلمين والعلميين والفنانين وأمناء المكتبات ودور المحفوظات، والعاملين في وسائل الإعلام، وستعمل على تعبئة رابطاتهم وجمعياتهم الكبرى.

النتائج المتوقعة:

- صياغة سياسات وطنية وتقديم الدعم لمؤسسات ثقافية متخصصة بغية تشجيع التعددية الثقافية القائمة على احترام مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان؛
- تحسين تعليم التاريخ والجغرافيا والتربية في مجال المواطنة نتيجة للأنشطة المنفذة خلال سنة الأمم المتحدة للحوار بين الحضارات، وما تلاها من مبادرات وأحداث، وكذلك من خلال مشروعات التواريخ والمشروعات المشتركة بين الثقافات التي تضطلع بها المنظمة؛
- استحداث شراكات تجديدية تضم ممثلي القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني على الصعيدين العالمي والإقليمي، وذلك عن طريق وسائل مثل "التحالف العالمي من أجل التنوع الثقافي"؛
- زيادة وتنويع العرض من المنتجات الثقافية الصادرة خاصة عن البلدان النامية، مما يسهم في إبطاء أوجه عدم التناظر في العرض على الصعيد العالمي؛
- تطبيق أساليب حديثة للإدارة والتسويق، واعتماد تكنولوجيات المعلومات والاتصال في الصناعات الثقافية في البلدان النامية.

الهدف الاستراتيجي ٩

تعزيز الروابط بين الثقافة والتنمية من خلال بناء القدرات وتشاطر المعارف

١٤٣] استناداً إلى خطة عمل المؤتمر الدولي الحكومي بشأن السياسات الثقافية من أجل التنمية (ستوكهولم، ١٩٩٨)، ستواصل اليونسكو جهودها الرامية إلى التنويه بالدور الحاسم الذي تؤديه الثقافة في الاستراتيجيات الوطنية والدولية من أجل التنمية.

١٤٤] وفي مجال التراث، ستضطلع اليونسكو بمشروعات تهدف إلى زيادة وعي الجمهور بأهمية صون أبرز المواقع الثقافية والطبيعية في العالم، بالاستعانة بوسائل الإعلام وشبكة انترنيت وغيرها من الوسائط الرقمية. وستنقل هذه الرسالة إلى المدارس الثانوية من خلال إعداد مجموعة مواد تعليمية للمعلمين بعنوان "التراث العالمي بين أيدي الشباب".

١٤٥] ويتطلب تعزيز التراث العمل أيضا على تصميم سياسات لتنمية السياحة المتصلة بالتراث الثقافي. ولهذا الغرض، ستقدم اليونسكو المساعدة لتحسين القدرات المحلية وتحديد أفضل الممارسات وتعميمها بغية الحد من التأثير السلبي للتنمية السياحية غير المستديمة. كما سيشجع من خلال الشراكات الاستراتيجية لليونسكو مع شركات السياحة والمنظمة العالمية للسياحة، تعزيز سياحة ثقافية أصيلة.

١٤٦] وفي مجال **صون التراث العالمي**، ستؤدي مشاركة المجتمعات المحلية في تنفيذ مشروعات كبرى لحماية البيئة وصون المناطق الحضرية والتخطيط المتكامل والسياحة، إلى تعزيز طابع الاستدامة. وستنفذ استراتيجيات في مجال بناء القدرات والتدريب (بما في ذلك تنمية مهارات الشباب) وتوعية الجمهور (بالاستعانة بوسائل الإعلام وشبكة انترنيت وغيرها من التكنولوجيات الجديدة) من أجل تعميم أخلاقيات الصون. وسيكون الهدف المنشود من ذلك هو تعبئة حشد كبير من الأنصار على المستوى الدولي لمساندة هذه المهام.

١٤٧] ويمثل النهوض بالصناعات الحرفية عنصراً آخر من عناصر العمل من أجل تعزيز الروابط بين الثقافة والتنمية. واستناداً إلى الجهود المبذولة للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية

المستديمة، ستساعد اليونسكو المنظمات المعنية بالصناعات الحرفية والحرفيين أنفسهم على التصدي لبعض القضايا مثل جمع البيانات والتدريب والترويج وتعزيز المكانة الاجتماعية للحرفيين. وستنظم حلقات عمل رائدة بشان تقنيات وطرائق الإعداد للمشاركة في المعارض الحرفية، مع التشجيع على استخدام مواقع على شبكة انترنيت وذلك بغية التوسع في إمكانيات عرض منتجات الحرفيين وتأمين الربط الشبكي فيما بينهم.

١٤٨] وفي إطار **العقد الدولي للسكان الأصليين في العالم** (١٩٩٥-٢٠٠٤)، ستعتمد اليونسكو نهجاً متعدد التخصصات من أجل ضمان مشاركة الأقليات والجماعات المهمشة والمستضعفة مشاركة كاملة في تصميم وتنفيذ ورصد السياسات والأنشطة التي تؤثر عليها مباشرة. وستركز اليونسكو جهودها، في هذا الصدد، على التراث المادي وغير المادي، وعلى تعزيز التعليم النظامي وغير النظامي المتعدد اللغات والمتعدد الثقافات، والنهوض بالحقوق الثقافية، وتحديد آليات للوساطة من أجل تيسير مشاركة السكان الأصليين في عمليات صنع القرار، وتعزيز نظم المعرفة الخاصة بالسكان المحليين والأصليين وطرق نقلها بين الأجيال؛ وتمكين السكان الأصليين بإقامة شراكات منصفة لهم مع غيرهم، وتقديم الدعم لإنشاء هيئات استشارية وشبكات وطنية، بناء على مبادرة هؤلاء السكان وبمشاركتهم.

النتائج المتوقعة:

- إنشاء مرصد على شبكة انترنيت بشأن "الثقافة والتنمية المستديمة" بغية جمع وتحليل وإقرار ونشر النهوج والمبادرات الثقافية التجديدية القائمة على أفضل الممارسات؛
- تعزيز التعاون بين جميع الشركاء بغية الاستجابة على نحو أفضل لاحتياجات التخطيط والمعلومات والتعليم والإدارة والتمويل في مجال الثقافة؛
- وضع مؤشرات ثقافية من أجل تقييم التغيرات التي تطرأ على السياسات والاستراتيجيات والبرامج على المستويين المحلي والوطني؛
- إقامة شراكات موسعة مع الشركات السياحية من أجل دعم مواقع التراث العالمي ومراعاة مبادئ توجيهية من أجل سياحة مسؤولة ومستديمة؛
- إنشاء بنك بيانات عن السياسات الثقافية والأنشطة التنفيذية وأفضل الممارسات، كالنهوج التجديدية في مجال التراث الطبيعي والثقافي والحوار بين الثقافات؛
- تزويد الحرفيين بتقنيات متطورة في مجال التصميم والتسويق والإدارة، بما في ذلك الإئتمانات الصغيرة؛
- تحسين الإحصاءات عن الصناعات الحرفية؛
- استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال من أجل تنظيم معارض ولأغراض التسويق.

الاتصال والمعلومات

١٤٩] سيندرج نشاط اليونسكو في مجال الاتصال والمعلومات في إطار الأهداف المحددة في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة (يوليو/تموز ٢٠٠٠) بشأن "دور تكنولوجيات المعلومات والاتصال في إطار اقتصاد عالمي قائم على المعرفة"، وفي إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية (سبتمبر/أيلول ٢٠٠٠). إذ يدعو هذان النصّان إلى إقامة شراكة استراتيجية دولية من أجل سد الفجوة الرقمية، وإرساء مجتمع للمعرفة مفتوح للجميع دون استثناء.

١٥٠] وهدف اليونسكو الرئيسي ضمن هذا الإطار ينبغي أن يتمثل في تشييد مجتمع للمعرفة قائم على تشاطر المعارف، ويشمل كافة الأبعاد الاجتماعية الثقافية والأخلاقية المتصلة بالتنمية المستديمة. ذلك أن التحدي الحقيقي يتجاوز الجوانب التكنولوجية ويكمن في مراعاة **البعد الإنساني للفجوة الرقمية**. وفي هذا الصدد، تشكل التربية هدفاً ذا أولوية. إذ لا **يمكن** إتاحة "**المعلومات للجميع**" من دون **توفير** "**التعليم للجميع**". وتكنولوجيات المعلومات والاتصال تؤثر في كافة مجالات عمل المنظمة كما يتضح من الاستراتيجية المستعرضة المخصصة لهذا الموضوع، والتي تتناول – فضلاً عن الجوانب المجتمعية – مسألة إسهام هذه التكنولوجيات في تنمية التربية والعلوم والثقافة وفي بناء مجتمع المعرفة.

١٥١] ومن شأن القمة العالمية لمجتمع المعلومات المزمع عقدها سنة ٢٠٠٣ تحت رعاية الاتحاد الدولي للاتصالات، أن تتيح الفرصة لاستعراض مجمل المسائل المطروحة، ووضع بيان بالإنجازات، وتحديد استراتيجيات للعمل المقبل. وفي هذا الصدد، يبدو أفق الاستراتيجية المتوسطة الأجل بعيداً نسبياً إذا ما أخذنا بعين الاعتبار دينامية ثورة المعلومات والوتيرة المتسارعة التي تظهر بها الابتكارات التكنولوجية: فمنذ ثماني سنوات فقط كانت المواقع على شبكة الانترنيت لا تتجاوز ٥٠ موقعاً، بينما صارت اليوم تعد بالملايين. كما يُقدر أن عدد مستخدمي الانترنيت الذي بلغ ٤٠٧ ملايين شخص في نهاية عام ٢٠٠٠، سيتجاوز المليار في عام ٢٠٠٥.

١٥٢] واليونسكو مكلفة بمقتضى رسالتها بتعزيز حرية تداول المعلومات والمعارف والبيانات، وتشجيع استحداث مضامين متنوعة، وتيسير الانتفاع المنصف بالمعلومات وبوسائل تشاطر المعارف، مع السهر على تعزيز القدرات المؤسساتية. وسوف يكون **الانتفاع بالمعلومات وإدارة المعرفة و"المضامين"** من محاور العمل الهامة للمنظمة في السنوات المقبلة.

١٥٣] وستواصل المنظمة عملها على ثلاثة أصعدة متمايزة ولكنها مترابطة فيما بينها هي: (١) الجوانب الأخلاقية والتقنينية والقانونية؛ (٢) مضامين تكنولوجيات المعلومات والاتصال وتطبيقاتها في مجالات اختصاص المنظمة بما في ذلك التنمية والإدارة الديمقراطية لشؤون الحكم؛ (٣) الأدوات المنهجية وإمكانية الانتفاع بالمعلومات والمعرفة.

١٥٤] يعمل البرنامج الدولي لتنمية الاتصال (بدتا) منذ عام ١٩٨٠، على مساعدة البلدان النامية على زيادة قدراتها في ما يخص الاتصال وتحسين التدريب في هذا المجال. وإن البرنامج الدولي الحكومي الجديد بعنوان "المعلومات للجميع"، الذي وُضع في يناير/كانون الثاني ٢٠٠١ باعتباره قاعدة انطلاق للتأمل والعمل من أجل الإسهام في تقليص الفجوة الرقمية، يمكن أن يُستخدم أيضا كأداة مميزة لهذه الغاية: فينبغي أن يوفر إطاراً مرجعياً، ويساعد في تحديد التوجُّهات الرئيسية للأنشطة في هذا المجال.

١٥٥] وستستند اليونسكو إلى مجموعة واسعة من الشركاء مثل منظمات الأمم المتحدة، وخاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والاتحاد الدولي للاتصالات، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية والبنك الدولي، وغيرها من المنظمات

الحكومية الدولية والإقليمية (مثل الاتحاد الأوروبي)، والمنظمات غير الحكومية، والأوساط المهنية العاملة في مجالات اختصاص اليونسكو، وبالطبع القطاع الخاص. وستبذل المنظمة جهدا خاصا من أجل تعزيز علاقاتها مع منظمات **المجتمع المدني**.

١٥٦] وستسعى المنظمة إلى تشجيع النقاش الدولي والتأمل في تأثير العولمة على الانتفاع بخدمات المعلومات وعمليات الاتصال. كما ستساهم في استكشاف ما يوجد أو ما ينبغي استحداثه من آليات لتشجيع الانتفاع العام بالمعلومات والاتصال والتعبير عن التنوع الثقافي في مجتمع المعرفة. ولهذه الغاية، ستسعى المنظمة إلى الجمع بين وسائل الإعلام التقليدية والجديدة، لا سيما من خلال **تنمية قوامها المجتمع المحلي**.

الهدف الاستراتيجي ١٠

تشجيع التداول الحر للأفكار والانتفاع العام بالمعلومات

١٥٧] إن تأثير العولمة وتكنولوجيات المعلومات والاتصال على التداول الحر للأفكار والانتفاع العام بالمعلومات، تأثير ذو وجهين: فمن جهة، تنشأ عن استخدام وسائل الإعلام الحديثة مخاطر ومخاوف جديدة، مثل التحريض على العنف والتعصب والكراهية، أو زيادة الإجرام السيبرني. فضلا عن أن تنامي تركيز النفوذ وتزايد عمليات الدمج العظمى بين الشركات الكبرى لوسائل الإعلام يمكن أن يؤديا إلى فرض قيود على حرية التعبير والرأي، والتحديد من حرية تداول الأفكار والانتفاع بالمعلومات. ومن جهة أخرى فإن تكنولوجيات المعلومات والاتصال يمكنها، من خلال مضاعفة إمكانيات الربط بين الأفراد والجماعات وتيسير الانتفاع بالمعلومات والأفكار والمعارف، أن تساعد هذه الجماعات على التغلب على الاستبعاد، والخروج من العزلة. وبالمثل فإن تكنولوجيات المعلومات والاتصال تزيد الفرص وتوسع الإمكانيات المتاحة للمواطنين للمشاركة في شؤون الحكم وعمليات اتخاذ القرار.

١٥٨] ويتمثل دور اليونسكو في تشجيع التعاون الفكري الدولي وحشد الرأي العام العالمي وكافة شركاء المنظمة من أجل **تعزيز حرية التعبير وحق الانتفاع بالمعلومات والدفاع عنهما**، وهو حق يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالحق في التعليم. وفي هذا الإطار، ستشجع اليونسكو اعتماد مبادئ جديدة معترف بها عالمياً ومعايير أخلاقية مشتركة فيما يخص استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال. وسيشكل وضع استراتيجية فعالة للترويج للملك العام على أساس مبدأ "الانتفاع المجاني" بالمعلومات، أحد العناصر الأساسية لعمل المنظمة في هذا المضمار.

١٥٩] وفي هذا السياق، ستسعى المنظمة إلى تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

تعزيز حرية التعبير، وحرية الصحافة، وتعددية وسائل الإعلام واستقلالها

١٦٠] ستواصل اليونسكو تعزيز ومساندة **حرية تداول المعلومات** من خلال تشجيع أنشطة المنظمات غير الحكومية والمهنية العاملة في هذا المجال. وستبذل المنظمة جهوداً ترويجية كبرى في هذا الصدد تستهدف الجمهور الواسع على الصعيد العالمي، وصانعي القرارات، والبرلمانيين، ومنظمات المجتمع المدني، ومؤسسات تدريب الصحفيين. وستسعى أنشطة التوعية العالمية النطاق إلى تعزيز حرية التعبير والصحافة، لا سيما في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، وفي المناطق التي تعاني من النزاعات أو التي خرجت منها. وسيقدم دعم خاص لوسائل الإعلام المستقلة، نظراً للدور الهام الذي يمكنها أن تضطلع به فيما يخص درء النزاعات وتسويتها. كما سيُعطى زخم جديد للمبادرات الرامية إلى تهيئة الظروف المؤاتية في الدول الأعضاء من أجل تسيير شؤون وسائل الإعلام على نحو ديمقراطي وفقاً للإعلانات وخطط العمل المنبثقة عن الحلقات الدراسية الإقليمية الخمس (التي نظمت بين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٧ في ويندهوك، وألما آتا،

النتائج المتوقعة:

- إحراز التقدم فيما يتعلق بتطبيق حقوق الإنسان والحريات الأساسية في مجال وسائل الإعلام؛
- إدراج أحكام تنص على حرية التعبير وحرية الصحافة واستقلالية وسائل الإعلام في التشريعات الوطنية الخاصة بزهاء خمسة عشر بلداً؛
- زيادة عدد الصحف ومحطات الإذاعة والتلفزيون المستقلة، سواء في القطاع العام أو الخاص، في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، والمناطق التي تعاني من النزاعات أو التي خرجت منها؛
- توسيع النطاق الجغرافي الذي تغطيه الشبكات من أجل تحقيق المزيد من الفعالية في مكافحة الانتهاكات المرتكبة ضد سلامة الصحفيين والمفكرين.

وسانتياغو، وصنعاء، وصوفيا) بشأن تعزيز **وسائل الإعلام المستقلة والتعددية**. كما ستساهم المنظمة في إقامة شبكات للإنذار أو تعزيز الشبكات القائمة منها، من أجل حماية حرية التعبير والصحافة بما يضمن سلامة الصحفيين والمفكرين على نحو أفضل.

تشجيع تطبيق حقوق الإنسان والحريات الأساسية في المجال السيبرني

١٦١] ستعمل اليونسكو أيضا، استناداً إلى خبرتها الطويلة في مجال الدفاع عن حرية التعبير والديمقراطية في وسائل الإعلام التقليدية، على **تعزيز احترام المبادئ التي يكرسها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المجال السيبرني**. ويُعد من ضمن هذه المبادئ ما يلي: حرية التعبير، واحترام الحياة الخاصة، وحق الفرد في الأمان على شخصه، والحق في الحصول على المعلومات والتعليم، وحماية المصالح المعنوية والمادية الملازمة للعمل الفكري، والاستخدام المشروع للمصنفات، واحترام الشرعية، والمبادئ العالمية للقانون والأخلاق، والمسؤولية الاجتماعية لمزودي المعلومات، واستخدام الانترنيت في سبيل تعزيز الديمقراطية. وستواصل اليونسكو في إطار مهامها كمنتدى للنقاش، وكمركز لتبادل المعلومات، تشجيع التأمل في التحديات الأخلاقية والمجتمعية المترتبة على مجتمع المعلومات. فستحلل أهم الاتجاهات في هذا المجال إلى جانب مواقف ووثائق السلطات الحكومية والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية. وقد يسفر ذلك عن صياغة اقتراحات لوضع نصوص أو صكوك تقنينية يمكن أن يُتفق عليها دولياً. واليونسكو هي المنظمة الوحيدة القادرة على الجمع بين المبدعين والفنانين والناشرين ومستخدمي "المعرفة" المتمثلين في العاملين بالمكتبات والمعلمين والباحثين. وبالتالي فهي تتمتع بمكانة تسمح لها بأن تشارك، بالتشاور الوثيق مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية، في النقاش الدائر بشأن الملكية الفكرية والاستخدام المشروع للمصنفات، والاستثناءات المشروعة من حقوق المؤلف لأغراض التدريس والبحث، والترويج للمصنفات التي تندرج في إطار الملك العام. وهذا النقاش الذي تشترك فيه كافة الأطراف المعنية من شأنه أن يُفضي إلى توصيات مشتركة تتعلق بهذا الموضوع. وبموازاة ذلك، ستنفذ أنشطة متنوعة لتوعية الجمهور العام وبعض الجماهير المستهدفة المحددة.

النتائج المتوقعة:

- توسيع نطاق النقاش العام بشأن الملكية الفكرية والاستخدام المشروع للمصنفات لأغراض تعليمية وعلمية وثقافية؛
- إحراز التقدم في مجال التوصل إلى توافق دولي في الآراء بشأن هذه المسائل، وكذلك في ما يخص صياغة توصيات موجهة إلى كافة الأطراف المعنية.

تعزيز المعلومات المندرجة في الملك العام وتوسيع نطاقها

١٦٢] إن **المعلومات المندرجة في الملك العام**، على الرغم من أن ليس لها قيمة تجارية، توفر معيناً لا يقدّر بثمن، ولكنه غير مستغل، من البيانات والمعلومات والمعارف والوثائق من كل نوع سواء كانت ناجمة عن بحوث ممولة من القطاع العام، أو متاحة في الملك العام. وتؤدي تكنولوجيات المعلومات والاتصال إلى تغيير ظروف استغلال هذا "التراث المشترك" (الملك العام العالمي) تغييراً جذرياً، إذ أصبح من الممكن إتاحته للجمهور العام وتبادله وتشاطره. وإن اليونسكو، باعتبارها هيئة للتعاون الفكري على الصعيد العالمي، ستكون رائدة الترويج للمعلومات المندرجة في الملك العام، من خلال التشجيع على صياغة واعتماد سياسات وأحكام تشريعية تستهدف التوسع في تعميم الانتفاع بهذا "الملك العام" في المجالات الجوهرية لمجتمع المعرفة. كما ستساعد على صون المصنفات المندرجة في هذا الملك العام، بما في ذلك المصنفات المشمولة ببرنامج ذاكرة العالم، وترقيمها وتيسير الانتفاع بها ونشرها على نطاق أوسع. وفي الوقت ذاته، سيتعين على المنظمة النهوض بالممارسات القطرية والدولية فيما يتعلق بالملك العام، وذلك من خلال البحث عن معايير مشتركة للتسجيل والتخزين والتبادل، وصياغة السياسات والمبادئ التوجيهية والنصوص التشريعية المناسبة.

النتائج المتوقعة:

- زيادة توعية الدول الأعضاء بقيمة التراث الوثائقي؛
- وضع مبادئ توجيهية بشأن الانتفاع بالمعلومات المندرجة في الملك العام؛
- إقامة شراكة دولية من أجل جمع التراث الوثائقي وصونه ونشره.

إنشاء "بوابة معرفية" لليونسكو على الانترنيت

١٦٣] إن إنشاء بوابة عامة على الانترنيت كفيل بخدمة أغراض متعددة. فمثل هذه البوابة يمكن أن تكون هدفا ووسيلة ونتيجة. وتستطيع المنظمة من خلالها البرهان على أن إتاحة ملك عام ثري بالمضامين يعتبر عاملا هاما في بناء مجتمع المعرفة. وستستهدف هذه البوابة إثبات إمكانية

وجدوى إنشاء موقع شبكي عالمي يضم مجموعة واسعة من المعلومات والوثائق المتاحة في الملك العام، ويشهد بما تتسم به المواد المتاحة من تنوع في أشكالها وأصولها الوطنية والثقافية واللغوية، وفي مضامينها بطبيعة الحال. وستكون المعلومات والمواد المعروضة (السياسات والإحصاءات والبيانات، والمنهجيات وغيرها) موجهة على سبيل الأولوية إلى المستخدمين في البلدان النامية. وسوف تجمع مختلف التجارب في مجال الديمقراطية الإلكترونية وإدارة شؤون الحكم "بالاتصال المباشر"، وشتى إمكانيات تحسين إدارة الشؤون العامة ومشاركة المواطنين باستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال، ولا سيما في البلدان النامية، سعيا إلى نشر أفضل الممارسات. ونظراً لارتفاع التكاليف، سيتم تنفيذ مشروع البوابة بالتعاون مع شركاء آخرين.

النتائج المتوقعة:

- تحسين الانتفاع بالمعلومات والبيانات المندرجة في الملك العام في مجال التربية والعلم والثقافة والاتصال والمعلومات من خلال بوابة لليونسكو على الانترنيت؛
- زيادة عدد مستخدمي الموقع من مختلف الأقاليم؛ وإقامة روابط على الصعيد العالمي مع المجموعات والمؤسسات وسائر الجهات المزودة بالمعلومات؛
- تحقيق معرفة أفضل بالممارسات المعتمدة حالياً في مجال الإدارة الإلكترونية لشؤون الحكم ومشاركة المواطنين.

الهدف الاستراتيجي رقم ١١

تشجيع التعبير عن التعددية والتنوع الثقافي في وسائل الإعلام وفي الشبكات العالمية للمعلومات

١٦٤] في إطار هذا الهدف الوثيق الصلة بالهدف الاستراتيجي ٨ ستواصل اليونسكو **تشجيع التعددية الثقافية واللغوية وحيوية أشكال التعبير الثقافي المتنوعة** من خلال دعم إنتاج المنتجات ونشرها في مجالي وسائل الإعلام والمعلومات على الصعيد المحلي والقطري والإقليمي. ويمثل تعزيز التعددية تحدياً رئيسياً في مجال وسائل الإعلام، وكذلك فيما يخص كافة تقنيات الاتصال والمعلومات. وفي هذا الصدد، فإن إنتاج المواد التعليمية والترفيهية والثقافية التي تستجيب لتطلعات فئات اجتماعية محددة، ونشرها على الصعيد المحلي والقطري أو شبه الإقليمي، يُعتبر من أفضل الوسائل لضمان تنوع ثقافي حقيقي وتعزيز تعددية فعلية. وبإمكان المرافق العامة للإذاعة والتلفزيون أن تساهم بدورها في الحد من مخاطر التنميط الثقافي من خلال مساندة إخراج ونشر برامج تتلاءم مع مختلف الظروف الاجتماعية. وسوف تضع اليونسكو المبادئ وتساعد في مجال صياغة السياسات، وتوعي السلطات الحكومية والأوساط المهنية، وتشجع الشراكات بين القطاعات العامة والخاصة والمجتمع المدني من أجل تنمية المنتجات الثقافية ونشرها؛ وستضطلع أخيراً، بأنشطة قوية وفعالة على المستوى القطري لتنفيذ مشروعات رائدة.

١٦٥] وستسعى اليونسكو إلى تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

تشجيع إنتاج ونشر البرامج السمعية البصرية

١٦٦] ستقوم المنظمة، بالتشارك مع المنظمات الدولية غير الحكومية المتخصصة، بإعداد سياسات واستراتيجيات من أجل إنتاج ونشر برامج سمعية بصرية تراعي احتياجات مختلف الجماهير المستهدفة – مثل النساء والشباب – وتستجيب لشواغل فئات محددة كالأقليات الإثنية أو اللغوية، والمجتمعات المحلية الريفية أو الحضرية المحرومة. وفي هذا الصدد، يمكن للمرافق العامة للإذاعة والتلفزيون التي تلتزم بمعياري التنوع والجودة في المضامين، أن تساهم إسهاماً ملحوظاً في الاستجابة لشواغل المواطنين وتطلعاتهم فيما يخص الاتصال والمعلومات، وذلك بموجب المهمة الخاصة بها، ولأنها مستقلة – على الأقل جزئياً – عن المصالح التجارية. وستواصل المنظمة إذن جهودها من أجل تعزيز المرافق العامة للإذاعة والتلفزيون من خلال احترام استقلالية التحرير. وسيتم التركيز على تحسين نوعية المنتجات والبرامج وعلى توسيع قنوات التوزيع. ويتسم موضوع **التثقيف في مجال وسائل الإعلام** بأهمية خاصة بالنسبة لليونسكو وسوف يعطى الأولوية في هذا المضمار. وستعنى الأنشطة في المقام الأول بتوعية صانعي القرار والعاملين في مجال وسائل الإعلام، وتعبئة جهودهم حول الموضوعات المذكورة أعلاه. وسوف يتم التشديد على ضرورة تشجيع التعبير عن التعددية الثقافية واللغوية في المضامين. وستسعى المنظمة إلى تعزيز بمفهوم "البعد التعليمي والثقافي لوسائل الإعلام" إلى جانب دعمها للمبادرات الرامية إلى الحد من "العنف على

الشاشة". وستستهدف أنشطة أخرى تنفذ في إطار الاستراتيجيات الإقليمية والأقاليمية، وبالتشارك مع منظمات متخصصة، تشجيع **الإنتاج والإنتاج المشترك في البلدان النامية**، وتيسير تبادل البرامج والخبرة والدراية، وتسهيل دخول الإنتاج المحلي الأسواق العالمية. وستكمل هذه الأنشطة من خلال مشروعات رائدة لدعم تدريب الموظفين المهنيين، ولتطوير الإنشاءات والمرافق.

النتائج المتوقعة:

- زيادة عدد المنتجات التي تدعمها اليونسكو، وزيادة حجم الموارد المالية المحشودة، وعدد المصنفات والمنتجين في قنوات التوزيع الدولية؛
- مضاعفة عدد المدرَّبين، وعدد منظمات وسائل الإعلام التي تستهدف فئات مختلفة، ولا سيما في البلدان النامية؛
- اعتماد نصوص تشريعية وطنية فيما يخص المرافق العامة للإذاعة والتلفزيون.

تعزيز تنوع المضامين في شبكات المعلومات

١٦٧] يشكل المجال السيبرني "مرتعاً" خصباً لعمليات التبادل والإبداع والتعبير عن قيم وهويات ثقافية متعددة. وسيتعين على اليونسكو **وضع سياسات واستراتيجيات من أجل تشجيع إنتاج المضامين التعليمية والعلمية والثقافية، والحفاظ عليها ونشرها من خلال الشبكات العالمية**. وانطلاقاً من تحليل نتائج الدراسات والبحوث المنفذة في الدول الأعضاء، واستنادا إلى نتائج التجارب والممارسات والسياسات، ستقوم المنظمة بصياغة مجموعة من التوصيات الرامية إلى تعزيز التنوع اللغوي والثقافي في المجال السيبرني. كما سيجري تشجيع المبادلات التي تستهدف تنمية التعددية اللغوية في الانترنيت على غرار برنامج بابل. وفي إطار برنامج "ذاكرة العالم"، الذي يستهدف الحفاظ على التراث الوثائقي النادر والمهدد ذي القيمة العالمية، والتعريف به، ستطبق المنظمة المنهجيات والمبادئ المحددة خلال السنوات الأخيرة، وتنفذ عمليات الصون والنشر، مع توسيع نطاق هذه الأنشطة ليشمل بلداناً أخرى ومصادر لغوية أخرى ووسائل أخرى.

١٦٨] وختاماً، ستبذل الجهود للشروع في استراتيجية شاملة من أجل الحفاظ على الذاكرة الرقمية بالتعاون مع كافة الشركاء المعنيين. وسيشمل ذلك تحليل المشكلة، وتحديد الحلول الممكنة والتوصيات، التي ينبغي صياغتها على الصعيد الدولي، من أجل تجميع وصون التراث الوثائقي وحفظه في شكل رقمي، والحفاظ على المنتجات الرقمية المهددة في حد ذاتها بالدمار.

النتائج المتوقعة:

- تعزيز التنوع الثقافي واللغوي من خلال تنويع أكبر في العرض على الانترنيت وغيرها من الوسائل الرقمية؛
- صياغة توصيات شاملة بشأن التنوع الثقافي على الانترنيت وبشأن المنتجات الرقمية وتطبيقها على نطاق واسع؛
- وضع ترتيبات لجمع التراث الوثائقي وحفظه في شكل رقمي ولجمع المنتجات الرقمية.

الهدف الاستراتيجي ١٢

تأمين فرص الانتفاع بتكنولوجيات المعلومات والاتصال للجميع ولا سيما فيما يتعلق بمواد الملك العام

١٦٩] ستواجه اليونسكو التحدي الذي تطرحه الفجوة الرقمية من خلال تقديم الدعم **لتنمية القدرات المؤسساتية والبشرية في البلدان النامية، والبلدان الأقل نمواً، وتلك التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية**، ولا سيما عن طريق اعتماد نهج إقليمي لامركزي. فإن غالبية سكان المعمورة يتعذر عليهم الانتفاع بالمعرفة ووسائل الإعلام والمشاركة الفعلية في مجتمع المعرفة بسبب عوائق شتى، من بينها ما يلي: عدم ملاءمة البنى التحتية سواء فيما يتعلق بتوافر الطاقة والمعدات ومرافق الاتصالات والنشر على نطاق واسع؛ وعدم كفاية الموارد المالية؛ واستمرار تفشي الأمية؛ والافتقار إلى بيئة علمية قادرة على استقبال هذه التكنولوجيات؛ ونقص التدريب على استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال؛ والطابع العشوائي للصيانة أو المساعدة؛ وعدم ملاءمة المضامين، بل استحالة استخدامها لأسباب لغوية أو ثقافية. وسيشتمل إسهام اليونسكو في تقليص الفجوتين الرقمية والإعلامية على **صياغة سياسات لتعزيز القدرات المؤسساتية؛ وتهيئة الظروف المناسبة لضمان الإنصاف في انتفاع الجميع بالمعلومات والمعرفة وبالتكنولوجيات اللازمة**. وسيجري لهذه الغاية حشد كافة الشركاء في إطار التعاون الدولي.

١٧٠] وفي هذا السياق، ستسعى اليونسكو إلى تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

صياغة سياسات واستراتيجيات إقليمية وقطرية متكاملة في مجال الاتصالات والمعلومات والمعلوماتية

١٧١] ستركز الجهود، من باب الأولوية، على تنمية المضامين المحلية، وعلى الموارد البشرية والبنى الأساسية. وسيكون التعاون بين المنظمات الإقليمية عنصراً أساسياً من عناصر هذه الاستراتيجيات التي ستستهدف في المقام الأول، تشجيع القدرات المحلية أو تعزيزها، سواء أكان الأمر يتعلق بالمعدات أم بالموارد البشرية أو المنهجيات. وسيكون الهدف من ذلك استحداث منتجات إعلامية ونشرها بين المجتمعات المحلية والوطنية وشبه الإقليمية والأقاليمية. وسيشجع، في نفس الوقت، إنشاء شبكات من دور المحفوظات والمكتبات وغيرها من مرافق التوثيق أو تعزيز الشبكات القائمة من خلال الدعم المؤسسي. وستولى الأولوية لدراسة الإمكانات التي يوفرها المجال السيبرني فيما يخص التعاون الإقليمي والانتفاع بالمعلومات المحلية. وفي إطار هذه الاستراتيجيات كافة ستولى الأولوية لتدريب النساء والشباب لتيسير إشراكهم في عمليات الاتصال.

النتائج المتوقعة:

- إعداد استراتيجيات وخطط عمل على الصعيدين الإقليمي وشبه الإقليمي؛
- تعزيز مشاركة الفئات المستهدفة وتوطيد قدراتها على التنمية الذاتية؛
- توسيع نطاق المشاركة في الشبكات العالمية بفضل التدريب والدعم المؤسسي؛
- تكوين شبكة عالمية تضم مبتكري ومستخدمي أدوات إدارة المعلومات الرقمية والوثائقية ومعالجتها؛
- تحسين المشاركة في الشبكات الإقليمية ورفع نوعيتها التقنية.

تعزيز الانتفاع بالمعلومات وبوسائل الاتصال

١٧٢] في إطار التعاون فيما بين المؤسسات، والشراكة الموسّعة مع المؤسسات المتعددة الأطراف، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الدولي للاتصالات، والبنك الدولي، والمنظمات الدولية الحكومية الإقليمية، وغيرها من الأطراف الفاعلة، ستسعى اليونسكو إلى تعزيز المبادلات الهادفة إلى تيسير استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال لأغراض تعليمية وعلمية وثقافية أو للاتصال. وستضاعف الجهود المبذولة من أجل تعبئة التعاون التقني الدولي في سبيل تعزيز القدرات في مجالي الاتصال والمعلومات، ولا سيما من خلال البرنامج الدولي لتنمية الاتصال (بدتا) وبرنامج المعلومات للجميع. وستواصل المنظمة تنفيذ تجربة المراكز المتعددة الأغراض للاتصالاتية على صعيد المجتمع المحلي، مع توسيع نطاقها من أجل تيسير الاستفادة من تكنولوجيات المعلومات والاتصال في المناطق الحضرية أو الريفية المحرومة، دعماً للبرامج الإنمائية. وستنفذ مشروعات رائدة يتم فيها الجمع بين وسائل الاتصال التقليدية (ولا سيما الإذاعة) والتكنولوجيات الجديدة للمعلومات (وخاصة الانترنيت) من خلال مراكز الاتصالاتية على صعيد المجتمع المحلي. فهذا من شأنه أن يتيح اختبار الشروط اللازمة لنجاح هذه المشروعات في طائفة من التطبيقات في مجالات مثل التربية، والصحة، والحياة اليومية، ومكافحة الفقر، والإدارة التشاركية، وعملية اتخاذ القرارات على الصعيد المحلي.

النتائج المتوقعة:

- زيادة عدد مشروعات تطوير "البنى الأساسية للمعلومات" والقدرات الاتصالاتية، وزيادة حجم الموارد المحشودة؛
- تنويع تطبيقات تكنولوجيات المعلومات والاتصال لأغراض التدريب، ولا سيما استخدامها من أجل التعليم عن بعد والتعاون العلمي والثقافي؛
- زيادة عدد المشروعات الرائدة الرامية إلى إنشاء عدد من مراكز الاتصالاتية الخاصة بالمجتمع المحلي والموصولة بالانترنيت ("radiobrowsing")؛ وزيادة عدد السكان المستفيدين من هذه المرافق؛
- زيادة عدد المواقع على شبكة الويب وأقراص القراءة بالليزر المنتجة على صعيد المجتمع المحلي، والتي تعرض مضامين محلية.

استراتيجية للموضوع المستعرض:

القضاء على الفقر، ولا سيما الفقر المدقع

استراتيجية اليونسكو المتعلقة بالفقر – جدول أعمال في طور التكوين

١٧٣] إن الفقر إنكار لحقوق الإنسان الأساسية، وأصبح في الوقت الحاضر مسألة تهم كافة المجتمعات. كما أصبح من الضروري أن تكون هناك معالجة فعالة لأوجه الظلم وأشكال الاستبعاد والحرمان وأوجه التفاوت المترتبة على الفقر، ولا سيما الفقر المدقع، وعلى الأخص معالجة أسبابها، إذا أريد المضي قدما في تعزيز العدالة الاجتماعية والإنسجام والتقدم الاقتصادي والاجتماعي، والديمقراطية، وبالتالي السلام. ويعاني ١,٢ مليار شخص في الوقت الحاضر من الفقر المدقع، ويعيش ويشتغل ثلاثة أرباعهم في المناطق الريفية.

١٧٤] لقد وضعت الحكومات والمنظمات الدولية مسألة القضاء على الفقر في صلب الجهود المبذولة على الصعيد العالمي من أجل المضي قدما في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد تعهدت، في سلسلة من المؤتمرات الدولية، ومؤخرا في جمعية الألفية، بالسعي إلى تحقيق هدف التنمية الدولية المتمثل في خفض نسبة الأفراد الذين يعيشون في فقر مدقع بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥. وقد تجاوزنا منذ فترة قصيرة منتصف عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧–٢٠٠٦). وقد تم الاضطلاع بعدة مبادرات في إطار منظومة الأمم المتحدة وخارجها، بهدف إحداث التآزر اللازم للتغلب على الفقر. وكانت أهدافها الرئيسية بشكل عام هي خلق بيئة سياسية مؤاتية لخدمة مصالح الفقراء؛ وزيادة تدفق الموارد إليهم وتوليد رأسمال اجتماعي وإنشاء مؤسسات تعزّز انتفاع الفقراء بالمعارف والمعلومات والفرص؛ وتمكين الفقراء ومجتمعاتهم.

١٧٥] وينبغي التنسيق بين الاستراتيجيات الطويلة الأجل للقضاء على الفقر وبين استراتيجيات التنمية البشرية الأخرى، ومن ثمّ دمجها في السياق الشامل للأمن البشري مع التركيز على احتياجات الأفراد ومجتمعاتهم. وقد تمّ التشديد في عدد من التقارير الأخيرة الصادرة عن المؤسسات الدولية ووكالات التعاون من أجل التنمية وكذلك شبكات البحوث المختصة بمسألة الفقر والمعنية بالعمل الميداني، على أهمية ضمان هذا التنسيق لكي تكون الاستراتيجيات الرامية إلى التخفيض من وطأة الفقر فعّالة وقابلة للاستدامة. ويزداد هذا الأمر ضرورة لأن هناك مؤشرات تدل على أن بعض المناطق، شهدت في السنوات القليلة الماضية تعطّل التقدم نحو تخفيض وطأة الفقر في المناطق الريفية (انظر التقرير عن الفقر في المناطق الريفية لعام ٢٠٠١ للصندوق الدولي للتنمية الزراعية بعنوان "The Challenge of Ending Rural Poverty" (تحدي إنهاء حالة الفقر في المناطق الريفية).

١٧٦] وتحتل اليونسكو موقعا جيدا، باعتبارها المنظمة الفكرية والأخلاقية في منظومة الأمم المتحدة، للدفاع عن الواجب الأخلاقي والسياسي الملح للقضاء على الفقر. ويعتبر القضاء على الفقر شرطا هاما لتحقيق السلم والأمن في العالم – ومسألة تتعلق بكرامة الإنسان. ولذلك سيكون إعمال الحق في التنمية، وفي التعليم من بين المهام الملقاة على عاتق اليونسكو، بالإضافة إلى مهمتها المتعلقة بالترويج لصالح التضامن بين البشر – سواء فيما بين البلدان أو بين فئات السكان التي تتسع الفوارق بينها.

١٧٧] ويجري في كثير من الأحيان إهمال الأبعاد التربوية والثقافية والعلمية للفقر وسياسات مكافحته. وعلى الرغم من أن نموذج الفقر قد تحول من مجرد مقاييس وتعاريف مالية ونقدية ("أقل من دولار أمريكي واحد في اليوم") إلى مفاهيم أكثر تركيزاً على الجانب الإنساني، مثل نقص "القدرات البشرية"، والافتقار إلى رأس المال الاجتماعي وهشاشة بعض الأوضاع، وقلة الاعتبار، وما إلى ذلك، فإن هذا التعريف وهذا الفهم الموسعين قلما ينعكسان في السياسات والاستراتيجيات والوثائق المتعلقة بالسياسة العامة.

١٧٨] فعلى سبيل المثال، ركّزت المبادرة الخاصة بالبلدان الفقيرة ذات الديون الضخمة، التي أطلقها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في عام ١٩٩٦، على ضرورة أن تقوم هذه

البلدان بوضع استراتيجيات للحد من الفقر، وذلك كشرط لكي تستحق تخفيف أعباء ديونها. ومع ذلك فإن هذه البلدان وفي كثير من الحالات، لا تراعي بالكامل الدور المركزي للتعليم والبعد الثقافي للتنمية والمساواة بين الجنسين والموارد المائية وغير ذلك من الموارد الطبيعية، والاعتبارات البيئية وتدابير الحكم السليم، وكلها أمور يمكن معالجتها من خلال مساهمات تقدمها اليونسكو. وينبغي أن يتمثل الهدف النهائي في وضع استراتيجيات شاملة خاصة بالبلدان المعنية ذاتها يجري تصميمها على أساس تشاركي وجامع، بالتعاون مع شركاء آخرين على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف.

١٧٩] ومازال هناك الكثير مما ينبغي القيام به لوضع مفاهيم ونهوج فعالة حتى يصبح هذا التكامل فعّالا وحتى تحوّل هذه الاستراتيجيات إلى تدابير عملية ترمي إلى تزويد الفقراء بخيارات وبصوت يُسمع. وعلى الرغم من الاعتراف الرسمي بأهمية "المشاركة" و"الملكية" من جانب البلدان النامية فيما يخص مصيرها، فما زالت الاحتمالات كبيرة أن الجهات المانحة هي التي تستأثر بالتحكّم في الجدول الزمني لمسيرة التنمية والقضاء على الفقر. ولا يتوقف نجاح السياسات والخطط الوطنية الرامية إلى الحد من الفقر على وجود التزام سياسي قوي بالقضاء على الفقر فحسب، بل يتوقف أيضا على شعور حقيقي لدى البلاد المعنية بامتلاك مصيرها، وعلى المشاركة الحقيقية لجميع الأطراف الفاعلة في المجتمع. وإذ تعتمد اليونسكو على موقفها الحازم كشريك للمجتمع المدني، فإن بإمكانها أن تسعى إلى ضمان مشاركة ممثلي المجتمع المدني في عمليات تصميم السياسات وصياغتها وتنفيذها.

استراتيجية اليونسكو

١٨٠] لقد طلبت الدول الأعضاء من اليونسكو من خلال مختلف قرارات المؤتمر العام والمجلس التنفيذي أن تقدم مساهمتها بطريقتها الخاصة للحد من الفقر من خلال وضع استراتيجية ملائمة للأجل الطويل. وقد أيد المجلس التنفيذي الاقتراح الذي قدمه المدير العام بناء على ذلك والرامي إلى اختيار موضوع القضاء على الفقر كموضوع مستعرض في أنشطة المنظمة بأكملها. وتحدد الاستراتيجية التالية المؤشرات الرئيسية لمساهمة متميّزة من جانب اليونسكو في القضاء على الفقر، ولا سيما الفقر المدقع.

١٨١] وتستند هذه الاستراتيجية إلى تحليل للإمكانيات المتاحة لليونسكو مقارنة بغيرها للإسهام في القضاء على الفقر في جميع مجالات اختصاصها، مع مراعاة التحدي العام في هذا المجال. وسيجري تحديد مجالات معينة للتدخل مع مراعاة خطط وأطر عمل مختلفة، مثل إطار عمل داكار، ومؤتمر استوكهولم بشأن السياسات الثقافية من أجل التنمية، ومؤتمر بودابست العالمي للعلوم، وخطة العمل بشأن ثقافة السلام. وبالمثل، فإن التعاون مع مختلف الشركاء داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، ولا سيما مع البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) والصندوق الدولي للتنمية (إيفاد) ومنظمة العمل الدولية (الآيلو)، سيكون سمة رئيسية لجميع الأنشطة.

الأهداف الاستراتيجية لعمل اليونسكو

١٨٢] ستركز اليونسكو على ثلاثة أهداف استراتيجية رئيسية مترابطة هي:

الهدف الاستراتيجي ١:

الإسهام في توسيع نطاق الاستراتيجيات الدولية والوطنية للحد من الفقر لتشمل التربية والثقافة والعلوم والاتصال.

١٨٣] وتتطلب صياغة الاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر مساهمات من جانب اليونسكو في الأجل القصير والمتوسط والطويل.

١٨٤] ففي الأجل القصير: دمج استراتيجيات التعليم للجميع (أي الاستراتيجيات التي تشمل التعليم النظامي وغير النظامي والتعليم المهني وتعليم العلوم)، كما تقتضي ذلك المادة ٩ من إطار عمل داكار، ودمج الأبعاد الخاصة بالموارد البشرية وغير ذلك من الأبعاد المتصلة بمجالات اختصاص المنظمة، في الاستراتيجيات والمبادرات الوطنية والدولية للحد من الفقر. وهذا يقتضي توعية أصحاب القرار والمجتمع المدني معا.

١٨٥] وفي الأجل المتوسط: اقتراح اعتماد خطط خاصة بالتعليم للجميع ترمي إلى تعزيز نهوج للتعليم النظامي وغير النظامي ونظم بديلة لتوفير التعليم تكون مكيفة لتلبية الاحتياجات الخاصة للفقراء والمهمّشين؛ واعتماد خطط لزيادة إمكانيات الحصول على المياه الصحية؛ والحرص المستمر على دمج المعارف المحلية وعناصر التراث الثقافي في جميع الاستراتيجيات.

١٨٦] وفي الأجل الطويل: تقييم التقدم المحرز، وتحديد العقبات وسبل التغلب عليها؛ وتعبئة الموارد من أجل تنفيذ استراتيجيات شاملة للحد من الفقر تضم التربية والثقافة والعلوم.

١٨٧] وسيعتمد العمل على المستوى الإقليمي على عملية تحقيق اللامركزية في اليونسكو وعلى الحضور الميداني للمنظمة. وستعطى الأولوية لتبادل أفضل الخبرات المكتسبة في مجال إقامة النظم البديلة لتوفير التعليم التي تستهدف بوجه خاص سكان الأرياف والنساء. وستبذل الجهود أيضا لتقييم التقدم المحرز في تحقيق الترابط بين الاستراتيجيات وفي تنفيذها، بما في ذلك الإسهام في تصميم مؤشرات مجدية وفي تعزيز بناء القدرات على جمع الإحصاءات (وذلك عن طريق التعاون الوثيق مع الوكالات المتخصصة الأخرى التابعة للأمم المتحدة، والمؤسسات الوطنية، وفي إطار مبادرة باريس ٢١).

النتائج المتوقعة:

- دمج نهوج التعليم للجميع وتنمية الموارد البشرية، ولا سيما التنمية الثقافية والعلوم والتكنولوجيا، في الاستراتيجيات وخطط العمل الطويلة الأجل للحد من الفقر، في عدد من البلدان ولا سيما أقل البلدان نموا، وقبول هذا النهج من جانب المنظمات الدولية والثنائية الأخرى العاملة في مجال الحد من الفقر؛
- تعزيز القدرات وإقامة الشبكات على المستويات الإقليمي ودون الإقليمي والوطني في مجال تنمية الموارد البشرية وبناء القدرات، وخاصة فيما يتعلق بتصميم وتنفيذ مشروعات ترمي إلى تعزيز امتلاك البلدان لزمام أمورها من جهة وتعميم المساواة بين الجنسين، من جهة أخرى.

١٨٨] وعلى المستوى الميداني، سيعتمد نشاط اليونسكو على الإسهامات التي تقدمها جميع قطاعات البرنامج والمعاهد التابعة للمنظمة. وسيشتمل جانب الإرشاد السياسي من عملها على عناصر تخصّ التعليم وتخطيط تنمية الموارد البشرية على المستوى القطاعي.

الهدف الاستراتيجي ٢:

دعم إقامة روابط فعّالة بين الاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر وبين أطر العمل من أجل التنمية المستديمة، مع التركيز على مجالات اختصاص اليونسكو. والمساعدة، فضلا عن ذلك، على تعبئة رأس المال الاجتماعي عن طريق بناء القدرات والمؤسسات، ولا سيما في إطار الملك العام بهدف تمكين الفقراء من التمتع بحقوقهم.

١٨٩] إن العديد من البلدان التي تعاني من ظاهرة الفقر الشديد يتعين عليها إنشاء روابط فعّالة بين استراتيجيات الحد من الفقر وبين الاستراتيجيات الوطنية الرامية إلى تحقيق تنمية مستديمة. ومن شأن هذه الروابط أن تضمن الحد من فقدان الموارد الطبيعية (ولا سيما الموارد المائية والأراضي والغابات والتنوع البيولوجي) والحد من التلوّث. وسيوفر ذلك أساسا لتكوين رأس المال الاجتماعي ولإقامة المؤسسات بحيث يتسنى للفقراء الانتفاع ببيئتهم الطبيعية وتأمين سبل عيشهم. وبوجه عام، فإن هذا سيساعد على دعم الأمن البشري. وسيجري العمل على تحقيق هذا الهدف عن طريق الأنشطة التالية:

١٩٠] في الأجل القصير: توفير إرشاد سياسي فيما يتعلق بدمج استراتيجيات الحد من الفقر مع استراتيجيات التنمية المستديمة، لا سيما في مجالات اختصاص اليونسكو، وبشأن بناء رأس المال الاجتماعي وإنشاء المؤسسات التي تستهدف خدمة أضعف الفئات السكانية، وخاصة في المناطق الريفية وفي ضواحي المدن.

١٩١] في الأجل المتوسط: الإسهام في تحقيق التقارب بين سياسات القضاء على الفقر وخطط العمل الرامية الى تحقيق التنمية المستديمة، وذلك من خلال مشروعات وطنية ودون إقليمية رائدة وجامعة للتخصصات، وعن طريق أنشطة للتدريب وبناء المؤسسات؛ وتعزيز تشاطر المعارف وإقامة الشبكات على المستويين الوطني ودون الإقليمي وتحسين الترابط مع النظم العالمية للرصد والإنذار المبكر فيما يخص الموارد الطبيعية والكوارث الطبيعية؛ وستعطى أولوية خاصة لتعزيز التفاعل والترابط بين المعارف المحلية والمعارف المتاحة على الصعيد العالمي.

١٩٢] في الأجل الطويل: الإسهام في بناء القدرات المؤسسية بغية ضمان حرية التداول والتشاطر للمعلومات العلمية، على المستويات الدولي والإقليمي ودون الإقليمي، وذلك فيما يخص الجوانب المتعلقة بالأمن البشري. وستسعى اليونسكو،

النتائج المتوقعة:

- التوفيق بين الأهداف المحددة في استراتيجيات الحد من الفقر وفي خطط التنمية المستديمة من أجل تهيئة سبل العيش للفقراء بما يتناسب مع بيئتهم الطبيعية والموارد المتوافرة فيها؛
- إنشاء روابط بين الاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر وبين الأطر الخاصة بالتنمية المستديمة والأمن البشري، لا سيما في أقل البلدان نموا؛
- تعزيز بناء المؤسسات، وترتيبات تشاطر المعارف، والقدرات فيما يخص التدريب والربط الشبكي، في عدد معيّن من البلدان ولا سيما أقل البلدان نموا، وذلك لتعزيز إدارة الأخطار والتهديدات التي يتعرض لها الأمن البشري في مجالات اختصاص اليونسكو.

استنادا إلى برامجها العلمية ذات النطاق العالمي، إلى استحداث أنشطة في هذا المجال على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي.

الهدف الاستراتيجي ٣:

الإسهام في وضع إطار وتهيئة بيئة لسياسة وطنية مؤاتية من أجل التمكين واتباع النهوج التشاركية وخلق سبل العيش.

١٩٣] لقد أصبح تنصيب المجتمع المحلي من جديد طرفا فعالا وناشطا في تحقيق التحولات الاجتماعية، أولوية رئيسية في السنوات القليلة الماضية ضمن الاستراتيجيات الإنمائية المساندة للفقراء، ولا سيما بالنسبة لأطر العمل من أجل التخفيف من وطأة الفقر والحد منه. ويجب أن تكون هناك مراعاة كاملة للأبعاد الثقافية والأبعاد المتعلقة بالحكم المحلي وأنشطة الدعم – لا سيّما من حيث علاقتها بمشاركة النساء والفتيات – إذا ما أريد لهذه الجهود أن تؤدي إلى تمكين الفقراء بصورة فعّالة. وسيكون من الأمور الأساسية في هذا السياق أن تستغل الموارد الطبيعية وأن يتاح الانتفاع بالتسهيلات المالية والقروض على أسس تشاركية ولا مركزية فعلية. وسيجري التركيز أيضا على ضرورة إقامة تحالفات تعمل لمصلحة الفقراء، وتضم القطاع العام والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص.

١٩٤] وقد اكتسبت اليونسكو بالفعل خبرة في العمل على مستوى المجتمعات المحلية، سواء أكان ذلك من خلال أنشطة التعليم غير النظامي الرامية إلى إيصال التعليم إلى المحرومين منه، أو من خلال إشراك المجتمعات المحلية في إدارة شؤون صون التراث الثقافي والطبيعي، أو من خلال تنفيذ برامج للقروض الصغيرة، أو التربية في مجال السكان والصحة التناسلية (بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان)، وإنشاء مراكز معلومات متعددة الوسائط للمجتمعات المحلية تجمع بين وسائل الإعلام التقليدية والجديدة بهدف تعزيز الانتفاع بالمعلومات والمعارف وتعزيز التعليم النظامي وغير النظامي. وسيكون بناء القدرات على مستوى المجتمعات المحلية ذا أهمية بالنسبة لحملات التربية الوقائية الرامية إلى التصدي لمرض نقص المناعة البشرية/الأيدز. ولهذا الغرض، ستقوم اليونسكو بتصميم وتنفيذ عدد من المشروعات المشتركة بين القطاعات والجامعة بين التخصصات – وخاصة في إطار الموضوعين المستعرضين – في أقل البلدان نموا، ولا سيما في افريقيا وجنوب وجنوب شرقي آسيا.

١٩٥] ولكي تكلل المشروعات الميدانية بالنجاح، سيكون من الضروري تحديد عناصر وحلقات وصل رئيسية داخل المجتمعات المحلية لتعزيز قدرات السكان، مع إيلاء عناية متميّزة لاحتياجات النساء والشباب والمسنين. وسيتطلب نشاط اليونسكو في هذا الشأن إسهامات من جميع قطاعات البرنامج ومن معاهد التربية التابعة للمنظمة.

النتائج المتوقعة:

- تعبئة رأس المال الاجتماعي عن طريق التعليم والتدريب وبرامج القروض الصغيرة من أجل استخدام الموارد الطبيعية، وذلك بالاستناد إلى تقييم لاحتياجات المجتمعات المحلية، ولا سيما في المناطق الريفية، في عدة بلدان نامية؛
- تنفيذ عمليات تشاركية لتحقيق اللامركزية وتمكين المجتمعات المحلية بوسائل متنوعة، مثل إدارة شؤون التراث الثقافي والطبيعي، وبرامج القروض الصغيرة، ومراكز المعلومات المتعددة الوسائط للمجتمعات المحلية، وأنشطة التعليم غير النظامي.

١٩٦] وباختصار، ستضطلع اليونسكو بالأنشطة التالية:

(أ) صياغة السياسات وتنفيذها، بما في ذلك المساعدة في تصميم سياسات وأطر وطنية متكاملة تُعتمد على المستوى القطري لصالح الفقراء، بمشاركة جميع الأطراف المعنية، وبناء قدرات الحكومات على تصميم عمليات تشاركية واندماجية على الصعيدين الوطني والمحلي؛

(ب) الترويج والإعلام، مع التشديد على أن التحرر من الفقر هو حق من حقوق الإنسان، وواجب أخلاقي عالمي، وأولوية عليا للحكومات وللمجتمع الدولي؛

(جـ) إجراء البحوث الموجهة نحو وضع السياسات، التي من شأنها أن تسهم في تحليل الفقر المدقع– ورصد التقدم المحرز في سبيل القضاء عليه؛

(د) بناء القدرات، وبخاصة في البلدان الغارقة في صراعات أو كوارث طبيعية أو الخارجة منها، وعلى المستويات المحلية؛

(هـ) تنفيذ مشروعات ميدانية تجديدية، وخاصة المشروعات التي تنفذ في إطار موضوعيها المستعرضين، لإيضاح الجدوى والنتائج المحتملة كأساس لتجسيد هذه المشروعات في سياسات ولتعميمها على المستوى الوطني أو في البلدان الأخرى.

استراتيجية للموضوع المستعرض:

إسهام تكنولوجيات المعلومات والاتصال في مجالات التربية والعلوم والثقافة، وفي بناء مجتمع المعرفة

أولاً - الخلفية

١٩٧] تضطلع تكنولوجيات المعلومات والاتصال بدور هام في الأنشطة المتعلقة بالتنمية، ومكافحة الفقر، وفي كافة مجالات اختصاص اليونسكو. وهي تفتح آفاقاً جديدة فيما يخص تقدم المعارف وتبادلها، والتعليم والتدريب، وكذلك تعزيز الإبداع والحوار بين الثقافات. وإن الإمكانات المتاحة لإنجاز مهمتي المنظمة الأساسيتين – "تعزيز التبادل الحر للأفكار والمعارف"، و"المساعدة على حفظ المعرفة وعلى تقدمها وانتشارها" – ربما لم تكن قط أكبر مما هي عليه اليوم. ويمكن لتكنولوجيات المعلومات والاتصال، فضلا عن ذلك، أن تساعد على تدعيم التلاحم الاجتماعي وتعزيز قدرات التنمية الذاتية لدى الأفراد والجماعات في إطار كل مجتمع من المجتمعات. إلا أن اتساع الفجوة القائمة في مجال التكنولوجيا الرقمية يؤدي حتماً إلى تفاقم التفاوت في ميدان التنمية. وهذا يؤدي إلى نشوء حالات من التناقض تكون فيها الفئات الأكثر احتياجاً للتنمية – أي الفئات الأقل حظاً، والمجتمعات المحلية الريفية، وجماعات الأميين، بل وأمماً بأكملها – محرومة من الانتفاع بالأدوات التي من شأنها أن تتيح لها المشاركة الكاملة في مجتمع المعرفة.

١٩٨] وتمثل التربية والعلوم والثقافة وكذلك وسائل الإعلام والمعلومات عناصر أساسية في عملية التحول نحو مجتمع المعرفة، أي أن كافة قطاعات اليونسكو لها دور في هذه العملية. وتستهدف هذه الاستراتيجية المستعرضة إبراز الطريقة التي تعتزم المنظمة اتّباعها للتجاوب مع هذا التحول على نحو منسق وقائم على نهج جامع للتخصصات.

ثانياً - الأهداف الاستراتيجية

١٩٩] إن اليونسكو لن تعمل بمفردها، بل ستضم جهودها إلى جهود الهيئات العديدة المخولة للتدخل في هذه المجالات، مثل المنظمات الدولية الحكومية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة أو نظام بريتون وودز، وبنوك التنمية الإقليمية، والأطراف الفاعلة من القطاع الخاص أو القطاع العام، والمنظمات غير الحكومية. بيد أنه ينبغي لليونسكو أن تركز اهتمامها تحديداً على المجالات التي تكتسي فيها تكنولوجيات المعلومات والاتصال أكبر قدر من الأهمية، أي على الأنشطة والمنتجات التي يولدها الذكاء البشري، وينبغي أن تعتمد المنظمة بهذا الشأن نهجاً يشمل حتماً كافة الأبعاد الاجتماعية الثقافية والأخلاقية، ويسهم في تقليص الفجوة في مجال التكنولوجيا الرقمية من خلال التركيز على الإنسان كمحور أساسي لأهداف التنمية.

٢٠٠] وفي هذا الإطار، ستسعى المنظمة إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية الأربعة التالية:

- الاتفاق على مبادئ مشتركة لبناء مجتمع المعرفة؛
- تعزيز فرص التعلُّم من خلال الانتفاع بمضامين ونظم لتوفير المعلومات تتسم بالتنوع؛
- تعزيز القدرات في مجالات البحث العلمي وتشاطر المعلومات والمبادلات الثقافية؛
- تعزيز استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال من أجل بناء القدرات، والتمكين، وإدارة شؤون الحكم، والمشاركة الاجتماعية.

الاتفاق على مبادئ مشتركة لبناء مجتمعات المعرفة

٢٠١] تعتزم اليونسكو دراسة التحديات المتصلة بالانتقال إلى مجتمع المعرفة، وبحث أوجه تأثيرها على تنظيم المعارف وتشاطرها، وعلى أشكالها ومضامينها، وبهدف الخيارات المتاحة في هذا المجال. وتعتبر تكنولوجيا المعلومات والاتصال أداة هامة لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية. بيد أن التقدم التكنولوجي لا يفتح بالضرورة الباب أمام الجميع للانتفاع على قدم المساواة بالمعارف والمعلومات، وهو يُثير سلسلة من المشكلات المتصلة "بأخلاقيات المعلومات" على الصعيد العالمي، ومنها ما يتعلق بنوعية المعلومات وموثوقيتها، واحترام تنوع اللغات والثقافات، وتأثير التكنولوجيا على تنظيم المعرفة والفكر، والانتفاع العام بالمعلومات والمعارف، ولا سيما المندرجة منها في إطار الملك العام، وتعزيز القدرات على الصعيد العالمي بشكل متوازن. وستسعى اليونسكو إلى تكوين رؤية موحدة ومشتركة للغايات النهائية لمجتمع المعرفة، وذلك من خلال تشجيع مشاركة أكبر عدد ممكن من صانعي القرارات، والأوساط المهنية، وممثلي المجتمع المدني، والشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف، والقطاع الخاص، في مناقشة الشروط اللازمة لإقامة مجتمع للمعرفة يكون مفتوحاً أمام أكبر عدد من الناس.

٢٠٢] وخلال الفترة قيد الدراسة، ستعمل المنظمة، في مجالات اختصاصها الرئيسية، على تيسير استخدام منتجات الإبداع الفكري لأغراض تعليمية وأغراض لا تستهدف الربح، وعلى تعزيز مبدأ الانتفاع العام بمصادر المعرفة. وتعتزم اليونسكو التي تضم في عداد شركائها جماعات الإخصائيين الذين يقومون بإنتاج المعلومات والمعارف، ونشرها وجمعها وصونها، أن تشارك، في النقاش الجاري بشأن تطور الملكية الفكرية، بالتشاور الوثيق مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية. ومن ثم، سيمثل تعزيز الاستعمال المشروع للمصنفات الفكرية، في إطار كافة مجالات اختصاص اليونسكو، إحدى المهام المنوطة بها خلال السنوات المقبلة.

النتائج المتوقعة:

- إجراء الدراسات والبحوث بشأن الآثار المترتبة على تطور مجتمع المعلومات، ولا سيما في مجالات التربية والعلم والثقافة؛
- تحديد مبادئ معترف بها عالمياً من أجل بناء مجتمع للمعرفة يتسم بالمزيد من العدالة والإنصاف؛
- إعداد توصيات بشأن الانتفاع بالمعلومات والاستعمال المشروع للمصنفات؛
- توسيع نطاق الانتفاع بالمعلومات والمعارف المندرجة في إطار الملك العام.

تعزيز فرص التعلُّم من خلال الانتفاع بمضامين ونظم لتوفير المعلومات تتسم بالتنوع

٢٠٣] تستند التوجهات نحو إقامة "مجتمعات ومنظمات للتعلُّم" إلى الحاجة إلى اكتساب المعارف الجديدة طوال الحياة. وما فتئت فرص التعلُّم المتاحة خارج نظام التعليم النظامي تتزايد، مع اعتماد العديد منها على تطور تكنولوجيات المعلومات والاتصال وأدواتهما. ولكن مع تزايد الطلب على الخدمات التعليمية من ناحية، وتنوع العرض من ناحية أخرى، يلاحظ أن هناك تزايداً في أوجه التفاوت فيما يخص جودة هذه الخدمات وإمكانية الحصول عليها والقدرة على تحمّل تكاليفها.

٢٠٤] إن تكنولوجيات المعلومات والاتصال هي مجرد حلقة في سلسلة متصلة من التكنولوجيات التي من شأنها مجتمعة أن تساعد على تعزيز عملية التعلُّم وإثرائها. وسيتعين في هذا السياق النظر في القضايا الأخلاقية والقانونية المتعلقة باتساع نطاق استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال في مجال التعليم (مثل ملكية المعرفة؛ والأطر القانونية والأطر المتعلقة بالتعريفات؛ وفرص التعلُّم والمواد التعليمية؛ والتحديات الجديدة المترتبة على تحول التعليم إلى سلعة؛ وتأثير التعليم على التنوع الثقافي).

٢٠٥] وسيجري تنفيذ برنامج يمول بموارد من خارج الميزانية ويُستهل بإنشاء مركز لتبادل المعلومات يتسم بالنشاط والحيوية، ويضطلع بمهام التوثيق والإنتاج والتشاطر والنشر فيما يخص المعلومات والمعارف المتصلة بكافة جوانب العلاقة بين تكنولوجيات المعلومات والاتصال والتعليم. وسيساعد مركز تبادل المعلومات الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان النامية، في وضع السياسات، وبناء القدرات اللازمة لتحليل السياسات واتخاذ القرارات. وسيشمل البرنامج إعداد وإدارة منفذ للتعليم والتنمية على شبكة انترنيت كجزء من موقع اليونسكو (بالتعاون مع شركائها)، كما سيتضمن إجراء بحوث عن النظم البديلة لتوفير التعليم وتأثيرها على المضمون والجودة وعملية التعليم/التعلُّم.

٢٠٦] وفضلاً عن ذلك، ستقوم اليونسكو، من خلال تنفيذ مشروعات رائدة، بتشجيع استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال كأدوات داعمة للتغيير في مجال التعليم. وفي سياق صياغة الخطط الوطنية للتعليم للجميع، ستُسدي المنظمة المشورة للدول الأعضاء بشأن التوسع في استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال بهدف الوصول إلى المستبعدين؛ وتحسين نوعية مضامين التعليم وأساليبه؛ وإنشاء مراكز للتجديد والتجريب على صعيد المجتمعات المحلية. وسيحظى إنشاء نظم للمعلومات عن إدارة التعليم أو تحسين النظم القائمة بالدعم كأداة للنهوض بأهداف التعليم للجميع.

٢٠٧] وستعمل اليونسكو أيضا على تعزيز أشكال جديدة من الربط الشبكي بين مؤسسات تدريب المعلمين وبين المعلمين أنفسهم، وإنشاء مكتبات إلكترونية، وإنتاج مواد تعليمية إلكترونية. وسيجري التشجيع على تطوير مواصفات متساوقة على المستوى الدولي فيما يخص المواد التعليمية المستخدمة في إطار التعليم عن بعد والتعليم الإلكتروني، وكذلك مؤسسات التعليم الإلكتروني، وذلك من خلال إقامة شبكات للخبراء، وعن طريق التعاون فيما بين البلدان.

النتائج المتوقعة:

- إنشاء مركز لتبادل المعلومات/قاعدة للمعارف بشأن المواد والبحوث وأفضل الممارسات المتعلقة باستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال في عمليات التعليم والتعلُّم، بما في ذلك استحداث منفذ على شبكة انترنيت كجزء من موقع اليونسكو على الشبكة؛
- إسداء المشورة للدول الأعضاء بشأن السياسة العامة لاستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال في مجال التعليم؛
- إحراز تقدم في تحقيق أهداف التعليم للجميع على الصعيد القطري من خلال الاستخدام الاستراتيجي لتكنولوجيات المعلومات والاتصال من أجل توسيع نطاق الانتفاع بخدمات التعليم والتعلُّم؛
- إثبات تأثير النظم البديلة لتوفير التعليم باستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال، وذلك من خلال تنفيذ مشروعات رائدة في هذا المجال؛
- الربط الشبكي بين مؤسسات تدريب المعلمين وبين المعلمين أنفسهم.

تعزيز القدرات في مجالات البحث العلمي وتشاطر المعلومات والمبادلات الثقافية

٢٠٨] ستعمل اليونسكو على تشجيع الانتفاع بكافة أشكال النشاط الفكري والمشاركة فيها لأغراض تعليمية وعلمية وثقافية واتصالية. وفي هذا الصدد، ستشجع المنظمة تكوين "حيّز عام" للإبداع والمبادلات على جميع المستويات. وسيمثل إنتاج المواد التعليمية والعلمية والثقافية ونشرها، وكذلك صون التراث الرقمي، جانباً هاماً من جوانب عملها. وتعتزم اليونسكو أيضاً إبراز الإسهام الذي يمكن أن تقدمه تكنولوجيات المعلومات والاتصال فيما يخص زيادة عمليات التبادل والتعاون في مجالات اختصاص المنظمة، ولا سيما عن طريق تكوين شبكات من الإخصائيين أو جماعات مصالح افتراضية.

٢٠٩] وتوفر الدعائم الإلكترونية مجموعة من الخيارات التكنولوجية لمعالجة المعلومات الرقمية وإدارتها ونقلها. وستقوم اليونسكو، بالتشارك مع غيرها من المؤسسات المعنية، بإنشاء بوابة عالمية لليونسكو مع عدة منافذ فرعية على الانترنيت تتيح الانتفاع بمستودع المعلومات والبيانات المندرجة في الملك العام والمتعلقة بمجالات اختصاص المنظمة (أي التربية والعلم والثقافة والاتصال والمعلومات) وتكون من أدوات العمل الرئيسية للمنظمة. وستُنشأ هذه البوابة العالمية للمعارف بصورة تدريجية وستكون بمثابة "مكتبة عامة عالمية" في عصر مجتمع المعرفة. وستكون المعلومات المتاحة موجهة على سبيل الأولوية إلى مستخدميها في البلدان النامية.

٢١٠] وستُنظم حملة ترويجية على الصعيد العالمي من أجل الحفاظ على الذاكرة الرقمية المهددة بالزوال. وستركز الحملة في وقت واحد على تشجيع جمع وصون التراث الوثائقي المسجل على دعائم رقمية وعلى صياغة مجموعة من التوصيات العملية من أجل الحفاظ على هذا التراث.

٢١١] وستشجع المنظمة أيضاً استخدام أساليب جديدة للانتفاع بالتعليم والمعلومات في مجال العلوم، مثل الجامعات الافتراضية والمختبرات وأفرقة البحث الافتراضية. فمن شأن تطوير أساليب عمل من هذا النوع أن يسهم إسهاماً جزئياً في سد الفجوة في مجال الانتفاع بالحياة العلمية ("الفجوة العلمية")، من خلال إتاحة الفرصة للباحثين من البلدان النامية على وجه الخصوص للاشتراك في البحوث على الصعيد العالمي وفي اقتسام نتائجها. وسيجري تنفيذ مشروعات رائدة تتيح اختبار الشروط الخاصة التي يمكن استخدام هذه الأدوات في ظلها على أفضل وجه.

النتائج المتوقعة:

- إنشاء بوابة متعدد التخصصات لليونسكو على شبكة انترنيت مع عدة منافذ فرعية؛
- تشغيل عدد من الشبكات الرقمية المتنوعة للإخصائيين في شتى مجالات اختصاص اليونسكو؛
- إعداد مبادئ توجيهية للحفاظ على التراث الرقمي وصون المواد المسجلة في صورة رقمية، وتوزيعها على نطاق واسع.

تعزيز استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال من أجل التمكين، وإدارة شؤون الحكم، والمشاركة الاجتماعية

٢١٢] يوفر استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال إمكانية للتنمية من حيث أنه ييسر تشاطر المعلومات، وممارسة السلطة من جانب الفئات الاجتماعية على مختلف الأصعدة، ولا سيما بفضل إمكانيات الربط الشبكي التي تتيحها هذه التكنولوجيات بين الأفراد وبين النظم. وهذا يؤدي إلى تعزيز البعد التشاركي الذي تتسم به الحياة في المجتمع، فضلاً عن توثيق العلاقات مع المسؤولين على كافة المستويات. وستشجع المنظمة كذلك إعداد أدوات ملائمة للمعلومات والاتصال من أجل دعم عمليات اتخاذ القرارات وتشجيع الحوار بين المواطنين والسلطات العامة، وذلك مما يعزز الإدارة الديمقراطية لشؤون الحكم ومشاركة المواطنين.

٢١٣] وستشجع اليونسكو المبادرات الرامية إلى تعزيز استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال، ولا سيما الجمع بين الإذاعة الخاصة بالمجتمعات المحلية وشبكة انترنيت أو مراكز الاتصالاتية المتعددة الأغراض، وذلك لأغراض تعليمية وعلمية وثقافية أو من أجل دعم برامج للتنمية. وستركز الاستراتيجية على إنتاج المضامين ومواءمتها وترجمتها وتشاطرها؛ واستحداث المشروعات الرائدة التي تتناسب مع شتى الأوضاع الثقافية ومختلف مراحل التنمية؛ وإجراء حصر للتجارب وتقييمها وتبادلها على الصعيدين الوطني والدولي؛ ورسم وتنفيذ سياسات وطنية لتشجيع العمل والتعاون على صعيد المجتمع المحلي.

٢١٤] ووفقاً للتوصيات الصادرة عن المؤتمر العالمي للعلوم، ستدعم المنظمة المبادرات الرامية إلى تطوير النظم المعرفية المحلية والمتوافرة لدى السكان الأصليين (LINKS) باعتبارها وسيلة لتمكين المجتمعات المحلية، وأداة لمكافحة التهميش وتفاقم الفقر. وتمثل هذه النظم المعرفية نظاماً يجمع أنماط الفهم والتفسير والمعاني المتأصلة لدى المجتمعات المحلية والتي تشكل قاعدة لاتخاذ القرارات على الصعيد المحلي بشأن الجوانب الأساسية للحياة اليومية. وستركز أنشطة المنظمة على المجالات المترابطة الثلاثة التالية: إقامة الروابط وعلاقات التآزر بين العلوم من جهة، والمعارف المحلية ومعارف الأهالي الأصليين من جهة أخرى، بهدف تغيير الممارسات في مجال الإدارة البيئية؛ وتعزيز حماية هذه النظم من الاستيلاء عليها واستغلالها بطريقة خاطئة؛ وإحياء عملية تناقل المعارف المحلية بين الأجيال بالتوازي مع التعليم التقليدي. وهذه الأنشطة لا تتعلق ببناء مجتمعات المعرفة فحسب، بل ترتبط كذلك ارتباطاً وثيقاً بالجهود المبذولة من أجل الحد من الفقر، وهو ما يشكل الموضوع المستعرض الآخر في إطار الاستراتيجية المتوسطة الأجل.

النتائج المتوقعة:

- إنشاء وسائل للإعلام وشبكات للمراكز الاتصالاتية الخاصة بالمجتمع المحلي في العديد من البلدان، ودراسة تأثيرها؛
- زيادة مشاركة المواطنين في الحياة الاجتماعية وفي اتخاذ القرارات، من خلال استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال؛
- تنمية قدرات المواطنين على استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال؛
- تعزيز النظم المعرفية المحلية والمتوافرة لدى السكان الأصليين.

ثالثاً: مبادئ العمل

٢١٥] ستكرس اليونسكو مواردها لتحقيق أهداف واقعية، وأن تركز عملها على أنواع النشاط التي تتمتع فيها المنظمة بمزايا نسبية. وتوخياً لإيجاد توازن بين التأمل والعمل، سيجري تنفيذ الأهداف وفقاً لأربع فئات من الطرائق: إجراء الدراسات والبحوث، وصياغة المبادئ أو المعايير، وتنفيذ المشروعات الرائدة، وأخيراً الاضطلاع بأنشطة التوعية والنشر والتدريب، وذلك على النحو التالي:

(أ) ستهدف الدراسات والبحوث إلى جمع البيانات الأساسية على الصعيد الدولي، ودراسة الاتجاهات، وحفز تأمل جامع للتخصصات ومتعدد الثقافات بشأن إمكانيات العمل على الصعيد الدولي والإقليمي والوطني.

(ب) وستختلف وتيرة صياغة المبادئ والمعايير اختلافاً كبيراً بحسب الأولويات المقررة، نظراً لأن الصعوبات التي ستتعين مواجهتها يمكن أن تكون متباينة إلى حد كبير. فموضوع الاستعمال المشروع يطرح قضايا قانونية بصورة أساسية، في حين أن الحفاظ على التراث يواجه عوائق مادية أساساً. وأخيراً، سيظل تقديم المساعدة من أجل صياغة السياسات على الصعيد الوطني يمثل مهمة أساسية.

(جـ) وسترمي المشروعات الرائدة إلى استطلاع إمكانيات تنفيذ أنشطة ميدانية مشتركة بين عدة قطاعات. وستتيح هذه المشروعات تحليل الصعوبات الحقيقية وأكثر المشكلات إلحاحاً، واستكشاف سبل لإيجاد الحلول بحسب البيئات الاجتماعية الثقافية المختلفة.

(د) ولن يكون عمل اليونسكو مجديا ما لم يؤدِّ إلى إحداث تغييرات حقيقية. لذا ينبغي أن يكون المجتمع الدولي على علم بنتائج أنشطة المنظمة وأن يعمل على تطبيقها. وهذا يتطلب من المنظمة القيام بوظيفتين متكاملتين هما: النشر والإقناع (الترويج)، يمكن أن تتخذا أشكالا متعددة: توعية السلطات الحكومية والأوساط المهنية أو الجمهور العام من خلال وسائل الإعلام أو الوثائق المتخصصة، وإصدار المطبوعات، والاضطلاع بأنشطة للتدريب الأولي أو المستمر في إطار النظم التعليمية النظامية أو غير النظامية، في عين المكان أو عن بعد.

المؤتمر العام
الدورة الحادية والثلاثون، باريس ٢٠٠١

٣١م

31 C/4 Add.
٣١م/٤ ضميمة
٢٠٠١/١٠/١٧
الأصل: انجليزي

مشروع قرار عن الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٧ (٣١م/٤)
أعده المدير العام لينظر فيه فريق الصياغة

إن المؤتمر العام،

إذ يؤكد رسميا من جديد أن بناء حصون السلام في عقول البشر يتطلب امتثال الجميع امتثالا كاملا لميثاق الأمم المتحدة، والميثاق التأسيسي لليونسكو، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان،

ويعترف بأن اليونسكو مطالبة اليوم أكثر من أي وقت مضى منذ إنشائها، بالإسهام في تأكيد وحدة الجنس البشري عن طريق تعزيز كرامة الإنسان والمساواة والتضامن واحترام حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية،

ويدرك أن المستجدات الدولية الأخيرة تقتضي أن يقوم المجتمع الدولي بالتصدي لها وبذل جهود دؤوبة على المدى الطويل، وأنه يتعين على اليونسكو، تحقيقا لهذه الغاية، أن تضطلع بدور يتسم بروح المبادرة في جميع مجالات اختصاصها،

ويعقد العزم على تعزيز الحوار، ولا سيما بين الثقافات والحضارات، ودعم الأمن البشري على الصعيد الإقليمي والوطني والمحلي من أجل التصدي لمشكلات الفقر المدقع والاستبعاد والتمييز، وما يترتب عليها من آثار سلبية،

واقتناعا منه بأنه يجب على المنظمة، من أجل تحويل هذا العزم إلى عمل فعّال، أن تركز أنشطتها ومواردها من أجل تحقيق نتائج ملموسة بالاستناد إلى اتجاهات وأهداف استراتيجية محددة بوضوح وتخدم مصالح جميع الأطراف المعنية، ولا سيما البلدان والشرائح الاجتماعية الأكثر عرضة للتأثر،

وإذ يدرك أن المنظمة تحتاج إلى تعبئة مجموعة واسعة من الشركاء لتنفيذ برامجها واستراتيجياتها،

وقد درس مشروع الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٧ (٣١م/٤)، التي كانت ثمرة عملية تشاورية واسعة النطاق، وتوصيات المجلس التنفيذي بشأنها (٣١م/١١)،

أولا

يؤيد الموضوع الموحد للاستراتيجية المتوسطة الأجل المتمثل في "إسهام اليونسكو في تحقيق السلام والتنمية البشرية في عصر العولمة من خلال التربية والعلوم والثقافة والاتصال"؛

ويطلب من المدير العام أن يعيد النظر في تحليل التحديات الجديدة والمستمرة التي تواجه اليونسكو، وذلك على ضوء الأحداث الدولية الأخيرة، مع مراعاة المناقشات ذات الصلة التي دارت في الدورة الثانية والستين بعد المائة للمجلس التنفيذي، وفي الدورة الحادية والثلاثين للمؤتمر العام؛

ويرحب باختيار الموضوعين المستعرضين "القضاء على الفقر، ولا سيما الفقر المدقع" و"إسهام تكنولوجيات المعلومات والاتصال في تطوير التعليم والعلوم والثقافة، وفي بناء مجتمع المعرفة"، **ويشدد** على ضرورة أن يشكل كلا الموضوعين جزءا جوهريا من جميع برامج اليونسكو؛

ويؤكد أن أنشطة اليونسكو ستستند إلى ثلاثة مناح استراتيجية رئيسية هي:

(أ) إعداد مبادئ ومعايير عالمية تستند إلى القيم المشتركة، من أجل مواجهة التحديات الناشئة في مجالات التربية والعلم والثقافة والاتصال، وحماية ودعم "الصالح العام المشترك"؛

(ب) تعزيز التعددية من خلال إقرار التنوع وتعزيزه، مع العمل على تأمين احترام حقوق الإنسان؛

(جـ) التشجيع على التمكين والمشاركة في مجتمع المعرفة الناشئ، من خلال تأمين المساواة في الانتفاع بالمعرفة، وبناء القدرات، وتشاطر المعارف؛

ويوافق على أن اليونسكو ستمثل، لدى الاضطلاع برسالتها، مختبرًا للأفكار، وهيئة لتحديد المعايير، ومركزا لتبادل المعلومات، وهيئة لبناء القدرات في الدول الأعضاء، وعاملاً حفازاً للتعاون الدولي؛

ويعرب عن ارتياحه للعرض الواضح والموجز للاستراتيجية المتوسطة الأجل التي تحدد الأهداف الاستراتيجية للمنظمة للأعوام ٢٠٠٢–٢٠٠٧، والنتائج المتوقعة في هذا الشأن، وذلك بالاستناد إلى إعلان الألفية للأمم المتحدة وأهدافه الإنمائية الدولية؛

ويشدد على ضرورة أن تتصدى المنظمة بشكل واضح وفي جميع أنشطتها البرنامجية، للاحتياجات العاجلة للفئات المستبعدة والضعيفة وأكثر المناطق والبلدان حرمانا، وعلى ضرورة بذل كافة الجهود لضمان التعميم الفعلي لمراعاة احتياجات افريقيا، والبلدان الأقل نموا والنساء والشباب؛

ثانيا

ويوافق على الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢–٢٠٠٧ (٣١م/٤)، شريطة تضمينها التوصيات التي قدمها المجلس التنفيذي (٣١م/١١) والاستنتاجات التي خلصت إليها المناقشات التي جرت في الدورة الحالية للمؤتمر العام، سواء في إطار الجلسة العامة أو في إطار اللجان المعنية؛

ويدعو المدير العام إلى أن يكفل إعداد استراتيجيات إقليمية ودون إقليمية في موعد مبكر؛

كما يدعو المدير العام إلى أن يقدم إلى المجلس التنفيذي تقريراً عن التدابير المتخذة لضمان مراقبة تنفيذ الاستراتيجية المتوسطة الأجل مراقبة فعّالة؛

ويوافق على تطبيق مفهوم الاستراتيجية القابلة للتطوير، **ويقرر** بناء على ذلك أن يراجع عند الاقتضاء الاستراتيجية المتوسطة الأجل في دورته الثانية والثلاثين بعد المائة، وأن يراعي في ذلك ما قد يقدمه المدير العام من اقتراحات والمجلس التنفيذي من توصيات.